المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة السابعة عشر	17	الإثنين 25 نوفمبر 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2038
2- عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025..... 2038
3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025..... 2091
4- رفع الجلسة..... 2125

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة التاسعة وسبعة عشر دقائق من صباح يوم الإثنين 25 نوفمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب الشعب والسيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وذلك للنظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

باسمي الخاص وباسم كافة أعضاء مجلس نواب الشعب وباسم السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وكافة أعضائه، يسعدني في مفتتح هذه الجلسة العامة المشتركة للمجلسين الموقرين المخصصة للنظر في أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2025 في جزئها الأول المتعلق بالنقاش العام، أن أتوجه إلى السيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية وكافة أعضاء الوفد المرافق لها بأحر عبارات الترحيب وخالص التقدير مثمنا ما بذلوه من جهد خلال الفترة المنقضية في إطار الجلسات المشتركة للجنتي المالية والميزانية بالمجلسين متمنيا أن تكلل أعمالنا بالتوفيق لما فيه خير للبلاد وبما يحقق المصلحة العليا للوطن.

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

قبل أن ننطلق بصفة رسمية في أشغالنا، نتأكد من توفر النصاب وذلك وفقا لمقتضيات النظام الداخلي لكل مجلس وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء وفي البداية أطلب منكم زميلاتي زملائي الاعزاء بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهى التصويت، الحضور 63 إذا النصاب متوفر.

والآن أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء بمجلس نواب الشعب التفضل بتسجيل الحضور.

انتهى التصويت، الحضور 139 إذا النصاب متوفر.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل من المجلسين،

تجدر الإشارة إلى أن طلبات الكلمة في النقاش العام للنواب من المجلسين تكون في صيغة مكتوبة، اذ يفتح باب طلب التدخل لمدة ساعة كاملة قبل بداية هذه الجلسة ويغلق بعد 15 دقيقة من انطلاقها، هذا ويتم اعطاء كل نائب من المجلسين حيزا زمنيا للتدخل في النقاش العام بحساب دقيقتين ويمكن لكل نائب التخلي عن كلمته لفائدة نائب آخر وفيما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل وفي مرحلة أولى فانه متاح لأعضاء مجلس نواب الشعب إلى حين ختم النقاش العام بالنسبة إلى أعضاء هذا المجلس كما يبقى المجال متاحا لتقديم مقترحات التعديل لجهة المبادرة وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين،

فيما يتعلق بترتيب بترتيبات أشغالنا المتعلقة بالنقاش حول أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2025 فإنها ستتم على النحو التالي:

1-عرض تقرير لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

2- النقاش العام حول مشروع قانون المالية لسنة 2025 لأعضاء مجلس نواب الشعب.

3-النقاش العام حول مشروع قانون المالية لسنة 2025 لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

4- رفع الجلسة لمدة ساعة واحدة لإعداد الردود.

5- استئناف الجلسة لتقديم بيانات وأجوبة السيدة وزيرة المالية.

6- رفع الجلسة.

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنتي المالية والميزانية بالمجلسين لا يفوتني أن أتوجه إلى مكتبيهما وكافة أعضائهما وكامل الطاقم الاداري المرافق بالشكر على الجهد المبذول وعلى العمل المنجز وجدير بنا أن ننوه في هذا السياق بالعمل المشترك الجاد والمثمر بين اللجنتين وأن نثني على ما بذله الأعضاء من المجلسين من مجهودات كبيرة ونقاشات معمقة وثرية كل ذلك في كنف التعاون والتفاهم والاحترام المتبادل وفي ذلك رسالة طمأنة للشعب على ما تتمتع به مؤسسات الدولة من مسؤولية ووطنية خالصة والآن أدعو اللجنتين الموقرين لكي تستعرض التقرير الذي تم اعداده من طرفيهما حول مشروع قانون المالية لسنة 2025 المصدح للجنتين.

عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025

السيد عصام البحري جابري، مقرر لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب

شكرا مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

مرحبا بالسادة والسيدات الحضور،

تطبيقا لأحكام الفصل 126 من النظام الداخلي لمجلس النواب الشعب نعرض عليكم ملخصا للتقرير الموزع حول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

(تمت تلاوة ملخصا للتقرير)

تقريـر
لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب
ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم
حول مشروع قانون المالية لسنة 2025

السيدة وزيرة المالية،

السادة الإطارات السامية المرافقة،

تبعا لمقتضيات الفصل 13 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس

نوّاب الشّعب والمجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم، عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسات مشتركة لدراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025، وتتشرف اللجنتان بأن تعرض على أنظاركم تقريرهما في الغرض.

I. **التقديم:**

تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 في إطار تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية ومزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية الهشة ومحدودة الدخل وذلك خاصة من خلال سنّ العديد من الإجراءات لفائدتهم على غرار ضمان الحماية الاجتماعية لفائدة العاملات الفلاحيات والتأمين ضد فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية وإعفاء المنتفعين بجرايات العجز وجرايات الأيتام من الضريبة على الدخل ودعم الإدماج الاقتصادي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم القدرة الشرائية للفئات محدودة ومتوسطة الدخل.

هذا ويتضمن مشروع القانون عدّة إجراءات ترمي إلى مواصلة الإصلاح الجبائي وذلك خاصة بإرساء نظام جبائي عادل يعتمد على مزيد تكريس الضريبة التصاعدية في مادة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات مما يساهم في التقليص من الفوارق بين مختلف الطبقات الاجتماعية ويدعم القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل ويضمن التوزيع العادل للعبء الضريبي بين المؤسسات.

كما ينص مشروع القانون كذلك على عدّة إجراءات تهدف إلى تنشيط الدورة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تحسين مناخ الاستثمار والتشجيع على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتمويل المؤسسات، لا سيما منها المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ودعم قدرتها التنافسية وإعادة هيكلتها المالية وتشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة على غرار الطاقات البديلة والاقتصاد الأخضر.

كما يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2025 في إطار الاستعادة التدريجية لتوازنات المالية العمومية وذلك بإرساء نظام يهدف إلى إدماج الاقتصاد الموازي والتصدّي للتهرب الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية وإحكام التصرف فيها وتوجيهها لمستحقيها.

ويتضمن مشروع القانون علاوة على الأحكام المتعلقة بالميزانية، أحكاما جبائية ومالية تتعلق بـ :

I. تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن

II. مواصلة الإصلاح الجبائي ودعم موارد الخزينة

III. إجراءات لدعم تمويل المؤسسات وتشجيع الاستثمار

IV. إجراءات لدعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

V. إجراءات لإدماج الاقتصاد الموازي ومقاومة التهرب الجبائي

I ـ تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن

1) الإحاطة بالعاملات الفلاحيات من خلال:

ـ إحداث صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات يهدف إلى ضمان الحماية الاجتماعية لفائدتهن ضد مخاطر المرض وحوادث الشغل والأمراض المهنية ويتولى المساهمة في إرساء نظام حماية اجتماعية فعلية لهن عبر ضمان التغطية الاجتماعية ومعاضدة مجهود الدولة في الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي والاحاطة بالفئات الهشة ومقاومة الفقر إلى جانب الإحاطة بهن للاستفادة من برنامج الإدماج الاقتصادي.

ـ منح العاملات الفلاحيات المنتفعات بتدخلات الصندوق المذكور الاعفاء الكلي من الضريبة على الدخل المستوجبة على المداخيل التي يحققنها وذلك لمدة خمس سنوات ابتداء من سنة الانتفاع بتدخلات الصندوق.

ـ التخفيض في كلفة نقل العاملات في القطاع الفلاحي وذلك بإعفاء العربات المعدة لنقل هذه الفئة من معاليم الجولان.

2) إحداث صندوق التأمين ضد فقدان مواطن الشغل وإرساء نظام للإحاطة الاجتماعية بالعمال المسرّحين لأسباب اقتصادية من خلال تمويل تأمين العمال ضد فقدان مواطن الشغل وذلك للحد من تأثير التغيرات الاقتصادية على المؤسسات وإعادة إدماج العمال المسرّحين في الدورة الاقتصادية.

3) تعزيز تدخلات وموارد صندوق ضحايا حوادث المرور من خلال:

- توسيع مجال تدخل الصندوق ليشمل تعويض الأضرار في حالة عدم اكتتاب عقد تأمين،
- مراجعة طريقة احتساب مساهمة مؤسسات التأمين الموظفة لفائدة صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور وذلك باعتماد رقم المعاملات عوضا عن نسبة من تكاليف الصندوق بهدف دعم موارده.

4) تخفيف العبء الجبائي على المنتفعين بجرايات العجز وجرايات الأيتام المدفوعة من قبل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك من خلال إعفاء هذه الجرايات من الضريبة على الدخل ومن الخصم من المورد على مستوى المنتفعين بها سواء كانوا من القطاع العام أو من القطاع الخاص.

5) مواصلة دعم الإدماج المالي والاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وتشجيعها على بعث المشاريع المُدرّة للدخل في كافة المجالات الاقتصادية والمحدثة لمواطن الشغل وذلك بإحداث خط تمويل بمبلغ 20 مليون دينار يُخصص لإسناد قروض دون فائدة لهذه الفئة لا تتجاوز 10 آلاف دينار للقرض الواحد خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025. ويعهد التصرف في خط التمويل إلى البنك التونسي للتضامن لإسناد القروض المذكورة.

6) دعم الإدماج الاقتصادي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال احداث خط تمويل لفائدتهم بمبلغ 5 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يخصص لإسناد قروض دون تمويل ذاتي ودون فائدة لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025.

7) مزيد الإحاطة بمصابي الاعتداءات الإرهابية وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها، وذلك من خلال إحداث خط تمويل بمبلغ 2 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يُخصص لإسناد قروض دون تمويل ذاتي ودون فائدة لإنجاز أو لتوسعة مشاريع في كافة المجالات الاقتصادية وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025 ويتم تسديدها على مدة أقصاها ثماني سنوات منها سنتين إمهال. ويعهد التصرف في خط التمويل إلى البنك التونسي للتضامن لإسناد القروض المذكورة.

8) دعم الدور الاجتماعي للدولة في مجال السكن وتعزيز الإدماج المالي للفئات الاجتماعية متوسطة الدخل وخاصة المتواجدة بالجهات الداخلية للبلاد من خلال توسيع تدخلات برنامج المسكن الأوّل والذي يُخوّل الحصول على قرض ميسر لتغطية التمويل الذاتي المطالب به المنتفع قصد اقتناء مسكن أوّل (نسبة فائدة بـ 2 % ومدّة إمهال بـ 5 سنوات) ليشمل بناء مسكن وحسب نفس الشروط.

9) مواصلة دعم مجهودات الدولة للمحافظة على الموارد المائية خاصة في ظل التغيرات المناخية، من خلال:

- التمديد في الإجراء المتعلق بإسناد قروض دون فائدة لا تتجاوز 20 ألف دينار للقرض الواحد لتمويل إنجاز مواجل لتخزين مياه الأمطار وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2025، مع إضفاء أكثر مرونة على شروط الانتفاع.
- تخصيص اعتماد إضافي قدره 2 مليون دينار من موارد الصندوق الوطني لتحسين السكن لتمويل القروض المذكورة.

10) إعفاء من المعلوم الوحيد التعويضي على النقل بالطرقات العربات المعدة خاصة لأغراض صحية (قوافل صحية، العيادات المتنقلة...) أو ثقافية (مكتبات متنقلة، حافلات مجهزة للعروض السينمائية ...) وعربات الأشغال العمومية (المستغلة حصرا داخل الحضائر) والحافلات والشاحنات المعدة لتعليم السياقة.

11) مساندة الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري لمواصلة تنفيذ السياسة الديمغرافية للدولة بخصوص التوقّي من الأمراض المعدية بإعفاء الديوان من المعاليم الديوانية بعنوان توريد الأفصال التي يوفرها مجانا للمندوبيات الجهوية الراجعة له بالنظر ومراكز الصحة الأساسية بكامل تراب الجمهورية.

12) دعم المؤسسات العمومية الناشطة في مجال الإحاطة بالطفولة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بمنح توقيف العمل بالمعاليم والأداءات المستوجبة عند توريد التجهيزات والمعدات والمواد التي ليس لها مثيل مصنوع محليا واللازمة لنشاط هذه المؤسسات على غرار المركز الاجتماعي التربوي السند بسيدي ثابت ومركز رعاية الطفولة بمنوبة ومؤسسات رعاية كبار السن.

13) دعم القدرة الشرائية للفئات محدودة ومتوسطة الدخل التي لا يتجاوز استهلاكها الشهري من الكهرباء 300 كيلواط ـ ساعة وذلك بالتخفيف من كلفة استهلاك الكهرباء ذات الضغط الضعيف المعدّة للاستعمال المنزلي من خلال التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة الموظفة عليها من 13% إلى 7%. وسيشمل الإجراء حوالي 93 % من المشتركين في شبكة الكهرباء المعدة للاستعمال المنزلي.

14) مساندة صغار مربّي الأبقار من خلال:

ـ تخصيص مبلغ 5 مليون دينار على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري تُصرف في شكل منحة استثنائية لدعم الأموال الذاتية لصغار مربّي الأبقار للحصول على قروض تسند من قبل البنوك على مواردها الذاتية خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025 لتمويل اقتناء أبقار وذلك في إطار برنامج لإعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار.

ـ تكفل الدولة بكامل مبلغ الفوائض الموظفة على القروض المذكورة.

ـ إعفاء صغار مربّي الأبقار من المعاليم والأداءات المستوجبة عند توريد الأراخي (لإنتاج الحليب) والعجول (لإنتاج اللحوم) وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2025 إلى31 ديسمبر 2028.

15) معاضدة مجهود شركة اللحوم للقيام بدورها التعديلي على مستوى تأمين حاجيات السوق من لحوم الابقار والضأن المبردة خاصة في فترة ذروة الاستهلاك والنقص في الإنتاج المحلّي، والتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار بيع هذه المنتجات في الأسواق العالمية على القدرة الشرائية للمستهلك وذلك بإعفاء الشركة المذكورة من المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد هذه المنتجات إلى غاية 31 ديسمبر 2027.

16) التخفيف من حدّة الصعوبات المالية للصيدلية المركزية التونسية ومساعدتها على الإيفاء بتعهداتها المالية إزاء المزوّدين الأجانب وذلك بالضغط على كلفة توريد الأدوية التي لها مثيل مصنوع محليّا من خلال التخفيض في نسبة المعاليم الديوانية إلى 0 % وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة الموردة من قبل الصيدلية المركزية التونسية وذلك ابتداء من غرة جانفي 2025 إلى غاية 31 ديسمبر2026.

17) منح توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان توريد وبيع مادتي القهوة والشاي من قبل الخواص كما هو الشأن بالنسبة إلى الديوان التونسي للتجارة بهدف ضمان توفير مادتي القهوة والشاي بالسوق وتفادي تسجيل الاضطرابات في التزويد والتخفيف من كلفتها والتحكم في أسعار بيعها حرصا على المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.

II ـ مواصلة الإصلاح الجبائي ودعم موارد الخزينة:

18) إرساء نظام جبائي يساهم في ترسيخ العدالة الجبائية يعتمد على مزيد تكريس الضريبة التصاعدية في مادة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات وذلك من خلال:

ـ مراجعة جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بما يضمن التوزيع العادل للعبء الجبائي والتقليص من الفوارق بين مختلف الشرائح الاجتماعية ويدعم القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل والفئات المتوسطة ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ـ مراجعة نسب الضريبة على الشركات بحيث تكون هذه النسب تصاعدية حسب رقم المعاملات السنوي أو طبيعة النشاط وذلك كما يلي:

النسب	رقم المعاملات السنوي	النشاط
% 10	مهما كان رقم المعاملات	القطاعات ذات الأولوية وقائمة من أنشطة المساندة والصناعات التقليدية: ▪ الفلاحة ▪ التنمية الجهوية ▪ العناية بالطفولة ▪ رعاية المسنين ▪ تنشيط الشباب ▪ الثقافة ▪ مقاومة التلوث
% 15	أقل من 5 مليون دينار	كل الأنشطة الأخرى غير المعنية بنسب 10 % أو 35 % أو 40 %
% 20	يساوي أو يفوق 5 مليون دينار ويقل عن 20 مليون دينار	
% 25	يساوي أو يفوق 20 مليون دينار	
% 35	مهما كان رقم المعاملات	قائمة من الأنشطة الكبرى: ▪ مشغلو شبكات الاتصال ▪ شركات الاستثمار ▪ شركات استخلاص الديون ▪ قطاع المحروقات ▪ المساحات التجارية الكبرى ▪ وكلاء بيع السيارات ▪ مستغلو علامة تجارية أجنبية
% 40	مهما كان رقم المعاملات	▪ البنوك ▪ المؤسسات المالية ▪ مؤسسات التأمين وإعادة التأمين

وبالتوازي مع مراجعة نسبة الضريبة على الشركات وبهدف إضفاء أكثر عدالة فيما يتعلق بالضريبة الدنيا المستوجبة عند الانتفاع بامتيازات جبائية، سيتم مراجعة نسب الضريبة الدنيا بحيث تكون تصاعدية حسب نسب الضريبة على الشركات وذلك كما يلي:

نسبة الضريبة على الشركات	نسبة الضريبة الدنيا
% **15** ~~% 20~~	% **10**
% **25**	% **15**
% **35** ~~% 40~~	% **25**

19) ترشيد الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل بالنسبة للمداخيل العقارية المتأتية من كراء الأملاك المبنية وتحسين مساهمتها في المداخيل الجبائية من خلال إدراج الأعباء المبذولة بعنوان مصاريف الإصلاح والصيانة ضمن الطرح التقديري المحدد بـ 20 % من الدخل الخام.

20) تخفيف جباية الزبدة والحليب المجفف وترشيد الامتيازات الجبائية في مادة المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة والمعاليم الأخرى الممنوحة لفائدة بعض المنتجات وذلك قصد:

- ملاءمة الأطر وتفادي ازدواجية الأنظمة الجبائية،
- توجيه الامتيازات الجبائية لبعض المدخلات الموجهة لإنتاج الأعلاف المركبة.

21) إسناد اختصاص النظر في الدعاوى المتعلقة بقرارات التوظيف الإجباري التي يصدرها رؤساء مكاتب مراقبة الأداءات للمحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرتها مقر المركز الجهوي لمراقبة الأداءات وذلك بهدف ضمان حسن متابعة مصالح الجباية للنزاع المتعلق بأساس الأداء بالنسبة للحالات التي يكون فيها مقر المكتب غير راجع ترابيا لنفس المحكمة الابتدائية التي يوجد بها مقر المركز.

22) دعم ضمانات المطالب بالأداء بإضفاء مزيد من الدقة والموضوعية على أعمال المراجعة الجبائية الأولية وتفادي شطط التوظيف وذلك من خلال تمكين مصالح الجباية من اعتماد نتائج المعاينات الميدانية لضبط القيمة التجارية للعقارات والحقوق العقارية والأصول التجارية في إطار هذا الصنف من المراجعة إلى جانب آلية التنظير بالعقود المماثلة التي يخوّلها التشريع الحالي.

23) تصفية الحسابات المالية والإيداعات بالبنوك والمؤسسات المالية ووسطاء البورصة والشركات المصدرة للأوراق المالية وكذلك الودائع والمستحقات المترتبة عن عقود التأمين من خلال إلزام المؤسسات المذكورة بالتصريح بالحسابات المالية والإيداعات والودائع والمستحقات المترتبة عن عقود التأمين والتي لم يطالب بها مستحقوها لفترة تفوق خمسة عشر سنة وتحويلها إلى خزينة الدولة مع إقرار عقوبات في صورة الإخلال بهذه الواجبات مع ضمان حقوق كل الأطراف.

24) مراجعة تصنيف المخالفات المرورية ومبالغ الخطايا المتعلقة بها من خلال إعادة تقسيمها من خمسة (5) أقسام إلى ثلاثة (3) أقسام، وذلك بـ:

- دمج الأصناف الحالية وهي الصنف الأول (6 دنانير) والثاني (10 دنانير) والثالث (20 دينارا) ضمن الصنف الأول الجديد الذي أصبح يتضمن المخالفات التي يبلغ مقدار خطيتها عشرون (20) دينارا،
- تغيير الصنف الرابع الحالي ليصبح الصنف الثاني الجديد مع المحافظة على نفس مقدار الخطية وهو أربعون (40) دينارا.
- تغيير الصنف الخامس الحالي ليصبح الصنف الثالث الجديد مع المحافظة على نفس مقدار الخطية وهو ستون (60) دينارا.

III ـ إجراءات لدعم تمويل المؤسسات وتشجيع الاستثمار

25) مواصلة مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة بتسهيل نفاذها إلى مصادر التمويل ودعم إدماجها المالي قصد المحافظة على ديمومتها وعلى طاقتها التشغيلية بتمكينها من الموارد اللازمة لتمويل استثماراتها ولمجابهة حاجياتها من الأموال المتداولة وذلك من خلال إحداث:

ـ خطّ تمويل بمبلغ 7 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يخصص لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى لفائدتها بشروط ميسّرة لتمويل استثماراتها وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025.

ـ خط تمويل بمبلغ 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يخصّص لإسناد قروض الاستغلال بشروط ميسرة لفائدتها وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر2025.

ـ خط تمويل بمبلغ 3 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لإسناد قروض مساهمة دون فائدة لفائدة باعثي المؤسسات الناشئة تخصّص حصرا لتدعيم الأموال الذاتية لهذه المؤسسات وذلك خلال الفترة الممتدة من غرّة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025.

يعهد التصرف في خطوط التمويل المذكورة إلى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ـ آلية لضمان التمويلات المسندة لفائدتها في إطار برامج إعادة الهيكلة المالية وذلك بتخصيص مبلغ 20 مليون دينار لضمان تمويلات بمبلغ 100 مليون دينار والمسندة خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2025 إلى 31 ديسمبر 2026. يُعهد التصرف في هذه الآلية إلى الشركة التونسية للضمان.

26) التشجيع على تمويل عمليات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات بهدف مساندتها ودعم ديمومتها والمحافظة على مواطن الشغل فيها من خلال التمديد بسنتين إضافيتين في آجال اكتتاب المداخيل أو الأرباح في رأس مالها والتي تخوّل الانتفاع بالطرح بعنوان إعادة الاستثمار في إطار عمليات إحالة أو إعادة هيكلة المؤسسات عن طريق شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية طبقا للفصل 15 من القانون المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2026 عوضا عن موفى سنة 2024.

27) مواصلة دعم الشركات الأهلية لدفع نسق إحداثها ودعم التنمية والتشغيل من خلال:

ـ رصد اعتماد إضافي قدره 20 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل قصد إسناد قروض بشروط تفاضلية لفائدة هذه الشركات وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2023 إلى 31 ديسمبر 2025، بما يُمكّن أكبر عدد ممكن من البنوك من الانخراط في برنامج تمويل الشركات الأهلية وتلبية حاجيات التمويل لعدد أكبر من الشركات المذكورة.

ـ تخصيص اعتماد مالي قدره 10 مليون دينار لدعم الصندوق الوطني للضمان الذي تديره الشركة التونسية للضمان بما يمكّن من ضمان تمويلات بمبلغ 50 مليون دينار لفائدة هذه الشركات،

ـ منح توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك والمعاليم الأخرى الموظفة لفائدة الصناديق الخاصة في الخزينة وذلك بعنوان الإقتناءات الضرورية للنشاط المنجزة من قبل الشركات المذكورة.

28) دفع الاستثمار ودعم تمويل المؤسسات وخاصة منها المؤسسات الناشئة والتشجيع على الانخراط في مختلف آليات

التمويل وخاصة منها التمويل التشاركي الذي يعتمد على جمع الأموال من العموم لتمويل المشاريع عن طريق الأوراق المالية أو القروض أو الهبات والتبرعات وذلك بـ:

ـ منح الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين يكتتبون في رأس مال المؤسسات التي تمنح الحق في الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الاستثمار عن طريق منصّات التمويل التشاركي، نفس الامتيازات المخوّلة لإعادة الاستثمار مباشرة في رأس مال المؤسسات المذكورة.

ـ إعفاء من الأداء على القيمة المضافة الفوائد المتعلقة بالقروض المخصصة لتمويل المشاريع عبر منصات التمويل التشاركي والراجعة للمشاركين بهذا العنوان.

29) تيسير إحداث المؤسسات ودعم التحول الرقمي لمزيد دعم مناخ الاستثمار من خلال تمكين الشركات من إيداع التصريح في الوجود لدى الهياكل العمومية المشرفة على التكوين القانوني للمؤسسات التي تتولى تسليمها بطاقة التعريف الجبائي عبر الوسائل الإلكترونية الموثوق بها على أن يتم الاعتماد على آلية التبادل الإلكتروني للوثائق للتنسيق بين الهياكل العمومية المشرفة على التكوين القانوني للمؤسسات والمصالح الجبائية.

30) دعم القدرة التنافسية لشركة الفولاذ من خلال منح المؤسّسات المصدّرة كليا امكانية تسوية الوضعيّة الديوانية لحطام التجهيزات والمعدات ووسائل النقل التي يتمّ التفويت فيها دون مقابل لفائدة شركة الفولاذ مع الإعفاء من المعاليم والأداءات المستوجبة.

IV ـ إجراءات لدعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

31) التشجيع على إحداث المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري من خلال إحداث خط تمويل بمبلغ 10 مليون دينار على موارد صندوق مقاومة التلوث يخصّص لإسناد قروض للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري لفائدة الباعثين الشبان والمؤسسات بشروط ميسرة. ويُعهد بالتصرف في خط التمويل المذكور إلى البنوك بمقتضى اتفاقيات تبرم مع وزارة المالية ووزارة البيئة.

32) المساهمة في تطوير النقل الكهربائي والتحفيز على استعمال السيارات التي تعتمد على الطاقات البديلة من خلال:

ـ التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى 7 % والإعفاء من المعلوم على الاستهلاك بالنسبة إلى السيارات السياحية والعربات متعددة الأغراض المجهزة بمحرك كهربائي ومحرك حراري قابلة للشحن بجهاز خارجي.

ـ التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى 7 % بالنسبة إلى الحافلات والشاحنات المجهزة بمحرك كهربائي ومحرّك حراري قابلة للشحن بجهاز خارجي.

ـ التخفيض في نسبة المعاليم الديوانية من 43 % إلى 10 % ونسبة الأداء على القيمة المضافة من 19 % إلى 7 % المطبقة على أجهزة شحن العربات والدراجات الكهربائية الموردة إلى غاية 31 ديسمبر 2027.

33) التشجيع على استعمال الطاقات البديلة ومواصلة الضغط على كلفة إنتاج الكهرباء باستعمال الطاقة الشمسية من خلال التخفيض في نسبة المعاليم الديوانية الموظفة على توريد اللاقطات الشمسية إلى 10 % عوضا عن 30 % ابتداء من غرة جانفي 2025.

V ـ إجراءات لإدماج الاقتصاد الموازي ومقاومة التهرب الجبائي

34) دعم إدماج المبادر الذاتي في الدورة الاقتصادية وذلك بـ:

ـ إحداث خط تمويل بمبلغ قدره 10مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة الباعثين المنخرطين في نظام المبادر الذاتي يخصّص لإسناد قروض بشروط تفاضلية لا تتجاوز خمسة عشر ألف دينار للقرض الواحد، لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025 ويتم تسديدها على مدة أقصاها سبع سنوات منها سنتين إمهال. يُعهد التصرف في خط التمويل إلى البنك التونسي للتضامن لإسناد القروض المذكورة.

ـ توسيع مجال تطبيق نظام المبادر الذاتي ليشمل الخدمات في المجال الرقمي الإبداعي. على أن تضبط قائمة هذه الخدمات بمقتضى أمر.

ـ التمديد في فترة الإعفاء من المساهمة الوحيدة في النظام المذكور بعنوان السنة الأولى وذلك كما يلي:

- بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين المسجلين بمنصة المبادر الذاتي خلال سنة 2024: احتساب فترة الإعفاء من تاريخ التسجيل بالمنصة إلى موفى سنة 2025.
- بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين المسجلين بمنصة المبادر الذاتي خلال السنوات الموالية: احتساب فترة الإعفاء لمدة 12 شهرا كاملة ابتداء من تاريخ التسجيل بالمنصة عوضا عن فترة تحتسب من تاريخ التسجيل بالمنصة المذكورة إلى موفى سنة التسجيل.

35) مكافحة التهرب الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي من خلال إلزام مسدي خدمات توصيل السلع والمنتجات عبر الانترنت أو عبر وسائل البث السمعي والبصري بالقيام بخصم من المورد بنسبة 3 % على المبالغ المستخلصة من الحرفاء والراجعة للأشخاص الذين يتولون بيع السلع والمنتجات المذكورة والذين لا يستظهرون بمعرف جبائي.

36) التصدّي للسوق الموازية في قطاع بيع مواد التبغ بتمكين الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان من التزوّد بكامل حاجياتهما لدى المؤسسات المصدّرة كليا المرخّص لها في إنتاج بعض هذه المواد وذلك بصرف النظر عن النسبة المخوّل لهذه المؤسسات ترويجها بالسوق المحلية مع المحافظة على صفة وامتيازات المصدّر الكلي لهذه المؤسسات.

37) إلزام المؤسسات الصحّية الخاصة ومؤسسات التأمين والتعاونيات والمؤسسات المتدخلة في ملفات التصرف والتعويض بعنوان التأمين على المرض بمدّ مصالح الجباية بالبيانات المتعلقة بالخدمات الطبية وشبه الطبية المسداة تتضمن خاصة هوية مسدي الخدمة ونوعها وتاريخها ومبلغها وذلك في إطار دعم حق الاطلاع المخول لمصالح الجباية.

38) مزيد دعم الامتثال للواجبات المتعلقة بنظام الفوترة الالكترونية وذلك من خلال سنّ عقوبات جبائية جزائية على

المخالفات المرتكبة بهذا العنوان وملاءمة نظام الفوترة الإلكترونية مع نظام الفوترة الورقية فيما يتعلق بالوثائق التي تقوم مقام الفاتورة عند نقل البضائع.

39) التشديد في العقوبات الديوانية المتعلّقة بزجر التهريب وذلك بالترفيع في الحد الأدنى والحد الأقصى للعقوبات السجنية للجنح من الدرجة الأولى، ليصبح الحدّ الأدنى 6 أشهر (عوضا عن 16 يوما) والحدّ الأقصى سنتين (عوضا عن شهر)، والترفيع في الحد الأدنى والحد الأقصى للعقوبات السجنية للجنح من الدرجة الثانية، ليصبح الحدّ الأدنى سنتين (عوضا عن 3 أشهر) والحدّ الأقصى ثلاث سنوات (عوضا عن سنة).

40) تفادي سقوط حق إدارة الديوانة في الطّعن في القرارات التي يتخذها قاضي التحقيق أو دائرة الاتهام في القضايا الديوانية والصرفية وذلك بالتنصيص على سريان آجال الطّعن ابتداء من تاريخ إعلام كتابة المحكمة الإدارة بالقرار الصادر عن الجهة المختصة.

II. أعمال اللجنتين:

شرعت لجنتا المالية والميزانية لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم في النظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025 يوم 30 أكتوبر 2024 بالاستماع إلى السيدة وزيرة المالية، ثم عقدت 14 جلسة بين صباحية ومسائية دامت قرابة 78 ساعة خصصتها لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025 مع إطارات وزارة المالية، واستمعت اللجنتان إلى عدد من المنظمات المهنية الوطنية وممثلين عن المجتمع المدني ومهنيين وتجار وصناعيين في عديد القطاعات. كما استمعت اللجنتان إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة والديوان التونسي للتجارة بخصوص عدد من الفصول.

1. الجزء الأول: النقاش العام:

نستعرض في هذا الجزء النقاشات والتفاعلات خلال جلسة الاستماع إلى السيدة وزيرة المالية بمناسبة تقديمها لإجراءات مشروع قانون المالية لسنة 2025 تلها حوصلة لجملة الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها عدد من الهياكل والمؤسسات التي تم الاستماع إليها.

أ ـ جلسة الاستماع إلى السيدة وزيرة المالية بتاريخ 06 نوفمبر 2024:

قدّمت السيدة وزيرة المالية الإجراءات المتعلّقة بتعزيز مقوّمات الدولة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن، والتي تهم خاصة إحداث صناديق وحسابات خاصة لفائدة العاملات الفلاحيات، والتأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية ولفائدة ضحايا حوادث المرور، إضافة إلى إجراءات أخرى لدعم الدور الاجتماعي للدولة وتعزيز الإدماج الاقتصادي والمالي لبعض الفئات والشرائح. واستعرضت كذلك الإجراءات المتعلّقة بمواصلة الإصلاح الجبائي ودعم موارد الخزينة خاصة من خلال إرساء نظام جبائي يساهم في ترسيخ العدالة الجبائية يعتمد على مزيد تكريس الضريبة التصاعدية في مادة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات قصد ضمان التوزيع العادل للعبء الجبائي.

كما قدّمت الإجراءات التي تهمّ إحكام استخلاص الضريبة على مداخيل الأملاك المبنية، وتخفيف وتحيين البنود التعريفية لبعض المنتجات، وضمان نجاعة متابعة النزاع الجبائي، ودعم ضمانات المطالب بالأداء وتصفية المبالغ المالية والايداعات وحسابات الأوراق المالية والمستحقات التي لم تتم المطالبة بها لفائدة الدولة، ومراجعة تصنيف المخالفات المرورية ومبالغ الخطايا المتعلقة بها.

ثم تطرّقت إلى إجراءات دعم تمويل المؤسسات وتشجيع الاستثمار خاصة من خلال إحداث خطوط تمويل وآليات لضمان تمويل عمليات إعادة الهيكلة المالية وإحالة المؤسسات ومواصلة دعم الشركات الأهلية. وكذلك إلى إجراءات تهدف إلى تشجيع إحداث المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والمساهمة في تطوير النقل الكهربائي واستعمال الطاقات البديلة. وأيضا إجراءات إدماج الاقتصاد الموازي ومقاومة التهرّب الجبائي من خلال دعم إدماج المبادر الذاتي في القطاع المنظّم والتصدي للتهرّب الجبائي لعمليات البيع عبر الانترنت أو عبر وسائل البث السمعي والبصري والتشديد في العقوبات الديوانية المتعلّقة بزجر المهرّبين.

وفي ختام كلمتها، أكّدت السيدة الوزيرة على المضي قدما في دعم مقوّمات الدولة الاجتماعية وسياسة التعويل على الذات، مذكرة أن توازنات ميزانية الدولة تمّ إعدادها في ظرف دقيق يتسم بالضغوطات المتزايدة على المالية العمومية.

وخلال النقاش، ثمّن النواب الإجراءات ذات البعد الاجتماعي التي تهدف إلى تكريس نظام العدالة الضريبية وتوفير الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الضعيفة والمهمشة ومحدودة الدخل خاصة في مجال السكن وحماية العاملات الفلاحيات، واستفسروا عن المعايير التي تم اعتمادها في تعريف العاملات الفلاحيات وعن كيفية الإعفاء من الضرائب بالنسبة للعربات المعدّة لنقل العاملات وكيفية الالتزام بتطبيق إجراءات السلامة.

ودعوا من جهة أخرى إلى مزيد العناية بالأشخاص ذوي الإعاقة خاصة من خلال مراجعة إجراءات توريد التجهيزات والمعدات الطبية وتشجيعهم على بعث مشاريع استثمارية، واقترحوا تيسير استيراد تجهيزات طبية لفائدة الجمعيات المساندة لهذه الفئة على أساس إعفاء الهبات من المعاليم الديوانية. كما طلبوا تخفيف العبء الجبائي الموظف على هذه المعدّات الطبية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

واستفسروا عن كيفية تمويل البرامج الاجتماعية بشكل مستدام خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المالية العمومية ومحدودية الإجراءات المحفزة للاستثمار.

وأشار النواب إلى تدنّي القدرة الشرائية للمواطن بسبب ارتفاع أسعار اللحوم مقابل تقلّص العرض وعدم وجود إجراءات للتصدّي لتهريب القطيع داعين إلى ضرورة تجريم هذه الظاهرة. وذكّروا في هذا الإطار بطلب تمكين الشركات الأهلية من استغلال الأراضي الفلاحية الدولية المُهملة ممّا من شأنه أن يساعد في تحقيق الأمن الغذائي، كما دعوا إلى تكثيف حملات الرقابة على عمليات إعادة تسويغ الأراضي الفلاحية الدولية.

كما استفسروا عن عدم وجود إجراءات لتسوية وضعية عمال الحضائر والأساتذة والمعلمين النواب واقترحوا إحداث صندوق لفائدة المعطلين عن العمل من الفئة العمرية بين 40 و50 سنة بهدف إدماجهم في منظومة الحماية الاجتماعية.

وتساءلوا عن أسباب عدم تفعيل خطوط التمويل على غرار خط التمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة واقترحوا وضعه

تحت تصرف بنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة، واستوضحوا عن الشروط التي تمّ ضبطها بخصوص خط التمويل لإنشاء مواجل، وأوصوا بتوسيع مجالات خطوط التمويل لتشمل مشاريع في القطاع الصناعي والسياحي.

هذا، وتطرقوا إلى عدّة مسائل أخرى تعلقت خاصة بمزيد دعم إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد المنظّم وتسوية ملف عقود المناولة وتخصيص اعتمادات لفائدة المنصة الرقمية لقانون الشيكات. كما استوضحوا عن أسباب عدم إدراج مؤسسات القطاع العام ضمن البرنامج الخصوصي للتقاعد المبكّر، وعن تفعيل دور الجمعيات التنموية وتمكينها من تمويلات وعن إيفاء الدولة بتعهداتها تجاه مزودي الخدمات.

ودعوا من جهة أخرى، إلى تحيين جدول المواد المصنفة خطرة والترفيع في الضريبة المستوجبة على الشركات الملوثة وإخضاع الرياضيين إلى الضريبة على الدخل. واستفسروا عن كيفية مراقبة شركات التوصيل التي تسوّق منتجات وسلع عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل البث السمعي والبصري ويوظف عليها نسبة 3 %.

واعتبر بعض النواب أن إجراءات مشروع قانون المالية متناقضة مع توجّهات الميزان الاقتصادي خاصة المتعلقة بالضريبة على الشركات وعلى الأشخاص الطبيعيين وبالتشجيع على الاستثمار في مجال الانتقال الطاقي.

وفي ردّها، أكّدت السيدة الوزيرة أنّه تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025 بصفة تشاركية مع كافة الأطراف المتدخلة التي قدمت مقترحاتها.

وقدّمت توضيحات بخصوص الضريبة التصاعدية للأفراد وإرساء نسب تصاعدية للضريبة على الشركات، وأكّدت أن هذا الإجراء تمّ إعداده بطريقة علمية وفنية دقيقة بناء على فرضيات تمكّن من تحليل الانعكاس على الفقر والانعكاس المالي ومن دعم العدالة الجبائية وضمان التوزيع العادل للعبء الجبائي من خلال تخفيفه على الفئات محدودة ومتوسطة الدخل.

وحول إحداث صندوق حماية العاملات الفلاحيات، بيّنت أنّ الإجراء تجسيم لما تضمنه المرسوم الذي صدر في الغرض ويهدف إلى تمكين هذه الفئة من الدعم الاجتماعي وكذلك من الادماج الاقتصادي من خلال تمكينها من تمويلات لبعث مشاريع خاصة، مشيرة إلى أنّ الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ستتولى تنفيذ هذا البرنامج، وستتكفل بتأطيرهن وتكوينهن قصد الرفع من قدراتهن المهنية إضافة إلى مرافقتهن في خلق مشاريع، وسيتمّ تحديد الفئة وفق الشروط التي يضبطها التشريع الجاري به العمل.

وعن الامتيازات لفائدة المؤسسات أو الأشخاص الذين يؤمّنون نقل العاملات الفلاحيات، أكدت أنّهم يتمتعون بإعفاء من المعلوم على الاستهلاك الموظف على العربات المعدّة لنقل العاملات الفلاحيات وإعفاء من معلوم الجولان وكذلك بتخفيض في الأداء على القيمة المضافة.

وبالنسبة لتحسين القدرة الشرائية للمواطن، أفادت أنّه تمّ اتخاذ إجراءات لفائدة شركة اللحوم حيث تمّ إعفاؤها من المعاليم الديوانية عند توريد اللحوم الحمراء ولحوم الضأن إلى جانب توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلوم المستوجب على اللحوم الحمراء.

وفيما يتعلق بتسوية وضعية عمال الحضائر والمناولة والأساتذة والمعلمين النواب، وضّحت أنّ هذا الملف محل متابعة من قبل رئاسة الحكومة وهناك أوامر بصدد استكمال الإعداد ستُعرض قريبا على مجالس وزارية وسيتم نشرها، مؤكدة توجّه الحكومة في تسوية هذه الوضعيات وحرصها على القطع مع سياسة التشغيل الهشّ.

وبخصوص موضوع الهبات الممنوحة من قبل أشخاص طبيعيين مقيمين بالخارج لفائدة أصحاب الاحتياجات الخصوصية، فالتشريع الجاري به العمل يسمح بتوريد بضائع أو معدات موجهة للأعمال الخيرية مع الإعفاء الكلي من الأداءات والمعاليم المستوجبة وفق جملة من الشروط المحددة على غرار توجيه هذه الهبات لفائدة هياكل التضامن الاجتماعي كالهلال الأحمر التونسي وتوزيعها على المستحقين.

وعن إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد المنظم، أكدت أنّ التصدي لهذه الظاهرة يعتبر من أولويات الحكومة وقد تم تكوين لجنة قيادة برئاسة وزارة المالية تضم كل الوزارات المتدخلة للبحث في كيفية القضاء على هذه المعضلة، وقد تمّ تكثيف المراقبة الجبائية في عدة مجالات على غرار شركات التوصيل وشركات التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب تشديد العقوبة في الجرائم الديوانية للحدّ من ظاهرة التهريب.

وفيما يتعلق بطلب تجريم عمليات تهريب الأبقار، أكّدت أن هذه الظاهرة تعتبر جريمة بمقتضى قرار وزارة المالية المؤرخ في 19 فيفري 2009 المتعلق بضبط قائمة البضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر.

ومن جهة أخرى، أوضحت أنّ مشروع قانون المالية لسنة 2025 أعطى الأولوية لاستكمال المشاريع المتواصلة، وأكدت أن الدولة حريصة على الإيفاء بتعهداتها وخلاص المزودين وتسديد مستحقات المقاولين حسب توفّر السيولة. وبخصوص تصفية الديون المتقاطعة بين المؤسسات العمومية، فقد تمّ تكليف مكاتب تدقيق في موازنات وحسابات هذه المؤسسات وضبط الديون المتقاطعة، وهذه المكاتب أنهت أشغالها وسيتم عرضها في إطار مجلس وزاري لتسوية هذه الديون.

وبخصوص تفعيل خطوط التمويل، أشارت إلى تقدّم نسبة إنجاز خط التمويل لفائدة الفئات محدودة الدخل حيث تمّ صرف مبلغ 16 م.د إلى غاية 25 أكتوبر 2024 من جملة 20 م.د وفق بيانات البنك التونسي للتضامن، وأرجعت ضعف الإقبال على خط التمويل لإنشاء مواجل إلى وجود تعقيدات على مستوى الدراسة وكراس الشروط، وسيتم مراجعة هذه الشروط من أجل التشجيع على هذه المشاريع باعتبار أهميتها كآلية من آليات مكافحة الشح المائي.

وفيما يتعلق بإدراج الجمعيات الرياضية والرياضيين في المنظومة الجبائية، بيّنت أنّ الإطار القانوني يستوعب هذه الفئة وأن الجمعيات التي لا تحترم مقتضيات التشريع المتعلق بها تخضع للضريبة على الشركات، كما أن المكافآت الراجعة إلى اللاعبين والرياضيين تخضع للضريبة على الدخل وقد تم إخضاع العديد من الرياضيين إلى المراقبة الجبائية.

وبالنسبة إلى توقيف الأداء على الأدوية الموزّدة التي لها مثيل مصنوع محليا، بينت أنّ هذا الإجراء لن تكون له تداعيات على صناعة الأدوية المحلية، مؤكدة أنّ الهدف من هذا الإجراء هو دعم الإمكانيات المالية للصيدلية المركزية.

ب ـ جلسات الاستماع إلى منظمات وهياكل وطنية:

حرصت اللجنتان على الاستجابة لكل من طلب الاستماع إليهما، ويندرج هذا التوجه في إطار تشريك مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم لكل الهياكل والمؤسسات في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025 من خلال التحاور حول سبل معالجة الصعوبات المالية التي تمرّ بها البلاد وأهم الإصلاحات والإجراءات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار والتشجيع على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتنشيط الدورة الاقتصادية وكسب ثقة المستثمرين واستعادة توازنات المالية العمومية والعمل على إدماج الاقتصاد الموازي والتصدّي للتهرب الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية وإحكام التصرّف فيها وتوجيهها لمستحقيها.

ويلخص الجدول التالي الأطراف التي تم الاستماع إليها مشفوعا بحوصلة لمختلف التعديلات والاقتراحات التي تقدموا بها:

العدد	الطرف الذي تم الاستماع إليه	تاريخ الجلسة
.1	الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري	07 نوفمبر 2024
.2	كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية	
.3	النقابة الوطنية للإذاعات الخاصة	
.4	مؤسسات الدفع التونسية	11 نوفمبر 2024
.5	الجمعية المهنية التونسية لمؤسسات التمويل الصغير	
.6	المنظمة الوطنية لرواد الأعمال	
.7	جمعية الخبراء المحاسبين الشبان	
.8	المجلس الوطني لمجمع المحاسبين بالبلاد التونسية	
.9	المصنعين التونسيين للاقطات الشمسية	
.10	مصنعي ألواح ألومنيوم المركبة ومصنعي الأكياس المنسوجة من البوليبروبيلان	
.11	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	12 نوفمبر 2024
.12	مجلس الغرف المشتركة	

- **جلسة الاستماع إلى رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري:**

بيّن ممثلو الاتحاد أهمية القطاع الفلاحي على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى التنمية الجهوية باعتباره يساهم بنسبة هامة في الميزان التجاري الغذائي خاصة من خلال عائدات تصدير زيت الزيتون والتمور وقطاع الصيد البحري. واعتبر أن مشروع قانون المالية تضمن عدة إجراءات، ولكن على أهميتها فهي غير كافية وتتطلب التعديل على غرار الإجراء المتعلق بالعاملات الفلاحيات الذي يجب تنقيحه في اتجاه الإعفاء من القيمة المضافة عند اقتناء وسائل النقل المخصّصة لنقل هذه العاملات وتوظيف منحة استثمارية خاصة للفلاحين الذين يتكفلون بنقل هذه الفئة.

وفي إطار المحافظة على الموارد المائية في ظل الشح المائي، اقترحوا الترفيع في السّقف السنوي لعدد مواجل تخزين مياه الأمطار والحرص على جلب التمويلات الضرورية من الممولين الدوليين على غرار البنك الدولي، الداعمين للبلدان التي تشكو من آثار التغيرات المناخية.

وتعرضوا لعدد من الإشكاليات المتعلقة بإنتاج الحليب وتربية الأبقار والتي تتمثل أساسا في ارتفاع كلفة الإنتاج من جراء غلاء الأعلاف. ودعوا إلى تعديل سعر الحليب عند الإنتاج وهو ما سيساهم في إصلاح منظومة الحليب واستقرار الأسعار وتعديل سوق اللحوم الحمراء.

كما دعوا إلى توجيه الدعم إلى مستحقيه خلال كل المراحل بما فيها الاستهلاك. واعتبروا أن إقرار إجراء يتعلق بتوريد الحليب المجفف لن يكون له جدوى اقتصادية على الصعيد الوطني بل سيدعم المستثمر الأجنبي وسيؤثر سلبا على منظومة الإنتاج الوطني للألبان وعلى ديمومة الفلاح التونسي، هذا بالإضافة إلى نقص

الجودة وضعف القيمة الغذائية لهذه النوعية من الحليب بالمقارنة مع الحليب الطازج.

وبخصوص تمويل القطاع الفلاحي، أكدوا على ضرورة توفير التمويلات الضرورية خاصة وأنّ هناك حوالي 2.9 % من حجم التمويلات فقط موجه للقطاع الفلاحي. واقترحوا في هذا الصدد أن يتم إدراج الشركات الناشطة في القطاع الفلاحي ضمن مقتضيات الفصل المتعلق بتيسير نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى مصادر التمويل. وطلبوا الترفيع في حجم القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي لتبلغ نسبة 7 % من جملة القروض المسندة في الدورة الاقتصادية.

وبالنسبة لمديونية الفلاحين، اقترحوا تخلي الدولة عن المبالغ المستحقة أصلا وفائضا بعنوان القروض الفلاحية المتحصل عليها إلى موفي 31 ديسمبر2023 والتي لا يفوق مبلغها من حيث الأصل عشرة آلاف دينار للفلاح أو البحار الواحد. ودعوا إلى تكفّل الدولة بـ 50 % من معلوم التأمين الفلاحي معتبرين أن بعض الدول المجاورة مثل المغرب تتكفل في عديد المناسبات بـ 90 %.

وبخصوص الشركات الأهلية، ثمّن ممثلو الاتحاد الفصل المتعلق بدعم هذه الشركات واقترحوا تعديله من خلال مزيد التأطير ووضع ضوابط واضحة لدفع نسق إحداثها.

وبالنسبة لمنظومة الصيد البحري، دعى ممثلو الاتحاد إلى تنقيح الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2024 في اتجاه التقليص من نسبة المساهمة في صندوق الراحة البيولوجية من مرابيح السفن المتمتعة برخصة صيد التن الأحمر ومرابيح ضيعات تربية وتسمين وتصدير التن الأحمر إلى أقل من 40 %، وذلك باعتبار الإشكاليات التي يُعاني منها البحارة الصغار وما يتكبدونه من مصاريف متعلقة بدعم صندوق الراحة البيولوجية وصندوق القدرة التنافسية وصندوق الجوائح بالرغم من عدم تمتعهم بالقدر الكافي من الدعم من هذه الصناديق التي تشكو حسب تعبيرهم نقص في الشفافية. هذا وأشاروا إلى أهمية التصدي للصيد العشوائي وتكثيف الرقابة للمحافظة على الثروة السمكية.

وطلبوا بإعفاء مدخلات قطاع الصيد البحري والمواد الأولية اللازمة لصنع معدات الصيد البحري من الأداء على القيمة المضافة والمعاليم الديوانية والتدخل لفض الإشكاليات الإجرائية والإدارية لتبسيط انتفاع المهنيين بهذه الامتيازات.

وأكّدوا على ضرورة أن يكون صندوق الجوائح الطبيعية شاملا ليغطي جميع القطاعات الفلاحية والبحرية دون استثناء ويمس كل المخاطر والجوائح والكوارث ويغطي كامل تراب الجمهورية. ودعوا إلى تحديد مساهمة اشتراك الفلاحين والبحارة بنسب تتراوح بين 1 و4 % من مبلغ نفقات الإنتاج أو قيمة المنتوج المصرّح به وذلك في حدود حصة تعويض مضمونة تساوي نسبة تتراوح بين 20 و80 %من مبلغ نفقات الإنتاج أو قيمة المنتوج المصرح به.

واقترحوا إحداث صندوق الصحّة الحيوانية وتنويع مصادر تمويله بما يسمح بالتعويض للمربين عند تطهير القطيع وتعويضهم عن فترة عدم مزاولة النشاط إلى حين تعويض الأبقار المتلفة لأسباب صحية.

وبخصوص مجال الإنتاج الحيواني، دعوا إلى فسخ الديون المتخلدة بذمة مربّي الدواجن حفاظا على توازنات المنظومة وديمومتها والترفيع في المعاليم الديوانية لموردي منتجات الدواجن خارج الحصة المتفق عليها. كما دعوا إلى دفع استهلاك مشتقات الحليب من خلال التخفيض في الأداء على القيمة المضافة من 19 إلى 7 % وسحب هذا الإجراء على مشتقات الدواجن.

من جهة أخرى، دعوا إلى التخلي عن خطايا التأخير في الاستخلاص ومصاريف التتبع بعنوان معاليم كراء العقارات الفلاحية الدولية.

وناقش النواب ملف الأعلاف الذي يشكو الغلاء وعدم الشفافية وإشكاليات كبيرة في التوزيع وفي جودة العلف المدعم وفي كيفية إسناد الرخص. وتطرقوا إلى الإشكاليات المتعلقة بالألبان، ومنظومة اللّحوم البيضاء التي تشهد ارتفاعا مشطا في الطلب بالمقارنة مع العرض وضرورة إيجاد حلول كفيلة وعملية من قبل الاتحاد لضمان تزويد السوق بالكميات المطلوبة.

هذا، واستأثر ملف تربية وتسمين وتصدير التن الأحمر بحيز هام من النقاش، وبيّن النواب أنه لا يُمكن أن يتم التراجع على إجراء تم إقراره سابقا إلا إذا ثبت أن له انعكاسا سلبيا على المواطن أو لم يحقق الهدف المرجو منه.

واعتبروا أن صندوق الجوائح الطبيعية أثقل كاهل الدولة دون أن يكون له منافع على الفلاح، واستفسروا عن أسباب عدم تمتيع فلاحي قطاع التمور بهذا الصندوق.

وتطرقوا إلى أهمية العمل على توفير الموارد المائية وترشيد استغلالها خاصة في ظل الشح المائي. كما تطرقوا إلى ضرورة تأطير الشركات الأهلية الفلاحية لضمان نجاحها في ظل المنافسة التي تشهدها مع شركات الأحياء خاصة في ما يتعلق باستغلال الأراضي الدولية.

وأكد ممثلو الاتحاد أنهم قدّموا عديد المقترحات العملية للنهوض بالقطاع الفلاحي على غرار تعديل سعر الحليب عند الإنتاج للنهوض بقطاع اللحوم الحمراء وقطاع الألبان وجدولة ديون الفلاحين الصغار وتوجيه الدّعم لمستحقيه من خلال بلورة تعريف دقيق للفلاح، هذا بالإضافة إلى اقتراح الترفيع في نسبة التمويل الموجه للقطاع الفلاحي من جملة القروض الوطنية وتسهيل الولوج للمنظومة البنكية بنسب تفاضلية.

- **جلسة الاستماع إلى رئيس كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية:**

قدّم ممثلو منظمة كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية ملاحظات حول بعض أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2025 ومقترحات تعديلها.

فبالنسبة للإجراء المتعلق بدعم المؤسسات العمومية الناشطة في مجال الإحاطة بالطفولة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة (الفصل 25)، اقترحوا توسيع الامتياز على الاقتناءات المحلية.

وبخصوص الإجراء المتعلق بالضريبة التصاعدية على الأفراد ودعم العدالة الجبائية (الفصل 31)، اعتبروا أنه كان من الأجدر إعادة النظر كذلك في شرائح الدخل بالتوازي مع إعادة النظر في نسب الأداء ذلك أن المبالغ المضبوطة بالجدول تعود إلى سنة 1990 ولم يتم تحيينها البتّة منذ ذلك التاريخ وهو ما أدى إلى خضوع الأجراء الذين لا يتجاوز أجرهم السنوي الأجر الأدنى المضمون للضريبة.

وبالنسبة للإجراء الذي يتعلق بإرساء نسب تصاعدية للضريبة على الشركات لضمان التوزيع العادل للعبء الجبائي (الفصل 32)، فقد اعتبروا أن التغيير المستمر في نسب الأداء من شأنه التأثير سلبا على الاستثمار حيث يمثل عدم الاستقرار التشريعي أهم العوائق التي يواجهها المستثمر. وبيّنوا أن الضريبة على الشركات لا تعتبر تصاعدية، بل هي ضريبة تُضبط على أساس رقم المعاملات وهذا من شأنه المساس بمبدأ العدالة الجبائية باعتبار اختلاف نسب هامش الربح في القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى أن اعتماد النسب الجديدة للضريبة على الشركات التي تُطبق على الأرباح المحققة سنة 2024 والمصرّح بها سنة 2025، من شأنه أن يضر بالاستقرار المالي للشركات ويؤثر سلبًا على العدالة الجبائية بالنسبة للمؤسسات التي تخضع للضريبة بنسبة 25 % فما فوق.

وفيما يتعلق بإجراء تمكين مصالح الجباية من اعتماد نتائج المعاينات الميدانية لضبط القيمة التجارية للعقارات والحقوق العقارية والأصول التجارية في إطار المراجعة الجبائية الأولية (الفصل 36)، بيّنوا أنه يُستحسن التأكيد على أن نتائج المراجعة الجبائية القائمة على المقارنات يجب أن تتضمن مراجع العقود والعمليات المماثلة التي اعتمدت للمقارنة، واقترحوا تبعا لذلك التنصيص على ضرورة ذكر تاريخ العقود وتاريخ تسجيلها، بالإضافة إلى بيان طبيعة الملك وموقعه ومواصفاته.

وفيما يتعلق بالإجراء الذي يهم دعم القدرة التنافسية للشركة التونسيّة لصناعة الحديد "الفولاذ" (الفصل 51)، فقد دعوا إلى التأكيد على أن المواد الحديدية خالية من أي مواد ملوثة، وذلك بما يتوافق مع التشريعات السارية، نظرًا لأنها تعتبر مواد خطرة على البيئة.

وبالنسبة للفصل المتعلق بالتصدي للتهرب الجبائي لعمليات البيع عبر الأنترنت وعبر وسائل البث السمعي والبصري (الفصل 56)، اعتبروا أنه يجب التنصيص على الإجراءات التي ستتخذها الإدارة لإلزام كل الذين خضعوا للخصم من المورد بنسبة 3 % على احترام كل الواجبات الجبائية.

وبخصوص دعم حق الاطلاع المخوّل لمصالح الجباية (الفصل 58)، اقترحوا إلغاء هذا الاجراء باعتباره يتعلق بحق الاطلاع وليس بحق المراقبة ولا وجود لمثيله في التشريع الجاري به العمل.

وإضافة إلى ملاحظاتهم حول الفصول، تقدم ممثلو المنظمة بعدد من الاقتراحات تعلقت خاصة بـ:

- مراجعة المعاليم الموظفة عند تصدير منتجات المناجم والمقاطع مع العلم وأن الفصل تمت مراجعته في قانون المالية 2024 وتم تخفيض 50 دينار في المعاليم.
- إعادة المصاعد المصنعة إلى قائمة التجهيزات المتحصلة على امتياز جبائي عند التوريد وإعفائها من الأداء الديواني وتمتيعها بالأداء على القيمة المضافة الأدنى 7%.
- تقنين تجميع الذهب المعد للتكسير وغير الحامل للطابع الذي يمنع مسكه واستغلاله من طرف الناشطين في قطاع المعادن النفيسة باستثناء السنوات التي تحصل فيها أصحاب المهنة على ترخيص من الدولة التونسية لاستغلال هذه النوعية من الذهب إلى حدود سنة 2020.
- الإعفاء من توظيف الأداء على القيمة المضافة على مختلف عمليات شراء وكراء المتطلبات المتعلقة بتنفيذ الديكورات والخدمات الانتاجية لتصوير وإنتاج الافلام والأعمال الدرامية الأجنبية في تونس.
- تخفيض ضريبة الاستهلاك على جميع أنواع القوارب التونسية واستبدال الضريبة برسم تسيير بحري (vignette) متدرج حسب نوع القارب وخفض نسبة الضريبة على القيمة المضافة على القوارب من 19 إلى 7 %. إضافة إلى خفض الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة وعلى المحركات وقطاع الغيار المستوردة من آسيا.

- **جلسة الاستماع إلى ممثلي النقابة الوطنية للإذاعات الخاصة:**

تقدّم ممثلو النقابة بمقترحات تعلّقت أساسا بتعديل قيمة البث الإذاعي الجهوي ليصبح مساويا لقيمة البث الإذاعي الجمعياتي في حدود 9 أ.د سنويا بما يمكّن الديوان الوطني للإرسال من خلاص ديونه دون إثقال كاهل الإذاعات في الجهات التي تعاني من نقص في مادة الإشهار الوطني والعمومي. واقترحوا تعديل قيمة البث بـ 50 أ.د على كل ذبذبة بالنسبة للإذاعات الوطنية الخاصة حسب عدد الذبذبات المستغلة. ودعوا كذلك إلى تمكين الديوان من 15 % من معاليم الإشهار بما يمكنه من الترفيع في مداخيله، وكذلك تعديل نسبة الأداء على القيمة المضافة بالتقليص فيها من 19 إلى 7 % وإعفاء الإذاعات الخاصة من الديون المتخلّدة بذمتها بنسبة 50 % وإعادة جدولة بقية الدين على 10 سنوات.

- **جلسة الاستماع إلى ممثلي مؤسسات الدفع التونسية:**

أوضح ممثلو مؤسسات الدّفع التونسية أنها مؤسسات تقدم خدمات مالية تسمح بالمعاملات الإلكترونية، وتحويل الأموال، ودفع الفواتير، وخدمات أخرى تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتسهيل التعاملات المالية. وتهدف هذه المؤسسات إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي وتقديم حلول سريعة وآمنة للدفع والتحويلات المالية وتسهيل المعاملات المالية للأفراد والشركات كما أنها تساهم في القضاء على النظام الموازي. كما أوضحوا أن مؤسسات الدّفع ليست بنوكا أو مؤسسات مالية وهي تهدف إلى فكّ العزلة المالية في الجهات. وأكدوا أنها تمرّ بظروف خاصة منذ سنة 2021 ولم تحقّق أرباحا منذ 3 سنوات. واقترحوا تعديل الفصل 32 في اتجاه استثنائهم من الزيادة المقررة في الضريبة بـ 40 %.

- **جلسة الاستماع إلى رئيس الجمعية المهنية التونسية لمؤسسات التمويل الصغير:**

أكّد ممثّل الجمعية أنها تعتبر أداة لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المشاريع الصغيرة وتحسين مستوى المعيشة للأفراد من ذوي الدخل المحدود والمساهمة في تقليص البطالة وتحفيز روح المبادرة وريادة الأعمال. وأثنى على دور مؤسسات التمويل الصغير في تحقيق الشمول المالي ومساعدة الفئات الاجتماعية التي تفتقر الوصول لمصادر التمويل التقليدية.

وتواجه هذه المؤسسات تحدّ يكمن في تحسين قدراتها للتكيف مع المنافسة في السوق التي تهيمن عليها البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، كما تواجه صعوبات تتمثل في نقص الموارد المالية والبشرية، ممّا قد يؤثر على قدرتها على تقديم خدمات واسعة النطاق وتلبية الطلب المتزايد. واقترح توفير الأموال الذاتية اللازمة وتقنين الإجراءات المعمول بها ودعم الإمكانيات الإعلامية لتيسير التصرف في الأموال وتوجيهها إلى مستحقيها. وذكّر أن نسبة استخلاص قروض مؤسسات التمويل الصغير تناهز 88 %.

- **جلسة الاستماع للمنظمة الوطنية لرواد الأعمال:**

اعتبر ممثلو المنظمة أن مشروع قانون المالية يتضمن إجراءات إيجابية لكنهم لاحظوا أنه يقوم على تفاؤل مفرط في توقعات النمو كما يعتمد كثيرا على الاقتراض وزيادة الضغط الجبائي ويتسم بضعف وضوح التمويل لبعض الإصلاحات ومحدودية التوجه نحو مكافحة الاقتصاد الموازي.

وعبّروا عن تخوّفهم من تأثير تنقيح جدول الضريبة على مؤسسات القطاع الخاص وعلى الاقتصاد بصفة عامة. واقترحوا تعديل شرائح الدخل وفقا لنسب التضخم المالي، مع التأكيد على أهمية تخفيف العبء الجبائي وإرساء مبادئ العدالة الاجتماعية، وعبروا عن رفضهم لنسبة الضريبة المقترحة بـ 40 %. واعتبروا أن إجراءه يتنافى مع مبدأ الضريبة التصاعدية وسيؤدي إلى زيادة الضغط الجبائي على الشركات التي تحقق أرقام معاملات مرتفعة وهوامش ربح محدودة مما قد ينعكس سلبا على أداء هذه المؤسسات وعلى الاقتصاد بوجه عام، واقترحوا تعديل الفصل 32 في هذا الاتجاه.

كما اقترحوا تعديل الفصل 50 المتعلق بتيسير إجراءات إيداع التصريح في الوجود للشركات بإدراج الإمضاء الالكتروني كبديل رقمي آمن لتأمين سلامة المعاملات. ودعوا إلى إنشاء منصة الكترونية تحت إشراف وزارة المالية تخصص لإيداع وتسجيل القوانين الأساسية ومحاضر الجلسات المتعلقة بتأسيس وإدارة الشركات. واقترحوا كذلك تعديل الفصل 36 في اتجاه تمكين مصالح الجباية في صورة اللجوء إلى التنظير مع عقود مماثلة بيان مراجع العقود ومواصفات الملك موضوع المقارنة ومساحته وخصوصياته.

واقترحوا تعديل الفصل 26 بسحب الامتياز على الاقتناءات المحلية باعتبار منح الامتياز للهبات المسندة للمؤسسات العمومية حيث ينص التشريع الجاري به العمل على أنه يمكن للأشخاص الذين يقدمون هبات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية في شكل معدات وتجهيزات اقتناء هذه المعدات والتجهيزات بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة.

وقدّموا تعديلا للفصل 36 المتعلق بإجراءات المراجعة الجبائية الأولية لقيمة العقارات المصرّح بها وذلك بإضافة معاينة العقارات المعتمدة في عملية التنظير مع تمكين المطالب بالضريبة من نسخ من محاضر المعاينة عند توجيه طلب التوضيحات، معتبرين أنه لا يمكن إجراء مقارنة عقار المطالب بالضريبة دون معاينة العقارات المعتمدة في عملية التنظير مع إضافة ضرورة التنصيص على خصائص جميع العقارات التي شملتها المعاينة.

واقترحوا كذلك تعديل الفصل 44 في اتجاه تخصيص 25 % من صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتمويل الشركات الناشئة على وجه الخصوص والترفيع في مبلغ الخط المالي المخصّص لها إلى 15 م.د عوضا عن 10 م.د، إضافة إلى تفعيل الرقمنة بالتنصيص على إلزام وزارة المالية برقمنة العمليات الإدارية والمعاملات التي تشمل الشركات الناشئة، وتعزيز البنية التحتية لدعم الابتكار بتخصيص نسبة 10 % من صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإنشاء وتطوير حاضنات ومسرعات الأعمال وتوفير منح مالية لتغطية جزء من تكاليف البحث والتطوير. ودعوا كذلك إلى تعديل الفصل 45 بتطوير التشريعات لتتناسب مع طبيعة الشركات الناشئة خاصة فيما يتعلق بتسهيل المتطلبات القانونية والحط من الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل.

واقترحوا تنقيح الفصل 48 بالترفيع في سقف تمويل الشركات الأهلية من 300 أ.د إلى 900 أ.د وتعديل نسب فائدة التمويل من 5 % إلى 0 % وضبط نسب الفائدة الموظفة على المبالغ التي تتجاوز السقف المحدد بـ 5 % عوضا عن 8 %.

كما تقدموا بعدد من المقترحات تتعلق بإضافة إجراءات أخرى لمشروع قانون المالية على غرار الإعفاء من الأداء على القيمة المضافة على تحويل الخضر والغلال وإلغاء الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2022 المتعلق بحذف نظام توقي العمل بالأداء على القيمة المضافة لشركات التجارة الدولية ولمؤسسات الخدمات المصدرة كليا وإحداث صندوق يُعنى بالاستثمار في الجهات وصندوق يدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة ويُعنى بالاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والمؤسسات الناشئة، وإنشاء صندوق ريادة الأعمال أو تعزيز آلية التمويل التشاركي.

- **جلسة الاستماع إلى ممثلي جمعية الخبراء المحاسبين الشبان:**

اعتبر ممثلوا الجمعية أن نسبة النمو المفترضة لسنة 2025 (3.2%) غير واقعية نظراً لعدم ارتقاء الاستثمار الخاص والعمومي للمستوى المنشود ونظراً للضغوطات الموجودة على مستوى المالية العمومية، إضافة إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2025 تضمّن عدة إجراءات تضخمية من شأنها التأثير سلباً على مناخ الاستثمار وأداء المؤسسات الاقتصادية وخلق مواطن الشغل وتعبته المداخيل الجبائية.

وبيّنوا أن الإجراء الوارد بالفصل 20 لا يكرّس العدالة الجبائية، واقترحوا الترفيع في الحد الأقصى للمصاريف المهنية وإعادة النظر في شريحة الدخل السنوي وتحديد سقف أعلى للنسبة المتوقعة وإعادة النظر في نسبة الضريبة المقترحة (40%) وتحديدها بنسبة 36% أو 37% ليكون الترفيع تدريجي.

وبخصوص الفصل 32، بيّنوا أن إرساء نسب ضريبة تصاعدية حسب رقم المعاملات السنوي فيه مساس من مبدأ المساواة أمام القانون الجبائي، فرقم المعاملات لا يعكس الوضعية الحقيقية للشركة باعتبار أنه يمكن تحقيق هامش ربح ضعيف نظرا لارتفاع التكاليف. واقترحوا حذف الفصل وإعفاء الأرباح المتأتية من التصدير من الترفيع في النسب خصوصا وأن الشركات المصدرة تخضع إلى 28 % إضافة إلى 10% عند توزيع الأرباح، وهي نسب مرتفعة مقارنة بالدّول المنافسة، ممّا يؤثر على جذب استثمارات أجنبية، وتغيير وجهة الشركات الموجودة مما يُفقدنا آلاف مواطن شغل ومداخيل جبائية واجتماعية. كما اقترحوا التخلي أو الحط من نسبة المساهمة الاجتماعية التضامنية وتوحيد نسبة الضريبة على الشركات إلى 17% باستثناء القطاعات الخاضعة لنسبة 10 و35%.

وفيما يتعلق بالفصل 36، بيّنوا أن قيام الإدارة بمعاينات ميدانية لضبط القيمة التجارية للعقارات والحقوق العقارية من شأنه أن ينحرف بدور الإدارة من أعمال الرقابة إلى أعمال الاختبار،

كما أن قيام الإدارة بها يُحوّل المراجعة الأولية إلى مراجعة معمقة مقنّعة، مضيفين أن استئثار الإدارة بعملية المراجعة الأولية وأعمال الاختبار وإصدارها لقرار التوظيف سوف يزيد من تغول الإدارة ويضعف ضمانات المطالب بالأداء، واقترحوا تبعا لذلك حذف الفصل.

كما تقدموا بعدد من المقترحات تعلقت خاصة بطلب إحكام مراقبة إيداع تقارير مراقبي الحسابات والعودة إلى الإجراء المتعلق بتيسير تسوية وضعية الأشخاص بعنوان الديون الجبائية المثقلة والخطايا والعقوبات المالية والإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء والتصاريح الجبائية وإنشاء صندوق الزكاة وإعادة العمل بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة استثمار الأرباح صلب المؤسسة وتوسيع مجال الامتيازات الجبائية بعنوان إعادة استثمار الأرباح ضمن رأس المال وإعادة العمل بنظام تعليق ضريبة القيمة المضافة على الشركات التجارية والخدمات الدولية وتأجيل تطبيق نسبة 19 % المستوجبة على بيوعات العقارات المبنية المعدّة قصرا للسكن والمنجزة من قبل الباعثين العقاريين.

- **جلسة الاستماع لممثلي المجلس الوطني لمجمع المحاسبين بالبلاد التونسية:**

قدّم ممثلو المجلس مقترحات تعلقت خاصة بالفصل 15، حيث اقترحوا حذف توظيف نسبة 1% على الأجير والمؤجر معا وتعويضها بنسبة على الشركات التي هي في حالة تصفية، كما أفادوا أن توظيف نسبة 0.5 % المحمولة على كل من المؤجر والأجير للمساهمة في تمويل الصندوق من شأنه إثقال كاهل هذه المؤسسات. واقترحوا إعفاء الشريحة من 0 إلى 10 أ.د من الضريبة على الدخل عوضا عن إعفاء الشريحة من 0 إلى 5 أ.د، وذلك في إطار تخفيف العبء الجبائي على الفئات محدودة الدخل. كما اقترحوا حذف النسبة التصاعدية على رقم المعاملات المنصوص عليها في الفصل 32 باعتبارها ستدعّم التهرب الجبائي، مشيرين إلى أنّ رقم المعاملات لا يعكس الوضعية الحقيقة للشركة وهذا من شأنه أن يمسّ من مبدأ المساواة أمام القانون الجبائي فضلا عن أنّه لا يعزز الاستقرار الجبائي ممّا يؤثر سلبا على الاستثمار.

وفيما يتعلق بتمكين مصالح الجباية من اعتماد نتائج المعاينات الميدانية لضبط القيمة التجارية للعقارات والحقوق والأصول التجارية في إطار المراجعة الجبائية الأولية موضوع الفصل 36 من مشروع قانون المالية، اقترحوا اعتماد التنظير على أساس عقود مماثلة لتكون المراجعة والمعاينة في كنف الشفافية.

وبخصوص الفصل 56 المتعلق بالتصدي للتهرب الجبائي لعمليات البيع بالأنترنت وعبر وسائل البث السمعي البصري، ثمّن ممثلو مجمع الخبراء المحاسبين هذا الإجراء باعتباره يرمي إلى مزيد توفير عناصر الاستقصاءات لمصالح الجباية ومزيد إحكام استخلاص الضريبة لكنّهم رأوا أنّ النسبة المقترحة ضعيفة، واقترحوا الترفيع فيها إلى 15 % لحث النشيطين في هذا المجال على الدخول في الدورة الاقتصادية المنظمة.

ومن جهة أخرى، تقدموا بمقترحات إضافة فصول تتعلق بالتمديد في العفو الجبائي المتعلق بتيسير تسوية وضعية الأشخاص بعنوان الديون الجبائية المثقلة والخطايا والعقوبات المالية والإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء والتصاريح الجبائية مع التأكيد على اعتماد الفترة الثانية من السنة (01 جويلية إلى 31 ديسمبر) أو الأربعة أشهر الأخيرة لما لها من انعكاسات إيجابية على المداخيل الجبائية. كما اقترحوا توظيف نسبة 13 %عوضا عن 19 % على الشركات التي تعتمد في نشاطها على الفكر.

وفي إطار دعم الإدارة الالكترونية وتحسين أداء ونجاعة مصالح الجباية، أكدوا على أهمية اعتماد الفوترة الالكترونية ممّا ستساهم من جهة في تجنب التعطيل ومن جهة أخرى عدم فسح المجال للمتهربين لتغيير رقم معاملاتهم. واقترحوا في إطار دعم التجارة الدولية أن يتم إعادة العمل بتعليق توظيف الأداء على القيمة المضافة على كل أنشطة الخدمات وشركات التجارة الدولية.

- **جلسة الاستماع للمصنعين التونسيين للاقطات الشمسية:**

بيّن مصنّعو اللاقطات الشمسية أن الإجراءات الحالية لم تمكّن من تطوير قطاع الانتقال الطاقي، وتسبّبت في تراجع الاستثمارات في التصنيع، علما وأن الفصل 54 من مشروع قانون المالية لسنة 2025 يقترح التخفيض في المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد اللاقطات الشمسية إلى 10%، بما يعني إلغاء الفصل 40 من قانون المالية لسنة 2024 وتمتيع الموردين بالامتيازات الديوانية على حساب الصناعة المحلية.

وأفادوا أن نشاط صناعة الألواح الشمسية الفوطوضوئية يضم ثماني شركات صناعية منها ثلاثة مصدرة كليا توفر حوالي 360 موطن شغل وطاقة إنتاج سنوية تقدر بحوالي 1,68 مليون وحدة وتخضع اللاقطات الشمسية التونسية لسلسلة اختبارات في مختبرات عالمية ويتم مراقبتها بصفة دورية وعلى مدى الستة سنوات الفارطة، وتحصلت على ثماني شهادات جودة من ثلاث مخابر دولية مختلفة ويتم تصديرها لكامل أنحاء العالم أوروبا وإفريقيا وآسيا.

وبيّنوا أن هذا الإجراء سيساهم في دعم موردي الطاقة الشمسية ويكلف خزينة الدولة حوالي 150 مليار إضافة إلى ضرب الصناعة الوطنية رغم توفّر الجودة والقدرة الإنتاجية الكافية للمصانع التونسية وإغراق السوق التونسية بمنتجات مستوردة مجهولة الجودة. ودعوا تبعا لذلك إلى المحافظة على الإجراء الذي تمّ إقراره في قانون المالية لسنة 2024.

- **جلسة الاستماع لمصنعي ألواح ألومنيوم المركبة ومصنعي الأكياس المنسوجة من البوليبروبيلان:**

أشار ممثلو الشركة أنّ كل المواد الأولية الموردة خاضعة للمعاليم الديوانية وطلبوا حذف تلك المعاليم لضمان ديمومة الشركات وتأمين قدراتها الإنتاجية، وأوضحوا أنّ هناك شركات لها طاقة تصديرية هامة فضلا عن توفير حاجيات السوق المحلية، وأشاروا إلى أنّ بعض الدول تشجع شركاتها على اقتحام الأسواق الخارجية. وأوضحوا أن هذه الشركات لها طاقة تشغيلية هامة ممّا يفرض على الهياكل المعنية تحفيز هذه الشركات بإعفاء وارداتها من المواد الأولية من المعاليم الديوانية لتطوير طاقة إنتاجها وقدرتها التصديرية.

وأشاروا إلى أنّ اقتحام الأسواق الخارجية يتطلب إسنادها امتيازات ديوانية وجبائية على غرار بعض الشركات الناشطة في تونس، وأفادوا أن تمتيع شركة أجنبية ناشطة في مجال صناعة ألواح الالومنيوم منتصبة في تونس بحوافز ديوانية أثّر على سلبا على الشركات المحلية وطلبوا تكريس المساواة أمام المعاليم الديوانية الموظفة على المواد الأولية الموردة لتصنيع ألواح الألومينيوم.

- **جلسة الاستماع إلى رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية:**

بيّن ممثلو الاتحاد أن مشروع قانون المالية لا يتضمن إجراءات تتعلق بتشجيع الاستثمار وتطوير النمو ولا يتضمن كذلك إجراءات لحماية مناخ الاستثمار من خلال تحقيق الاستقرار الجبائي والمالي. واعتبروا أن تطوير الاقتصاد يمرّ عبر إدماج الاقتصاد الموازي ودعم المؤسسات الخاصة التي تقوم بدور هام في مجال التصدير والتشغيل والجباية. وأكّدوا على ضرورة العمل بصفة تشاركية مع الحكومة لإعداد مشروع قانون المالية والتوجّه نحو تعزيز موارد الدولة، ودعوا إلى مراجعة جذرية للنظام الجبائي على الأفراد والشركات واعتبروا أن النسب المعمول بها حاليا للأداء على القيمة المضافة غير معقولة ولا بدّ من التفكير في مراجعتها.

وقدّم ممثلو الاتحاد عدّة مقترحات تهم بالخصوص تخفيف الجباية على الاستثمار المحلي ودفع التصدير واستقطاب المستثمرين الأجانب. وشدّدوا على أهمية تثمين النفايات الصناعية قصد دعم الاقتصاد الدائري. واقترحوا تنقيح الفصل 31 لدعم العدالة الجبائية والفصل 32 من خلال التوجه إلى إحداث مساهمة ظرفية استثنائية تدفعها الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات وكذلك المعفية منها دون المساس بجدول الضريبة على الشركات الحالي وأكدوا كذلك على عدم تطبيق الأداء على رقم المعاملات وإنما على الأرباح.

كما اقترحوا إعفاء عمليات توريد العربات السيارة المجهزة للدفع، بمحرك حراري وبمحرك كهربائي قابل للشّحن عن طريق التوصيل بمصدر خارجي للطاقة الكهربائية من المعاليم الديوانية لغاية التشجيع على اقتناء هذه العربات وإعفاء اللاقطات الشمسية من المعاليم الديوانية لغاية التشجيع على إقتناء التجهيزات اللازمة لإنتاج الطاقات المتجددة.

كما اقترحوا فصول إضافية على غرار التقليص في نسبة الأداء على القيمة المضافة المستوجبة على المواد اللازمة للاستهلاك اليومي للمواطن من 19 % إلى 7 % والتخفيض في نسبة الفائدة بـ 100 نقطة لتشجيع الاستثمار وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات وكذلك تمكين الأشخاص الطبيعيين والشركات وشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية من طرح الأرباح والمداخيل المعاد استثمارها في الاكتتاب في رأس المال الأصلي أو في الترفيع فيه للمؤسسات المصّدرة كليا، كما تم تعريفها بالتشريع الجاري به العمل.

واقترحوا أيضا الترفيع في نسبة الطرح الإضافي على الاستهلاكات خلال السنة الأولى من 30 % إلى 50 % وذلك بالنسبة للتجهيزات المقتناة خلال سنة 2024 وتمكين المؤسسات الناشطة في قطاع الطاقات المتجددة من الانتفاع بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان كل المدخلات اللازمة للنشاط من تجهيزات ومعدات ومنتجات قبل بداية الإنتاج.

وفي إطار مجابهة ظاهرة التهريب والحدّ من حجم كميات المنتجات المروجة عبر السوق الموازية، اقترحوا إعفاء بعض المنتجات المعنية بظاهرة التهريب من المعاليم الديوانية وذلك بهدف التقليص من الضغط الجبائي على هذه المنتجات والحث على توجيهها نحو المسالك القانونية وذلك على غرار ما تم اقراره بمقتضى قانون المالية لسنة 2016.

واقترحوا كذلك الترفيع في نسبة التسبقة من فائض الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات من 35 % إلى 100 % بالنسبة إلى المؤسسات الراجعة بالنظر إلى إدارة المؤسسات المتوسطة.

وبالنسبة لموضوع الرّمل الطبيعي، أفادوا أن إحداث معلوم على تصدير منتجات الرمل الطبيعي بكافة انواعه والرخام وغيره من الحجارة الطبيعية بمقتضى قانون المالية لسنة 2024 أثّر سلبا على قطاع تصديره حيث توقفت الشركات الناشطة في القطاع واقترحوا إلغاء المعلوم المذكور.

كما اقترحوا كذلك إخضاع بيع العقارات المبنية المعدّة قصرا للسكن للأداء على القيمة المضافة بنسبة 7 % وإعفاء اقتناء العقارات المعدة لتعاطي الأنشطة الاقتصادية على معنى قانون الاستثمار من معاليم التسجيل، إضافة إلى مراجعة الأداءات الجمركية على العجلات المطاطية إلى 10% عوض 43 % ومراجعة الأداءات الضريبية على المصحات الخاصة.

- **جلسة الاستماع إلى ممثلي مجلس الغرف المشتركة:**

أكّد المتدخلون ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين متطلبات ميزانية الدولة واستدامة التنمية في بلادنا، واعتبروا أنه من الأجدر تطبيق الزيادات الضريبية ابتداء من غرة جانفي 2026 وذلك لأن الشركات على مختلف أنواعها قد انتهت من تحديد موازناتها لسنة 2025 وأمضت اتفاقيات القروض لتمويل مشاريعها.

وبخصوص الفصل 31، بيّنوا أن الترفيع في الضريبة على الأفراد مع تدنّي المقدرة الشرائية وتدهور المداخيل الصافية لهذه الفئة من الأجراء سيتسبب في مطالبة الأعراف بالترفيع في الأجر الخام للمحافظة على الحق المكتسب للأجير وبالتالي سوف يلجئ المشغّل إلى الترفيع في ثمن منتجاته ويتسبب بذلك في زيادة التضخم في السوق المحلية وانخفاض تنافسية المنتوجات التونسية في الأسواق العالمية. وأضافوا أن الزيادات الضريبية المقترحة ستؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين الذين تفوق أجورهم 3000 دينار والذين ينتمون إلى الطبقة متوسطة الدخل ممّا قد يؤدي إلى تراجع الاستهلاك وبالتالي تفاقم الركود الاقتصادي.

وبالنسبة للإجراء المتعلق بالضريبة على الشركات (الفصل 32)، أفادوا أنه سوف يشجع اللجوء إلى القطاع الموازي غير الخاضع للضرائب، إضافة إلى نقص في الاستثمارات الخارجية بحكم أن الشركات غير المقيمة معنية بالترفيع في الضريبة على أساس رقم المعاملات. واقترحوا تخفيض 10 % على الأداء على الشركات ذات رأس مال بالعملة الصعبة مقارنة مع الشركات ذات رأس مال بالدينار لدعم وفائها بالتزاماتها النقدية العالمية والتحكم في الميزان التجاري.

وبخصوص الفصل 36، رأوا أن تمكين مصالح الجباية من اعتماد نتائج المعاينات الميدانية لضبط القيمة التجارية للعقارات والحقوق العقارية والأصول التجارية في إطار المراجعة الجبائية الأولية يُعتبر بمثابة مراجعة جبائية معمّقة مقنعة وبالتالي فإن ذلك سوف يمسّ من أهم الضمانات التي يتمتع بها المطالب بالأداء في إطار المراجعة المعمقة والتي لا تتوفر في المراجعة الأولية.

ودعوا من جهة أخرى إلى إعادة الفصل 52 سابقا من مجلة الاستثمار والذي كان محرّكا للاستثمار وحافزا لعدة شركات عالمية للانتصاب بتونس. من جهة أخرى، اقترحوا تعديل الفصل 53 بتمتيع السيارات المجهزة بمحرك حراري ومحرك كهربائي معا دون التوصيل بمصدر كهربائي خارجي بنفس الاعفاء من معلوم الاستهلاك مع الإبقاء على الأداء على القيمة المضافة في حدود 19 %.

واقترحوا استثناء شركات الخدمات البترولية على معنى الفصول 130 و131 من مجلة المحروقات من نسبة الأداء في قطاع المحروقات التي تساوي 35 % بحكم حاجة البلاد إلى الطاقة الأحفورية خاصة في مجال التنقيب وإنتاج النفط والغاز.

كما تقدّموا بعدد من المقترحات تمثلت خاصة في الإعفاء من الخطايا الديوانية المتأتية من انتهاء صلوحية شهادات المنشأ عن التوريد والتخفيض في الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للشاحنات بمختلف أنواعها ومختلف حمولاتها وتمتيعها بأداء على القيمة المضافة قدره 7 % عند التوريد أو الصنع المحلي كما هو الحال لآلات الأشغال العامة عوضا عن 19 % حاليا مما يساهم في دوران العجلة الاقتصادية والتنمية الجهوية. كما اقترحوا الاعفاء من خطايا التأخير الناجمة من عدم إيداع الوثائق المالية والاجتماعية لدى السجل الوطني للمؤسسات بما يمكن الشركات والأشخاص الطبيعيين من تسوية وضعياتهم ممّا سينجر عنه ترسيم أكبر عدد من الشركات المختلفة بالسجل الوطني.

2. **الجزء الثاني: النقاش حول الفصول**

عقدت اللجنتان عدد من الجلسات خصصتها لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025 فصلا فصلا وذلك بحضور إطارات وزارة المالية لتقديم المعلومة الحينية والدقيقة حول المقترحات والإجابة على الاستفسارات. هذا وطرحت اللجنتين عدا من الملاحظات والتوصيات المقدمة إليهما خلال جلسات الاستماع وناقشتها مع ممثلي الأطراف الحكومية المعنية.

ونعرض عليكم فيما يلي حوصلة لمجمل النقاشات حول الفصول التي استأثرت بحيز هام من النقاشات مشفوعة بتفاعلات ممثلي وزارة المالية حولها وأي طرف آخر تمت دعوته للاستئناس برأيه، إضافة إلى مختلف المقترحات المقدمة لتعديل الفصول وكذلك التعديلات التي حظيت بالموافقة ونتائج التصويت على فصول مشروع القانون من قبل اللجنتين.

وتجدر الإشارة أن اللجنان اعتمدتا على منهجية تقوم على مناقشة الفصول المتعلقة بالإجراءات (بداية من الفصل 12) ثم مناقشة الفصول الإضافية واختتمت أعمالها بمناقشة الفصول المتعلقة بالتوازنات العامة (من الفصل 1 إلى الفصل 11).

التمديد في برنامج التقاعد قبل بلوغ السن القانونية

الفصل 12

اقترح النواب أن يشمل الإجراء كذلك أعوان الجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت التابعة للدولة واستفسروا عن دواعي تضمين الإجراء بقانون المالية عوض سنه بمقتضى أمر وهل أنه قع آليا إحالة كل من يطلب ذلك باعتبار النقص الموجود في الموارد البشرية. واستوضحوا عن إضافة احتساب سنوات العمل بالخارج في إطار التعاون الفني ضمن قاعدة احتساب الأقدمية.

وفي ردهم، بيّن ممثلو الوزارة أن هذا الإجراء صدر في الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2021 وحدّد مدة التطبيق وهي 2022 و2023 و2024 وبالتالي التمديد يكون بقانون وكان الهدف تمتيع 6000 عون وتم حاليا تمتيع 12000 والمطالب بلغت 16000 وهذا التمديد بطلب من الأعوان بعد القيام باستفتاء في الغرض. وأضافوا أن استثناء أعوان الجماعات المحلية يعود لكون الدولة ستتحمل الجرايات منذ إحالة العون على التقاعد في حين أن جرايات أعوان الجماعات المحلية والمنشآت العمومية لا تحمل على ميزانية الدولة وإنما الموارد الذاتية للهيكل المعني. وبيّنوا أن الإحالة على التقاعد ليست بحق آلي لكن بناء على مطلب ويمكن للهيكل المعني أن يرفض المطلب المقدم من العون. وبيّنوا أن أقدمية 15 سنة تأخذ بعين الاعتبار آلية ضم الخدمات بالنسبة للذين عملوا بالخارج. كما بيّنوا أنّه تمّ ترسيم اعتمادات بـ 240 م د بعنوان تسديد جرايات التقاعد المتعلقة ببرنامج التقاعد المبكر.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

إحداث "صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات" وإقرار امتيازات جبائية لفائدتهن

الفصل 13

اعتبر النواب أن تدخل الدولة من خلال هذه الصناديق يعتبر حلا وقتيا وليس جذريا ولا بد من الاهتمام أكثر بفئة العاملات الفلاحيات وبيّنوا أن ظاهرة الحوادث هي التي أثارت هذا الملف. واستفسروا عن تعريف "العاملة الفلاحية" وكيفية إثبات صفتها وطلبوا مدّهم بإحصائيات عن عدد العاملات الفلاحيات ومدى إدماجهم في الدورة الاقتصادية. كما تساءلوا عن تصنيف هذه العاملات وعن دواعي استثناء العامل الفلاحي من الإجراء. وطلبوا بالتفكير في توسيع دائرة المنتفعين بهذا الصندوق. واستوضحوا عن التكلفة الجملية لتمويل الصندوق وعن مكونات تمويله. واعتبروا أنّ الاعتمادات المخصّصة للصندوق والمقدرة ب 5 م د غير كافية ولا يمكن أن تحقق الإحاطة والإدماج للعاملات الفلاحيات.

واقترح أحد النواب (عن مجلس نواب الشعب) إدراج معلوم الاشتراك الذي يدفعه المؤجر للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتمويل هذا الصندوق ودعا أحد النواب (عن مجلس نواب الشعب) إلى حذف النقطة المتعلقة بتمكين البنك التونسي للتضامن من التصرف في برامج الادماج الاقتصادي للعاملات الفلاحيات بمقتضى اتفاقية تبرم في الغرض. واقترح نائب (عن المجلس الوطني للجهات والأقاليم) إضافة معلوم بـ1%على كل تصدير لمنتوج فلاحي لدعم تمويل الصندوق. واقترح أحد النواب (عن مجلس نواب الشعب) تدعيم موارد الصندوق بمعاليم الاشتراكات المدفوعة لتأمين العاملات الفلاحيات من قبل المؤجرين.

وفي ردّهم، بيّن ممثلو الوزارة أن عديد الجوانب على غرار تعريف العاملة الفلاحية تم التنصيص عليها بالمرسوم عدد 4 لسنة 2024 مؤرخ في 22 أكتوبر 2024 يتعلّق بنظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات وبيّنوا أن عدد العاملين في القطاع الفلاحي يبلغ 470 ألف فرد وتمثل المرأة 35% أي 164500 عاملة فلاحية. وأفادوا أن البرنامج يهم كذلك العاملات الفلاحيات اللاتي تنتصبن للحساب الخاص وهو ما يبرر تدخل الصندوق الوطني للتضامن في موضوع التمويل. وتعرضوا لصعوبة توظيف المعاليم وطريقة الاستخلاص

بحكم أن العدد الواقعي للعاملات غير معلوم. وبيّنوا أن توظيف معاليم على التصدير يكون في حالة التوجه نحو التقليص من تصدير منتوج معين.

وفي تفاعله، بيّن ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية أن نظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات يتمثل في تحمل مساهمات النظام الاجتماعي والاشتراكات المحمولة على كاهل العاملات على الدولة ويدفع المؤجر المساهمات المحمولة عليه وعليه لا يمكن إضافة الاشتراكات للصندوق بما أنه يقع استغلالها في إطار مساهمات الضمان الاجتماعي. وأضاف أن معلوم الانخراط هو معلوم جزافي يدفع مرة واحدة عند الانخراط وهو تابع لموارد الصندوق ومنصوص عليه.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

الفصل 14

رأى بعض النواب أنه يجب توفير سيارات للنقل الريفي أو إجراء آخر باعتبار أن السيارات بـ 7 و8 و9 مقاعد ليست متوفرة وأن الإعفاء من المعلوم على العربات المعدّة لنقل العملة الفلاحيين لا يعتبر امتياز. واستفسروا حول كيفية التعامل مع أصحاب هذه العربات في فترة ما بعد انتهاء الموسم الفلاحي بالنسبة لبعض الأنشطة.

وفي تفاعلهم، بيّن ممثلو الوزارة أن الامتيازات الجبائية الممنوحة لنقل العملة الفلاحيين خول لهم نفس امتيازات النقل الريفي مع إعفاء دفع الأداء على القيمة المضافة بـ7%.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

إحداث صندوق خاصّ " صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية "

الفصل 15

اعتبر النواب أنه لا فائدة من إثقال كاهل المؤجر والأجير بالاقتطاعات واستفسروا عن المقصود بمصطلح "الفقدان الجماعي" المنصوص عليه بالفقرة الأولى. واستفسروا عن مآل عقود المناولة.

واقترح أحد النواب (عن مجلس نواب الشعب) إضافة نقطة تتعلق بتمكين البنك التونسي للتضامن من التعهد بالتصرف في برامج الإدماج الاقتصادي. وأشار أحد النواب أنّ الاعتمادات المخصصة للصندوق غير كافية لتغطية كل المتضررين من غلق الشركات خاصة عملة شركات المناولة التي تقرّر إنهاء العمل بها وأنّه من الضروري تحديد كل الإشكاليات المتعلقة بالشركات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية.

وقدّم ممثلو الوزارة توضيحات حول الصندوق والهدف من الإجراء المقرر وبيّنوا أن تدخله ليس ظرفيا وبالتالي يجب أن تكون موارده دائمة لتوفير موارد مهمة للصندوق وسيصدر أمر يتضمن الإجراءات التطبيقية للفصل المذكور المتعلق بإحداث هذا الصندوق مع العلم وأنه سيتم إحالة مشروع قانون يتضمن كل جوانب منظومة التأمين على حوادث الشغل.

وتم الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

إحداث حساب خاص في الخزينة "حساب ضمان ضحايا حوادث المرور"

الفصل 16

ثمّن النواب أهمية الصندوق. واستفسروا عن إجراءات تطبيق الصندوق وعن آليات التسوية الصلحية وعن عدد الملفات المسواة وهل تم التفكير في إحداث صندوق لضحايا العنف الشديد. وطالبوا إيجاد آليات أخرى لتأمين الصندوق. واقترح أحد النواب (عن مجلس نواب الشعب) التقليص في آجال التسوية الصلحية والقضائية بسنة واقترح أحد النواب (عن المجلس الوطني للجهات والأقاليم) الترفيع في نسبة مساهمة مؤسسات التأمين من 0,2 إلى 0,5 % من أقساط تأمين. كما طالبوا بمزيد من التوضيح حول نسبة الاقتطاع من مؤسسات التأمين وتأثيرها على أقساط التأمين لأصحاب العربات الخاصة.

وفي ردهم بيّن ممثلو الوزارة أن كل الموارد موجودة منذ 2005 منذ إحداث الصندوق وهذا الإجراء هو تعديل يمكّن من إلغاء الفصول الواردة في قانون التأمين وتضمينها فقط بقانون المالية قصد تجاوز الإشكاليات التطبيقية مع العلم وأنه تم اكتشاف أن شركات التأمين لا تساهم في الصندوق. وقدّموا معطيات حول التسوية الصلحية وعن عدد القضايا المنشورة ضد الصندوق والقضايا التي تم البت فيها وعدد قرارات الصرف. كما قدّموا توضيحات حول وضعية هذا الحساب الخاص. وأضافوا أنه سيتم القيام بعملية تقييم لاحقا قبل إقرار الترفيع أو التخفيض في موارد الصندوق.

وبيّنوا أنه لا يمكن توظيف مزيد من المعاليم على رقم المعاملات الخاصة بمؤسسات التأمين. وبخصوص الآجال بينوا أنه لا يمكن التقليص فيها.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تخفيف العبء الجبائي على المنتفعين بجرايات الأيتام وجرايات العجز

الفصل 17

استفسر النواب عن الفئة المنتفعة بالإجراء والشروط المتعلقة بذلك وعن التأثير المالي لتوسيع قاعدة المنتفعين بهذه الجرايات.

وفي ردّها بيّنت ممثلة الوزارة أن الضوابط والإجراءات تختلف بين القطاعين العمومي والخاص بخصوص الفئات المعنية وشروط الانتفاع والنسب المتعلقة بجرايات الأيتام وجرايات العجز وهو يرتكز على التشريع المتعلق بالضمان الاجتماعي. وبيّنوا أن الفصل يتعلق

بالإعفاء الجبائي ولا يمكن الدخول في توسيع قاعدة المنتفعين بالجرايات المذكورة لأنه من مهام النصوص الأصلية لتلافي أن يكون من فرسان الميزانية.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

دعم الإدماج المالي والاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل

وتشجيعها على بعث المشاريع

الفصل 18

ثمّن النواب هذا الإجراء الذي لقي استحسان الفئات الهشة واستوضحوا عن إمكانية الترفيع في مبلغ القرض الواحد لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية لـ 30 ألف دينار عوض 10 أ د الذي اعتبروه غير كاف لإنجاز مشروع وعن كيفية إسناد هذه القروض. وبيّنوا أن مفهوم الفئات الهشة والضعيفة لم يتم تحيينه منذ سنة 1990 وبالتالي لا يتوافق مع الإجراءات التي يتم اتخاذها لدعم إدماجها المالي والاقتصادي. واستفسروا حول معايير رصد اعتمادات 20 م د وسقف التمويل المقدر ب 10 أ د. فضلا عن اشتراط الضمانات للحصول على القروض وعن آليات الرقابة والمرافقة للتصرف في القروض الممنوحة. ودعا أحد النواب إلى سحب التمويل على المشاريع ذات القيمة المضافة في الصناعات والأنشطة الحرفية مع ضرورة الترفيع في سقف التمويل.

ودعا النواب إلى توجيه هذا الخط لفئة معينة وكذلك النظر في الترفيع في مبلغ هذا الخط. وطلبوا مدّهم بتقييم فعلي حول المشاريع المنجزة بواسطة هذا الخط في السنوات الفارطة.

وفي ردّها، بيّنت ممثلة الوزارة أن قرض بـ 10 أ د يعتبر مبلغا معقولا ويكفي للقيام بمشاريع صغرى ويتم منحها على المستوى الجهوي بعد دراسة الملف ودون ضامن. وأفادوا أن هناك مذكرة تنظيمية ومنشور بين البنك المركزي ووزارة التشغيل تتعلق بتنظيم شروط إسناد القروض والفئات المستهدفة وتقييم فكرة المشروع إلخ.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الاعاقة

الفصل 19

دعا النواب إلى فصل الإجراء المقرر لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة مع الإجراء المتعلق بدعم الإدماج المالي والاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل. واعتبروا أنه لا يمكن تحقيق الإدماج الفعلي للفئات الهشة والضعيفة إلا بعد إحداث البنك البريدي. وطالب النواب بتوحيد خطوط التمويل وتشديد المراقبة على الفئات المستهدفة. وأكّدوا على ضرورة التثبت في الفئات المستحقة فعلا للقروض والعمل على الحد من الطرق الملتوية للتمتع بها.

واعتبر أحد النواب أن مبلغ خط التمويل غير كاف بالنظر إلى عديد التضييقات والعراقيل التي تتعرض لها هذه الفئة للولوج للتمويل واقترح حذف الفصل مقابل إضافة إجراء يتعلق بدفع مشاركة ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية من خلال اسنادهم امتياز جبائي لتوريد السيارات التجارية.

وفي ردّهم بين ممثلو الوزارة أن إجراءات منح ذوي الإعاقة امتياز توريد سيارة وكذلك إجراء التمتع بسائق معين لغير القادرين عن السياقة تم تحديده بمقتضى أمر بما يخول مراقبة الامتياز وترشيده.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

مزيد الاحاطة بمصابي الاعتداءات الإرهابية وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها

الفصل 20

طلب أحد النواب الحصول على قائمة شهداء الثورة وجرحاها ومزيد العناية والتكفل بأبناء ضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة. واقترحوا إضافة المدنيين الذين تضرروا من الأحداث الإرهابية. واعتبر أحد النواب أن الامتيازات المقررة بهذا الإجراء لا تختلف عن تلك المقررة في بقية خطوط التمويل. واقترح بعض النواب (عن المجلسين) إضافة ضحايا الأحداث الإرهابية من المدنيين. واقترح عدد من النواب سحب الإجراء على شهداء الثورة وجرحاها من المدنيين وأصحاب الشهائد العليا.

وبيّن ممثلو الوزارة أن العدد المستهدف غير كبير وأفادوا أن خطوط التمويل منظمة حسب أولويات الفئات المستهدفة.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

دعم الدور الاجتماعي للدولة في مجال السكن

الفصل 21

قدّمت ممثلة الوزارة توضيحات حول الفصل الذي خوّل الحصول على قرض لتغطية التمويل الذاتي بخصوص اقتناء أو كذلك بناء المسكن الأول بنسبة فائدة 2% و5 سنوات إمهال. وأوضحت أن الامتياز السابق بقانون المالية لسنة 2017 والمتعلق باقتناء المسكن الأول انتفع به 75% من القاطنين بولايات تونس الكبرى.

وبيّن النواب أن الإقبال كان ضعيفا على هذا الإجراء ولم يتم تطبيقه بشكل كبير في الواقع بحكم ضعف الدخل الشهري. وتساءل البعض هل أن الإجراء يشمل كذلك التونسيين بالخارج.

وأوضح ممثلو الوزارة أن التونسي المقيم وغير المقيم يتمتعون على حد السواء بهذا الإجراء.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

المحافظة على الموارد المائية

الفصل 22

بيّن النواب أن الفصل يندرج في إطار تثمين مياه الأمطار لكن لم يتم التجاوب معه في السنة الفارطة بحكم صعوبة الولوج للتمويل. واستفسروا حول كيفية تطبيق هذا الإجراء بالنسبة للمساكن المبنية في عقارات ذات ملكية مشتركة أو غير مثبتة وعن دواعي عدم إدراج الخزانات البلاستيكية. وطلب بعض النواب التوجه نحو حلول بديلة عن المواجل تفاديا لتلوث المياه. واستفسر بعض النواب حول مدى تطبيق هذا الإجراء بالنسبة للمساكن المبنية في عقارات ذات ملكية مشتركة أو غير مثبتة.

أوضح ممثلي الوزارة أن الشروط المتعلقة بإنشاء الماجل على غرار بعده على الجدار بـ 4 أمتار وضرورة امتلاك المنتفع لمسكن فردي موضوع إنجاز ماجل هي التي جعلت استعمال خط التمويل بطيء وهو ما دعا إلى التمديد في الإجراء بسنة إضافية.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وتم رفض الفصل من قبل الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

إعفاء العربات غير المعدة لنقل الأشخاص أو لنقل البضائع من المعلوم الوحيد التعويضي على النقل بالطرقات

الفصل 23

استفسر النواب عن دواعي عدم توسيع هذا الإجراء على العربات التابعة للمؤسسات والهياكل العمومية على غرار "المعدات والأدوات الخاصة المستعملة على الطرقات" وعن عدم ذكر العربات التابعة للبريد المتنقل ودعوا إلى تصنيف العربات وضبط معلوم لكل صنف من العربات حسب النشاط الذي تستغل فيه. كما اقترحوا إدراج "العربات المهيأة للبث الإذاعي والتلفزي" وحصرها في المؤسسات العمومية وتخصيص جدول يتضمن عربات معينة مع توظيف معلوم على كل عربة.

ودعا بعض النواب إلى حصر هذا الإجراء في القطاع العام دون سواه. ودعا أحد النواب من جهة أخرى إلى استثناء الحافلات التابعة للجمعيات الرياضية. وطالب نائب آخر بتصنيف جديد وتوظيف معلوم لكل صنف من العربات.

وبيّن ممثلو وزارة المالية أن الإجراء يرمي فقط لتسهيل عمليات المراقبة في الطريق نظرا لصعوبة حصر العربات الخاضعة للمعلوم وهو ما حتّم ضبط قائمة حصرية في العربات غير المعدة لنقل الأشخاص أو لنقل البضائع المعفاة من المعلوم الوحيد التعويضي على النقل بالطرقات مع التنصيص على الهيكل أو الصنف أو الاستعمال ضمن شهادات تسجيل هذه العربات.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ورفض الفصل من قبل الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تعزيز دور الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري في التوقي من الأمراض المعدية

الفصل 24

اقترح النواب تعميم الإعفاء من المعاليم الديوانية للمواد الواقية من الأمراض المنقولة جنسيا على كل المؤسسات الأخرى التي تورد هذه المواد.

وأوضح ممثلو الوزارة أن الفصل يهم أفصال محددة يتم توريدها قصرا من قبل الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري وهو يتماشى مع سياسة الدولة في الحماية من الأمراض المعدية.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

دعم المؤسسات العمومية الناشطة في مجال الإحاطة بالطفولة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

الفصل 25

واستفسر النواب عن إمكانية توسيع الامتياز للاقتناءات المحلية وعن دعم توريد الآلات والكراسي والأريكات المجهزة بالتقنيات التي ليس لها مثيل محليا واقترحوا تقنين الإجراء. واقترح عدد من النواب توسيع الإجراء ودعم توريد الكراسي المتحركة وإدراج الهبات في هذا الإجراء.

وبيّن ممثلو الوزارة أن دعم هذه المواد وكيفية إسنادها يعود لوزارة الشؤون الاجتماعية. وأوضحوا أن إطار الفصل هو المؤسسات العمومية وليس الأشخاص الطبيعيين وأن المقترح ليس إطاره هذا الفصل.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة على الكهرباء ذات الضغط الضعيف المعدّة للاستعمال المنزلي

الفصل 26

تمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

إجراءات لمساندة صغار مربّي الأبقار

الفصل 27

طلب النواب تعريف واضح لصغار الفلاحين وتحديدا صغار مربي الأبقار. ودعوا إلى مرافقة هذا الإجراء بتدابير خصوصية تتعلق بالأعلاف والألبان وضرورة توجيه الدعم إلى مستحقيه في هذا الملف. يجب اتخاذ إجراءات ذو استدامة لتشجيع صغار مربي الأبقار بحكم ارتباطه بمنظومة الأعلاف ومنظومة اللحوم الحمراء ودعوا إلى المحافظة على توريد وتربية الأراخي قصد تجديد قطيع الأبقار.

واعتبر جل النواب أن المبلغ المرصود لدعم التمويل الذاتي لصغار مربي الأبقار ضئيل ولا يمكن أن يستفيد منه الكثير ولن يمكّن من إصلاح قطاع تربية الأبقار إضافة إلى صعوبة تطبيقه باعتبار الإجراءات المعقدة التي تفرضها البنوك للحصول على القروض.

وأوضح ممثلو الوزارة أن وزارة الفلاحة هي من تمنح شهادة تبيّن أنه من صغار الفلاحين حسب معايير معينة. وارتأت اللجنة تأجيل النظر في الفصل إلى حين الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة.

وفي جلسة 17 نوفمبر 2024، استمعت اللجنتان إلى ممثل وزارة الفلاحة، حيث بيّن أن الإجراء يندرج في إطار الحرص على النهوض بقطاع تربية الأبقار ومساندة صغار مربّي الأبقار بمزيد الإحاطة بهم وضمان ديمومة نشاطهم في ظل الصعوبات المالية التي يواجهونها جراء النقص الكبير في قطيع الأبقار، مشيرا إلى أن هذا الإجراء من شأنه المساهمة في تأمين تزويد السوق باللحوم الحمراء والألبان وخاصة الحد من ارتفاع أسعار هذه المنتجات وأن الهدف هو الوصول إلى 25 وحدة أنثوية لإرجاع القطيع.

وأفاد أنه في إطار الاتفاقية التي سيتم إمضاؤها مع البنوك سيتم تمكين فئة المستثمرين الجدد من المربين الذي يملكون أقل من 8 أبقار على الحصول على قروض.

وفي تفاعلهم، اعتبر النواب أن أهم الإشكاليات التي تعترض الفلاح هي نقص الأعلاف والمياه والتمويل ودعوا إلى مزيد دعم الفلاح من خلال التخفيض في سعر الأعلاف ومراجعة سعر بيع الحليب عند الإنتاج. وبيّنوا أنه لم يتم البحث في حلول لعديد الإشكاليات التي أدت إلى الوصول إلى هذه الوضعية على غرار عدم تطبيق القانون الذي يمنع ذبح إناث المواشي والأغنام والمسالخ العشوائية وعدم توجيه الدعم لمستحقيه وتهريب الأبقار. وأكّدوا أن هذا الإجراء غير كاف لدعم الفلاح وطالبوا بتقديم حزمة إجراءات مرافقة لهذا الإجراء.

وبيّن ممثل الوزارة خلال ردّه، أن الصعوبات تفاقمت بعد سنة 2021 أي بعد الحرب الروسية الأكرانية مشيرا إلى أن الفلاح يتمتع بدعم من الدولة في مجال التلقيح والأعلاف المدعمة التي هدت أسعارها انخفاضا خلال الفترة الماضية. وأكّد أن هذا الإجراء يعتبر ثوريا بحكم أنه يمكّن الفلاح من أن يتحصل على منحة تراكمية تصل إلى 50 % من ثمن شراء الأراخي.

وأفاد أنه تم القيام بتشخيص وتم تكوين لجنة فنية سنة 2023 وعرض استراتيجية في سنة 2024 تهم إجراءات تتعلق بالمحافظة على القطيع والرفع من إنتاجية الأبقار من خلال دعم خطة التحسين الوراثي للماشية ووضع برنامج استثنائي لتحسين الاستثمار عبر تأهيل المربين ومراجعة السياسة السعرية إضافة إلى تطوير منظومة الألبان.

ولم يحظى الفصل في صيغته الأصلية بالتوافق وهو ما جعل وزارة المالية تقدم مقترحا في تعديله.

حيث عرضت السيدة الوزيرة خلال جلسة الاستماع التوضيحية صياغة جديدة للفصل تهم الفئة المعنية بالإجراء والمعايير والشروط المستوجبة لتطبيقه والترفيع في المنحة الاستثنائية استجابة لمقترحات النواب من 5 إلى 10 مليون دينار.

وتفاعل النواب مع المقترح، حيث استفسروا عن الترفيع في المبلغ المخصص رغم تشبث الوزارة خلال النقاشات بعدم إمكانية الترفيع فيه واعتبروا أن الإشكال الرئيسي هو غياب الدعم وعدم وجود إجراءات لحل مشكلة الأعلاف. وتساءلوا حول هامش الربح لتوريد الأراخي وعن التخوف من أن يحيد الإجراء عن هدفه.

وتفاعل النواب مع الصيغة الجديدة للفصل خاصة استجابة الوزارة في الترفيع في المبلغ المخصص من 05 إلى 10 مليون دينار، واقترح بعض النواب تخصيص 20% من المبلغ لفائدة الأراضي الدولية وتأمين لقاح الأبقار. وأكدوا من جهة أخرى على ضرورة اتخاذ إجراءات لحل مشكل الأعلاف.

وفي ردّها، بيّنت أن تفاعل الوزارة ينبع من إيمانها بأهمية الإجراء وبيّنت أنه طبقا لأحكام الدستور والقانون الأساسي للميزانية لا يمكن تقديم اقتراح يمس بالتوازنات المالية وأن إضافة المنحة الاستثنائية يندرج في إطار توزيع موارد هي موجودة في الصندوق ونظرا لأهمية الإجراء وما يتطلبه من مجهود إضافي من قبل الحكومة.

وعبّرت عن تفهمها لتخوف النواب من أن يحيد الإجراء عن هدفه مؤكدة أن كل المعطيات المتعلقة به على غرار الشروط والإجراءات وآجال الانتفاع سيتم تنظيمها بقرار.

وقدّمت توضيحات حول منظومة الأعلاف، حيث أفادت أنه تم إصدار أمر يتعلق بإحداث الديوان الوطني للأعلاف الذي يهدف أساسا إلى المساهمة في ضبط الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية للنهوض بالموارد العلفية وحوكمة التصرف فيها وضبط وتوفير الحاجيات السنوية من الموارد العلفية للقطيع وإنتاج وتوريد وتوزيع الموارد العلفية والاتجار فيها، علاوة على تكوين المخزونات الاحتياطية منها والقيام بكل التدخلات الضرورية لتعديل السوق. وأشارت أنّه تم رصد اعتمادات مقدّرة في حدود 56.6 م.د مخصصة للديوان.

كما أشارت إلى وجود عديد الامتيازات الجبائية المخصصة لمنظومة الأعلاف وتسهيلات في إسناد القروض بشروط ميسرة وبطرق تمويل مبسطة، وأضافت أنه تم إعداد استراتيجية تهدف إلى حوكمة الأعلاف المدعمة لتحسين الجودة وتقليص الكلفة. وبيّنت أن ديوان الأراضي الفلاحية كان موضوع مجلسين مضيقين وتم اتخاذ قرارات لفائدته يتم متابعتها من قبل لجنة محدثة في الغرض.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته المعدلة بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

التعديل المقترح

الفصل 27 (جديد):

1) يخصص مبلغ **10 مليون دينار بعنوان سنة 2025** على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري يصرف في شكل منحة استثنائية لدعم **التموين الذاتي** لصغار مربي الأبقار للحصول على قروض تسند من قبل البنوك على مواردها الذاتية خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025 لتموين اقتناء أراخي عشار **منتجة في مراكز مصادق عليها من طرف وزارة الفلاحة مخصصة لتربية الأراخي المؤصلة والمولودة محليا أو لاقتناء أراخي عشار موردة حسب كراسات الشروط المعدة في الغرض** وذلك في إطار برنامج لإعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار **والذي يمتد على أربع سنوات من غرة جانفي 2025 إلى 31 ديسمبر 2028.**

تضبط نسبة المنحة الاستثنائية وشروط وإجراءات وآجال الانتفاع بها بمقتضى قرار مشترك من الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة.

ويمكن الجمع بين هذه المنحة والامتيازات المالية المسندة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

2) تتكفل الدولة بكامل مبلغ الفوائض الموظفة على القروض المشار إليها أعلاه، على أن لا تتعدى نسبة الفائدة الموظفة من قبل البنوك معدّل نسبة الفائدة في السوق النقدية يضاف إليه هامش بـ 2 %.

ويتم تحميل مبلغ التكفل على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

تضبط شروط وإجراءات **تكفل الدولة بمبلغ الفوائض الموظفة على القروض المنصوص عليها بالفقرة 2 من هذا الفصل** بمقتضى اتفاقية تبرم بين البنوك والوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالفلاحة.

3) يوقف العمل بالمعاليم والأداءات المستوجبة عند توريد الأراخي والعجلات والعجول المدرجة بالبند التعريفي م 0102 والموجهة لصغار مربي الأبقار وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2028.

للانتفاع بالامتياز المذكور، يتعين على الموردين الحصول على ترخيص مسبق من قبل المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالفلاحة **والالتزام كتابيا بالقيام بعملية التوريد حصرا لفائدة صغار المربين.**

كما يتعين على المنتفع بالامتياز الالتزام عند كل عملية اقتناء بعدم التفويت في الأراخي والعجلات المذكورة خلال مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

معاضدة مجهود شركة اللحوم لتأمين حاجيات السوق

الفصل 28

اعتبر بعض النواب أن هذا الفصل يعتبر ضربا للفلاح التونسي بحكم أن تعديل السوق يمرّ عبر دعم الفلاح عوض التوجه نحو التوريد في حين ثمّن البعض الآخر هذا الإجراء واعتبروه مرتبطا بمنظومات الألبان واللحوم وهو إجراء ضروري وظرفي ويخضع لترخيص من وزارة التجارة.

وطلب بعض النواب مدّهم بالمردودية المالية للإجراء الذي تم إقراره لفائدة شركة اللحوم بمقتضى قانون المالية لسنة 2024. واستفسروا حول مبررات منح شركة اللحوم هذا الامتياز وعن مدى جودة اللحوم الموزّدة، معتبرين أنّ هذا الإجراء يؤثر سلبا على الفلاح.

وأوضح ممثلو الوزارة أن هذا الإجراء تقدّمت به وزارة التجارة قصد تعديل السوق بتوفير اللحوم الحمراء بأسعار معقولة وبكميات محددة من خلال إعفاء شركة اللحوم من خلاص المعاليم الديوانية المحددة بـ 5%.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

إعفاء الأدوية الموردة من قبل الصيدلية المركزية التونسية من المعاليم والأداءات

الفصل 29

اعتبر النواب أن هذا الإجراء لن يحل المشاكل المالية التي تعاني منها الصيدلية المركزية وأكّدوا على ضرورة إعادة هيكلة هذه المؤسسة وتمويل ذلك بقرض. ورأى بعض النواب أنه لا يمكن السماح بتوريد أدوية معينة إلا في حالة فقدان السوق المحلية لتلك الأدوية أو نقصها قصد دعم الاحتياجات. واقترح بعض النواب أن الضمان يكمن في منح هذا الإعفاء لفترة محدودة.

وفي ردّهم بيّن ممثلو الوزارة أن دور الصيدلية المركزية تعديلي وأن هذا الإجراء يساهم في تخفيف وطء الوضعية المالية الصعبة ولن يحل كل الإشكاليات التي تعاني منها مشيرين أنه لن يؤثر على منتوجات السوق المحلية.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ورفضه من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

التخفيف من جباية القهوة والشاي

الفصل 30

بيّن ممثلو الوزارة أن هذا الإجراء سيخول لكل شخص مرخص له من قبل وزارة التجارة توريد القهوة والشاي ولن يتواصل بالتالي اقتصار التوريد على الديوان التونسي للتجارة وأن الهدف هو توفير هذه المواد في السوق.

وثمّن أغلب النواب هذا الإجراء واعتبر البعض أنه يتعارض مع الإجراء الذي تم بمقتضاه الترفيع في سعر القهوة بمقتضى منشور من وزير التجارة. ودعوا إلى مراقبة أسعار البيع في السوق. واستفسر النواب إن كانت أزمة النقص في السوق ظرفية أو متواصلة. وارتأت اللجنتان تأجيل النظر في الفصل إلى حين الاستماع إلى ممثلين عن الديوان التونسي للتجارة.

واستمعت اللجنتان يوم17 نوفمبر 2024 إلى ممثلين عن الديوان، حيث أكدوا أن الديوان يتولى في إطار مشمولاته تأمين تزويد السوق بالمنتجات ذات الأثمان المتغيرة على غرار القهوة والشاي. ونظرا لارتفاع الأسعار العالمية، تأثرت الوضعية المالية للديوان مما أدى إلى صعوبات في الإيفاء بتعهداته المالية ولهذه الاعتبارات سيتم إسناد استثناء للخواص لتوريد كميات محدودة في إطار تكافؤ الفرص وبتخفيف جبائي لغاية تامين انتظامية التزويد وتكوين مخزون استراتيجي نظرا لحساسية مادتي الشاي والقهوة لارتباطهما بالاستهلاك العائلي وبالعديد من الحرفيين.

وأضاف أنه سيتم تمكين الديوان الوطني للتجارة من تعزيز المخزون الاحتياطي بين شهرين وثلاثة أشهر لتحسين وضع السوق وضمان استقرار التزويد في مجال القهوة العائلية والقهوة المهنية. وأشار أن المبدأ هو المحافظة على تسعيرة القهوة العائلية وتعزيز دور الاتحاد كمزود رئيسي. كما قدّموا معطيات حول الإنتاج والطلب العالمي لمادة القهوة خاصة وكذلك أسعار بيع السكر وحول المخزون المتوفر وسبل تزويد السوق وأضافوا أن هذا الاستثناء ظرفي ومتحكم فيه ولن يساهم في ارتفاع أسعار استهلاك هاتين المادتين.

وفي تفاعلهم، استفسر النواب عن أسباب عدم تحرير القطاع في مادتي الشاي والقهوة وعن التخوف من أن يمكّن الإجراء من دعم احتكار توريد هذه المواد من قبل بعض الموردين. وتساءلوا عن سبب الترفيع في سعر مادة القهوة في الفترة الأخيرة وعن تأثير قيمة الأداء على القيمة المضافة على ميزانية الدولة. واعتبر النواب أن هذا الإجراء لا يتماشى مع التوجه العام للدولة لحذف الرخص قصد تفادي تغول اللوبيات وتحكمهم في السوق وأكّدوا على ضرورة العمل على حذف التراخيص وتعويضها بكراسات شروط.

وفي ردّهم بيّن ممثلو وزارة التجارة أن المجال مفتوح أمام كل المؤسسات الصناعية لتوريد حاجياتها بحكم أن هناك صعوبات في تزويد السوق خاصة وأن الكميات الموردة محدودة ولا تتلاءم مع الكميات المطلوبة، والمجال مفتوح أمام كل المؤسسات الصناعية لتوريد حاجياتها.

وبخصوص تكلفة الإجراء على ميزانية الدولة، بيّنوا أن هناك نقص هيكلي في توريد مادة القهوة يقدر بـ 8000 طن وسيكون هناك تأثير مباشر على سعر القهوة الذي سينخفض آليا. وبيّنوا أن الكمية ستكون في حدود الكمية التي يتطلبها تعديل السوق. وأشاروا أن قطاع التهريب والاقتصاد الموازي انتعش في ظل عدم تحرير القطاع والهدف الأساسي يبقى دائما مزيد التحكم في الأسعار وتلبية كل الحاجيات.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ورفض الفصل من قبل الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تكريس الضريبة التصاعدية للأفراد ودعم العدالة الجبائية

الفصل 31

اعتبر النواب أنّ الإجراء يبقى محدود ولن يحسّن القدرة الشرائية وكان من الأجدى توظيف المبلغ الذي ستخسره الدولة جراء هذا الإجراء لتسوية وضعيات الفئات الهشة. واستفسروا عن كيفية احتساب دخل الأشخاص الخام وهل تم التفكير في صنف جديد من المعرف الجبائي.

وبيّن ممثلو الوزارة أن جدول الضريبة الحالي يشكو نقائص وتم تنقيحه فقط سنة 2017 لكنه لم يكن في حجم الانتظارات وهذا الإجراء يندرج في برنامج الإصلاح الجبائي.

وأوضحوا أن تم اعتماد معطيات من مختلف الأطراف المعنية لإعداد نموذج اقتصادي حيث يتم قياس تأثير احتساب الضريبة على مؤشر الفقر ومؤشر العدالة الضريبية. ويضم النظام الضريبي المعتمد حوالي 3 ملايين شخص طبيعي وسيشمل 57% من الأجراء التابعين للقطاعين العام والخاص و38% من المتقاعدين و5% بقية المهنيين.

وقدّموا معطيات حول عدد المنتفعين بهذا الجدول الضريبي ونسبهم طبقا للجدول التالي:

الشرائح	النسب	النسب الفعلية في الحد الأقصى	نسبة المعنيين	عدد المعنيين
0 إلى 5.000 دينار	%0	%0	37%	1.622.767
5.000,001 إلى 10.000 دينار	%15	%7,50	18.6%	55173
10.000,001 إلى 20.000 دينار	%25	%16,25	27%	805501
20.000,001 إلى 30.000 دينار	%30	%20,83	11.9%	354285

30.000,001 إلى 40.000 دينار	%33	%23,88	2.4%	70394
40.000,001 إلى 50.000 دينار	%36	%26,30	1%	31369
ما فوق 50.000 دينار	%40	-	1.6%	48046
المجموع			100%	2.987.535

وأضافوا أنه سينتفع بالجدول الضريبي حوالي 60 % من الأجراء من بينهم 92 % من الموظفين في القطاع العام و64.2% من القطاع الخاص و75.3 % من المتقاعدين في القطاع العام و24.6% من المتقاعدين في القطاع الخاص. وبيّنوا أن الانعكاس السلبي التدريجي سيشمل فقط 2 % من العاملين في القطاع العام و3 % من القطاع الخاص و0.05 % من المتقاعدين.

وأفاد ممثلو الوزارة أن هذا الإجراء، باعتبار تأثيره على القدرة الشرائية والأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك ومؤشر الفقر ومستوى العدالة الجبائية، سيكلف الدولة حوالي 659 مليون دينار.

وخلال تفاعلهم، تقدموا بعدد من السيناريوهات تم عرضها على الوزارة لتقديم إجابات في شأنها في جلسة لاحقة وتتمثل خاصة في اقتراح إضافة شريحتين ما فوق 75.000,001 د والترفيع في الشريحة الأولى إلى 10000 د وكذلك المحافظة على النسبة الفعلية للاقتطاع بالنسبة للشريحة من 30000 د إلى 50000 د.

هذا وطلب النواب عقد جلسة استماع للسيدة الوزيرة للتحاور معها حول هذه السيناريوهات.

وبيّنت السيدة الوزيرة خلال جلسة الاستماع التوضيحية أنه تم النظر في كافة مقترحات النواب المتعلقة بتغيير جدول الضريبة وتم إعداد صيغة جديدة للفصل على ضوء هذه المقترحات. وبيّنت أنّ إعداد جدول الضريبة عملية دقيقة باعتباره مرتكزا على نسب تصاعدية وهي عملية تقنية تعتمد على منظومات إعلامية واحصائية خاصة وقد تم العمل على 80 فرضية من خلال نموذج اقتصادي وتم الحصول على جدول ضريبي يمكّن شرائح ضعيفة الدخل وكذلك متوسطة الدخل من التقليص في الضريبة المستوجبة. وأكّدت أن التقليص في النسب في كل الشرائح دون استثناء سيتسبب في كلفة باهظة جدا على ميزانية الدولة، وعليه سيكون للجدول الجديد المقترح انعكاس سلبي على الميزانية يقدّر بـ 693 - م.د مقارنة بـ 659 ـ م.د مقدّر في الفصل الأصلي يجب تغطيته للمحافظة على التوازنات.

وأفادت أن التوسيع في الشريحة الأولى من 5 إلى 10 أ د غير ممكن لأن تأثيره سيشمل بقية الشرائح وبيّنت أنه تم الأخذ بعين الاعتبار كل المقاربات والطلبات المقدمة لكن لا يمكن الاستجابة للطلبات المتعلقة بتوسيع الشرائح.

ودار نقاش، أكّد خلاله بعض النواب على أهمية هذا الإجراء في دعم القدرة الشرائية للمواطن، واقترحوا عدم توظيف أداء على الشريحة التي تتقاضى الأجر الأدنى.

وفي تفاعلها، أوضحت السيدة الوزيرة أنّ 38 % من العدد الجملي للأشخاص الطبيعيين المسجلين بمنظومة إدارة الجباية والذي يناهز 3 ملايين شخص من حرفيين وصناعيين وتجار ومسدي خدمات وأصحاب مهن حرة وأجراء متقاعدين من القطاعين العام والخاص يصرحون بدخل جبائي سنوي بعد طرح الاشتراكات بعنوان الضمان الاجتماعي وكل الأعباء المهنية والتخفيضات الشخصية المرتبطة بالحالة والأعباء العائلية وغيرها من الطروحات يقل عن 5000 د. وهذا المبلغ لا يتعلق بمداخيلهم الفعلية التي يتقاضونها بل بالدخل المحدد لغاية احتساب الضريبة على الدخل.

كذلك الشأن بالنسبة إلى الشرائح الأخرى حيث يصرح 2% من الأشخاص المسجلين بدخل جبائي أكثر من 50000 د و60% بدخل جبائي بين 5000 د و50000 د وهي الفئة المنتفعة بالتقليص في الضريبة وبالتالي الترفيع في المداخيل المحققة. وبيّنت أن اعتماد جدول ضريبة تصاعدي معمول به في التجارب المقارنة على غرار الأردن ومصر والجزائر. وأوضحت أنه بالنسبة إلى أصحاب الأجر الأدنى المضمون فإن 5000 دينار من أجرهم المصرح به ستكون معفاة من الضريبة وأن المبالغ التي تفوق هذا الحد تخضع لضريبة بمبلغ ضئيل جدا. وجدّدت تأكيدها أن هذا الإجراء سيعزّز الاستقرار الاجتماعي بالمؤسّسات ويساهم في خلق بيئة محفّزة للاستثمار.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته المعدلة بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

الفصل 32 إرساء نسب تصاعدية للضريبة على الشركات لضمان التوزيع العادل للعبء الجبائي

وأفادت ممثلة الوزارة أن الضريبة التصاعدية حسب حجم المؤسسات وحسب قطاع النشاط يتم اعتماده في عديد البلدان الأخرى وأن التقسيم يتم حسب رقم المعاملات وهو معيار لتصنيف المؤسسات وليس في توظيف الضريبة. وبيّنت أن العدد الجملي للشركات المسجلة إلى غاية جويلية 2024 يبلغ 208751 وعدد الشركات المصرحة يبلغ 102241 من بينها 94.5% ستحافظ على نفس نسبة الأداء بـ 15% و5.5% سيشملهم الترفيع.

ودعا جل النواب إلى تعزيز الاستقرار الضريبي بوصفه محفزا للاستثمار الداخلي والخارجي واعتبروا أن الاعتماد على معيار رقم المعاملات في احتساب الضريبة غير وجيه باعتباره يمس بمبدأ العدالة الجبائية ويساعد على التهرب الضريبي وتفتيت الشركات الكبرى. واقترحوا اعتماد الأرباح المصرح بها أو الأرباح بعد المراجعة الجبائية كمعيار لاحتساب الضريبة.

واستفسروا حول المردود المالي لهذا الإجراء وتأثيره على القدرة الشرائية للمواطن. واقترح أحد النواب (مجلس نواب الشعب) الترفيع في الضريبة من 15 % إلى 20 % مع حذف المؤسسات المصدرة من نسبة 15% والترفيع في الضريبة على شركات الاتصالات إلى 40%. واعتبروا أنّ الإجراء سيؤثر سلبا على الاستقرار الجبائي، وأشاروا أنّ تطبيقه على النتائج المالية للشركات في 2024 يمسّ من مبدأ عدم رجعية القوانين. واعتبر النواب أنّ نسبة 40 % على

الشركات لا يمكن تحقيقها بالنظر إلى الطرق التي تنتهجها الشركات لعدم الامتثال لتلك النسبة.

وتفاعلت السيدة الوزيرة في جلسة الاستماع التوضيحية مع المقترح المقدم، حيث أوضحت أن اعتماد رقم المعاملات تم اعتماده في إطار تصاعدي مرتبط بالأرباح المحققة أي كلما ارتفعت الأرباح ترتفع الضريبة واعتماد رقم المعاملات كمؤشر لتوظيف نسبة الضريبة على الأرباح وهو يعكس حجم المؤسسة ومعمول به في النصوص الحالية. وبيّنت أن القاعدة المحاسبية يتم اعتماده لتطبيق الضريبة على الشركات. وأضافت أن النسبة العامة يتم تطبيقها على المؤسسات بصرف النظر عن قطاع النشاط وأن أكثر نسبة يتم تطبيقها هي 15% ويتم تطبيقها على أغلب المؤسسات في حين يتم تطبيق نسبة 35% على الشركات الكبرى وهي التي يتجاوز رقم معاملاتها 200 مليون دينار.

هذا وسيتم توظيف 35 % بالنسبة لمؤسسات الدفع المنصوص وعليها بالقانون عدد 48 لسنة 2016 وتوظيف نسبة 40 % عوضا عن 35 % على البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك غير المقيمة منها وعلى مؤسسات التأمين وإعادة التأمين بما في ذلك التأمينات التعاونية ومؤسسات التامين وإعادة التأمين والتأمين التكافلي وكذلك صندوق المشتركين المنصوص عليه بمجلة التأمين وتوظيف 20 % عوضا عن 15 % من الأرباح المحققة بعنوان السنة السابقة كتسبقة على الضريبة.

وأفادت أن الخيارات المعتمدة مرتبطة بإكراهات تتعلق بالمحافظة على التوازنات وبيّنت أن مقترح الترفيع في النسبة من 15 إلى 20% له انعكاس مالي يقدر بـ 378 م د إضافة إلى الانعكاس المالي للمؤسسات المالية والبنكية باستثناء مؤسسات الدفع المنجر عن الترفيع في النسبة من 35 إلى 40% هو 126 م د مع العلم وأن المقترح باستثناء مؤسسات الدفع سيكلف الدولة 505 م د.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته المعدلة بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

إحكام استخلاص الضريبة على مداخيل الأملاك المبنية

الفصل 33

استفسر النواب عن كيفية اختيار نسبة 20% المتعلقة بأعباء التصرف وأجور الحراسة والتأمينات، والاستهلاكات والإصلاح والصيانة. واقترح نائب (عن مجلس نواب الشعب) الترفيع فيها إلى 25% مع حذف الفواتير المبررة مع العلم وأن معلوم الطرح كان في السابق 30%.

وبيّن ممثلو الوزارة أن نسبة 20% التي تمثل طرح تقديري لأعباء التصرف والأجور والإصلاح والصيانة هي نسبة هامة باعتبار أنه لا يتم بذل مصاريف هامة بصفة سنوية وأنه في صورة بذل مصاريف هامة يمكن مسك محاسبة تخول طرح كل الأعباء والمصاريف المبذولة. كما بينوا ان الاشكال يكمن في التثبت ومراقبة الفواتير إضافة إلى إشكاليات الاختصاص الترابي خاصة وأنه تبين على مستوى المراقبة الجبائية أنه يتم في عديد الحالات الاستظهار بفواتير وهمية ومضخمة، وأضافوا أن المعنيين بالأمر هم الذين يمتلكون مباني كبرى يتم كراؤها خاصة للدولة.

وأضافوا أنه لا يجب على النظام التقديري أن يكون غطاء للتهرب ويمكن له الاختيار بين النظام الحقيقي ويتوجب عليه تنظيم حساباته بواسطة محاسب أو اعتماد النظام التقديري. وبيّنوا أن الترفيع في النسبة سيتسبب في خسارة للدولة تقدر بـ 7.5 مليون دينار.

وبيّنوا أنّ المقترح قد يقلّل من المداخيل الجبائية بحوالي 4.5 م د وأنّه من غير المجدي التوسع في النظام التقديري فضلا عن تمتّع أصحاب المباني بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة، وأبرزوا أنّ المعنيين بهذا الإجراء بإمكانهم التوجه نحو النظام الحقيقي من خلال اعتماد نظام محاسبي طبقا للتشريع الجاري به العمل الذي يمكّنهم من طرح كل أعباء الإصلاح والصيانة شريطة إثباتها بفواتير.

وتمت الموافقة على التعديل المقترح والمتعلق بالترفيع في النسبة التي ستطرح من الدخل الخام بعنوان أعباء التصرف وأجور الحراسة والتأمينات والاستهلاكات والإصلاح والصيانة من 20 إلى 25 % من قبل الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وعلى الفصل معدلا بأغلبية الأعضاء، في حين وافقت لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم على الفصل في صيغته الأصلية ورفضته في صيغته المعدلة.

التعديل المقترح

الفصل 33 (جديد):

1) تنقح أحكام الفقرة الأولى من الفقرة II من الفصل 28 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي:

II. لضبط الدخل الصافي للأملاك المبنية يطرح من الدخل الخام **25%** بعنوان أعباء التصرف وأجور الحراسة والتأمينات والاستهلاكات والإصلاح والصيانة. كما يطرح المعلوم على العقارات المبنية والمساهمة لفائدة الصندوق الوطني لتحسين السكن اللذين تم دفعهما.

2) تطبق أحكام الفقرة 1 من هذا الفصل على مداخيل الأملاك المبنية المحققة ابتداء من غرة جانفي 2024.

تخفيف جباية الحليب المجفف والزبدة وتحيين البنود التعريفية لبعض المنتجات

الفصل 34

بيّنت ممثلة الوزارة أن الإجراء يتعلق بتعديل امتيازات جبائية لبعض المنتوجات من خلال إضافة معاليم وهو يعتبر استجابة لمطالب قطاعية أساسا التجارة والصناعة والصحة. وبيّنوا أن الاجراء يندرج في إطار الضغط على تكلفة إنتاج الحليب الطازج.

وبيّن النواب أن تشجيع الفلاح التونسي ودعمه والنهوض بمنظومة الألبان أفضل من التخفيف الجبائي عن الحليب المجفف.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ورفض الفصل من قبل الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

توحيد الاختصاص الترابي للمحاكم الابتدائية في دعاوى الاعتراض

على قرارات التّوظيف الإجباري

الفصل 35

تم التصويت بالموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تمكين مصالح الجباية من اعتماد نتائج المعاينات الميدانية لضبط القيمة التجارية للعقارات والحقوق العقارية والأصول التجارية في إطار المراجعة الجبائية الأولية

الفصل 36

استفسر النواب أنه بعد الحكم البات، هل سيتم اعتماد القيمة المعدلة بعد تقرير المراجعة أو القيمة المضمنة بالعقد وهل أن الإعلان بنتائج المراجعة أو نتائج الصلح لا يحول آليا إلى المكاتب مرجع النظر. وفي تفاعله بيّن ممثل الوزارة أن معاليم التسجيل تحتسب على الرقم المضمن بالعقد.

وأوضح ممثل الوزارة أنه تم إضافته كي لا تكون المراجعة الأولية سطحية قصد إعطائها أكثر دقة وشفافية مع العلم وأن آلية التقييم موجودة. وبيّن أن معاليم التسجيل تحتسب على أساس القيمة الحقيقية للعقار.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تصفية المبالغ المالية والإيداعات وحسابات الأوراق المالية والمستحقات

التي لم تتم المطالبة بها لفائدة الدولة (الفصول 37 و38 و39 و40 و41 و42)

الفصل 37

بيّن ممثل الوزارة أن إجراء التقادم بـ 15 سنة معمول به بالنسبة لدفاتر الادخار البريدية ولا يتم نشر قائمة في أصحابها بالرائد الرسمي ويتم تحويل المبلغ مناصفة مع الخزينة العامة للبلاد التونسية، وعليه تمت مطالبة البنوك بتطبيق نفس الإجراء المتعلق بأجل 15سنة ويضاف إلى ذلك تمتيع أصحابها أو من يؤول إليه الحق لمدة 4 سنوات بمطالبة استرجاع تلك المبالغ. وأفاد أنه إجراء يكرس حقوق الخزينة بالنسبة للأموال التي لم يتم المطالبة بها.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

الفصل 38

بعد التداول والنقاش، اقترح بعض النواب (عن مجلس نواب الشعب) تعديل النقطة الثالثة من الفصل في اتجاه المطالبة بالترفيع في أجل التقادم المتعلق بالمطالبة باسترجاع المبالغ المحوّلة من قبل المستحق بتعويض أجل 4 سنوات بأجل 15 سنة من تاريخ التحويل.

التعديل المقترح

النقطة 3 من الفصل 38:

3) مع مراعاة أحكام العدد 5 من الفصل 732 (جديد) من المجلة التجارية تتم المطالبة باسترجاع المبالغ المحوّلة بناء على مطلب كتابى معلل يقدّم من قبل المستحق لدى اللّجنة القارّة للنظر فى مطالب الإسترجاعات ورفع التقادم واستعمال أذون التزويد اليدوية بوزارة المالية وذلك فى أجل أقصاه **15 سنة** من تاريخ التحويل. ويكون رأي اللجنة ملزما للإدارة ويتعين تنفيذه في أجل لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ صدوره.

وقد تم قبول التعديل المقترح ثم الموافقة على الفصل في صيغته المعدلة بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وتمت الموافقة على بقية الفصول المتعلقة بتصفية المبالغ المالية والإيداعات وحسابات الأوراق المالية والمستحقات التي لم تتم المطالبة بها لفائدة الدولة دون تعديل (من 39 إلى 42) بإجماع الأعضاء الحاضرين من اللجنتين.

الفصل 43

تم التصويت بالموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تيسير نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة إلى مصادر التمويل

الفصل 44

أفاد ممثلو الوزارة أن قانون المالية لسنة 2024 أحدث خطوط تمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بشروط ميسرة، عُهد بالتصرف فيها إلى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ويقترح إحداث خطي تمويل لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

واستفسر النواب عن سبب عدم تضمين الشروط بالفصل وعن وجود سقف للتمويل أو قطاعات معينة تحظى بأولوية في التمويل وعن إشكال عدم وجود تصنيف واضح لهذه المؤسسات. وتعرضوا للوضعية المالية الصعبة التي يعاني منها هذا البنك. ودعا بعض النواب إلى التركيز على دفع ما لا يقل عن 50% من حجم الاستثمارات الممولة من قبل هذا البنك في الجهات الداخلية والتنصيص على هذه الولايات.

وقدّم ممثلو الوزارة توضيحات حول كيفية اختيار المشاريع وسقف التمويل. وبيّنوا أن هذه المؤسسات تشمل كل القطاعات بما فيها الفلاحة والصناعة. وبيّنوا أن البنك اتخذ عديد الإجراءات للخروج من الوضعية الحرجة خاصة وأنه يتدخل في مناطق التنمية الجهوية ويموّل المشاريع التي بها مخاطر والتي لا تمولها البنوك الأخرى وهو ما أثّر في وضعيته المالية. وأكدوا أن استخلاص القروض تشهد تحسنا.

وأفاد رئيس مجلس إدارة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة أن البنك شهد خاصة إعادة تنظيم إدارة النزاعات وتجاوز نقطة الضعف التي هي تطوير نظام المعلومات. وتعرض للإجراءات التي مكّنت من تحسين التصرف والحوكمة والنزاعات.

واقترح أحد النواب (عن مجلس نواب الشعب) إضافة المؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري ضمن المؤسسات المعنية بخط التمويل.

التعديل المقترح

الفصل 44 (جديد):

1) يحدث خط تمويل بمبلغ 7 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يخصص لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة **والمؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري** لتمويل استثماراتها بشروط ميسرة وذلك خلال الفترة الممتدة من غرّة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025.

2) يحدث خط تمويل بمبلغ 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة **والمؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري** لتمويل حاجيات التصرّف والاستغلال بشروط ميسرة وذلك خلال الفترة الممتدة من غرّة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025.

يُعهد التصرّف في كل خط تمويل إلى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمقتضى اتفاقية تبرم للغرض مع الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالتشغيل تضبط شروط وإجراءات التصرّف فيه.

وقد قبول التعديل المقترح ثم بالموافقة على الفصل في صيغته المعدلة بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تشجيع إحداث المؤسسات الناشئة

الفصل 45

بيّن ممثلو وزارة المالية أنّ الهدف من هذا الإجراء هو تشجيع المؤسسات الناشئة عن طريق إحداث خط تمويل لإسناد قروض مساهمة دون فائدة لتمكين باعثي المؤسسات الناشئة من التمويل الذاتي لهذه المشاريع.

وثمّن النواب هذا الفصل باعتبار دوره في دفع عجلة الاستثمار واستفسروا عن إمكانية الجمع بين هذه الآلية والآليات الأخرى لدعم المؤسسات الناشئة.

وفي ردهمّ أوضح ممثلو وزارة المالية أنّ آليات تمويل المؤسسات الناشئة متكاملة حيث تم إحداث خط تمويل أول لإحداث هذه المؤسسات وخط تمويل ثاني للاستغلال وخط ثالث، موضوع مقترح هذا الفصل، لتمكينهم من التمويل الذاتي وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الخطوط الثلاثة.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

إحداث آلية لضمان التمويلات المسندة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

الفصل 46

أوضحت ممثلة الوزارة أن الإجراء يندرج في إطار مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تواجه صعوبات مالية لضمان ديمومتها عن طريق إحداث آلية ظرفية لمدة سنتين تتمثل في ضمان القروض وترمي إلى تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على الانخراط في عملية إعادة هيكلة هذه المؤسسات من خلال تمكينها من قروض وعمليات إعادة الجدولة.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

التشجيع على تمويل عمليات الإحالة وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات

الفصل 47

بيّن ممثلو الوزارة أن الفصل يعتبر مواصلة للإجراء الذي يهم المؤسسات المذكورة بالفصل 46 مع امتياز جبائي ومنح المشرع امتياز لتمويل عمليات إعادة الهيكلة وتم منحها بصفة ظرفية بحكم أنها ليست عمليات استثمار وتم التمديد فيه إلى 31 ديسمبر 2026 بحكم أنه لقي استحسان ووردت في شأنه عديد الطلبات.

وثمّن النواب هذا الإجراء ودعوا إلى البحث على تمويل ضخم يمكن من دفع الاقتصاد الوطني. وطلب أحد النواب تقديم معطيات حول شركة الضمانات المالية والمشاريع الناجحة.

وقدّمت ممثلة الوزارة معطيات حول الشركة وهي تساهم في أكثر من 16 آلية ضمان على غرار الصندوق الوطني للضمان.

وتم الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

مواصلة دعم الشركات الأهلية لدفع نسق إحداثها ودعم التنمية والتشغيل

الفصل 48

بيّن ممثلو الوزارة أنه في إطار التطبيق تبيّن أن عديد الشركات الأهلية لها كلفة استثمار مرتفعة وبالتالي تم اقتراح تدعيم الخط ومنح التصرف فيه لخمسة بنوك بعد التنسيق مع المجلس البنكي والمالي مع العلم وأن عديد البنوك أبدت رغبتها في الانخراط في هذا التوجه وأن هذه الشركات تحتاج إلى ضمان لمرافقتها.

واستفسر النواب عن المبلغ الذي تم صرفه سابقا في خط التمويل المفتوح للشركات الأهلية وأكدوا على أهمية آليات المرافقة لبعث المشاريع. واستوضحوا عن قيمة التمويلات المسندة خلال سنتي 2023 و2024 ومدى تقدم عمليات الإحاطة والمراقبة خاصة في ظل أهمية التمويلات التي قد تصل إلى حوالي 1 م د. ودعوا إلى حوكمة إسناد التمويلات والامتيازات لفائدة قطاعات حيوية.

وأكّد جل النواب أنّ الشركات الأهلية يعوقها إشكال أساسي يتمثّل في المدى الزمني لتقاسم الأرباح ودعا جهة المبادرة إلى إيجاد الآليات الضرورية لتحقيق مردودية هذه الشركات.

وبيّن ممثلو الوزارة أنه تم إمضاء عديد اتفاقيات التصرف وقدّموا معطيات حول الإحاطة والمراقبة. وأفادوا أن الهدف هو منح أكثر وضوح وشمولية بخصوص الأداء على القيمة المضافة.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

التشجيع على تمويل المؤسسات عن طريق التمويل التشاركي

الفصل 49

استفسر النواب عن تعريف دقيق للمؤسسات الناشطة عن طريق التمويل التشاركي وعن سقف المرابيح التي يمكن لهذه الشركات إعادة استثمارها. ودعوا إلى مزيد التعريف بهذه الامتيازات الجبائية.

وأوضح ممثلو الوزارة أن نشاط التمويل التشاركي تم ضبطه بالقانون عدد 37 لسنة 2020 وهو نشاط يمكّن شركات تسمى شركات إسداء خدمات التمويل التشاركي من جمع الأموال لدى العموم في شكل أوراق مالية أو هبات أو قروض عبر منصة على الانترنت قصد تمويل مشاريع وشركات. وقد تم بمقتضى نفس القانون ضبط شروط ممارسة هذا النشاط.

وبيّنوا أن الإجراء المقترح يهدف إلى تمكين الأشخاص والشركات الذين يتولون إعادة استثمار مداخيلهم وأرباحهم عبر المنصات المذكورة في رأس مال نفس قائمة المؤسسات التي تخول حاليا الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الاستثمار، من الانتفاع بطرح المداخيل والأرباح المعاد استثمارها على هذا النحو حسب نفس الشروط والحدود المعمول بها حاليا. كما بيّنوا أن الطرح يتم مع مراعاة الضريبة الدنيا.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تيسير إجراءات إيداع التصريح في الوجود للشركات

الفصل 50

تمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

دعم القدرة التنافسية للشركة التونسيّة لصناعة الحديد "الفولاذ"

الفصل 51

استفسر النواب عن مدى استفادة الشركة من الفضلات الحديدية التي تفوت فيها المؤسسات العمومية وخاصة الجماعات المحلية وطلبوا النظر في إمكانية إدراجها بالفصل قصد تفادي الإجراءات الإدارية المعقدة وتبسيط الإجراءات لفائدتها. واقترحوا

إضافة عبارة "وجوبا" بعد عبارة "التحطيم" لإلزام المؤسسات بإحالة المعدات والتجهيز بعد تحطيمها.

وأوضح ممثلو الوزارة أن التجهيزات والمعدات القديمة تهم المؤسسات العمومية والخواص في إطار الإعفاء الجبائي. واعتبروا أن هذه المؤسسات مطالبة بتسوية وضعيتها الجبائية بعد زوال الانتفاع بالمعدات إما بإعادة التصدير أو بخلاص الأداءات والمعاليم أو بتحطيم المعدات المذكورة وإعادة استغلالها. وتعرّضوا لصعوبة إعادة التصدير بحكم خطورة المواد باعتبار أنها قديمة وذات جدوى متدنية وبالتالي من المحبذ إحالة استغلالها بعد تحطيمها لفائدة شركة الفولاذ.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

التشجيع على إحداث المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري

الفصل 52

استفسر النواب حول الاستثمارات في الأراضي بأسعار زهيدة خاصة في مناطق الجنوب دون رقابة لاستغلالها مستقبلا في برامج الانتقال الطاقي وطلبوا مدّهم بمعطيات حول البرنامج والاستراتيجية المستقبلية لدعم الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري وعدد المشاريع المنجزة في المجال وعن موارد تمويلها. وبيّن النواب أن فلسفة الفصل تدعم الانتقال الطاقي ويجب الحط من المخاطر البيئية والتوزيع العادل للثروة. ودعا أحد النواب إلى إضافة الوزارة المكلفة بالطاقة ضمن الجهات المعنية بالاتفاقية المبرمة.

وبيّن ممثلو الوزارة أن تحديد طبيعة النشاط وانتمائه لإحدى تصنيفات الاقتصاد المذكورة يرجع للوزارة المعنية وأن موارد هذا الخط متأتية من صندوق مقاومة التلوث. وأفادوا أن المشاريع لن تكون مجدية إلا بعد 10 سنوات. وبخصوص إدراج الوزارة المكلفة بالطاقة أوضحوا أن وزيرة البيئة هي المعنية بالملف بحكم أنها آمر الصرف.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تخفيف جباية العربات السيارة المجهزة للدفع، بمحرك حراري وبمحرك كهربائي قابل للشحن عن طريق التوصيل بمصدر خارجي للطاقة الكهربائية

الفصل 53

ارتأت اللجنتان مناقشة مضمون هذا الفصل مع ممثلين عن وزارة الصناعة والطاقة والمناجم، واستمعت اللجنتان في جلستي يومي 17 و19 نوفمبر 2024 إلى ممثلين عن الوزارة المذكورة وعن الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، حيث تقدموا بمعطيات حول الإجراء وبيّنوا أنه يندرج في إطار المساهمة في الانتقال الطاقي ودعم الطاقات المتجددة وتطوير النقل الكهربائي.

وخلال النقاش، أكّد النواب على ضرورة دعم الصناعة المحلية لأجهزة شحن العربات السيارة الكهربائية من خلال حث التخفيض في نسبة المعاليم الديوانية ونسبة الأداء على القيمة المضافة على أجهزة الشحن، كما أكّدوا على أهمية أن يشمل الإجراء كافة أنواع السيارات الهجينة.

واستفسر النواب عن عدم مواكبة الدولة للتوجه العالمي لتعزيز استعمال السيارات الهجينة وعن القيمة المضافة للإجراء وعن إمكانية تعميمه ليشمل كذلك الشاحنات المعدة للشحن، كما تساءلوا عن انعكاساته على العملة الصعبة. في المقابل دعا أحد النواب إلى تشجيع صنع هذه الشاحنات محليا. واقترحوا تعميم الإجراء على نوعي السيارات الهجينة أي تلك المعدة للشحن عبر مقبس خارجي أو غير المعدة للشحن عبر مقبس خارجي.

وبيّن ممثلو الوزارة أنه تم التخفيض في الأداء على القيمة المضافة للسيارات الهجينة بصفة عامة في حدود 35% وقدم معطيات حول الامتيازات الممنوحة بالسيارات المجهزة للدفع، بمحرك حراري وبمحرك كهربائي قابل للشحن عن طريق التوصيل بمصدر خارجي للطاقة الكهربائية والسيارات القابلة للشحن بمصدر خارجي.

وأضاف ممثلو الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة أنه تم التوجه للتخفيف في المعاليم فيما يتعلق بأجهزة الشحن باعتبار العدد الضعيف للصناعيين المحليين في هذا المجال، مشيرين إلى سعي سلطة الإشراف إلى تطوير الصناعة المحلية وإرساء شبكة شحن متطورة بغاية الرفع من عدد السيارات الكهربائية والسيارات الهجينة.

كما بيّن ممثلو الوزارة أنه سيصدر قرار من الشركة التونسية للكهرباء والغاز يسمح بتوفير الشاحن دون الخضوع إلى ترخيص وإنما كراس شروط. وأفادوا أن 90% من الشحن سيتم خارج إطار السيارة. وقدّموا إحصائيات حول عدد السيارات الهجينة بأنواعها والكهربائية ومعطيات حول تصنيع وتصدير مكونات السيارات.

وتقدّم أحد النواب (عن مجلس نواب الشعب) بمقترح تعديل حول إضافة "وتلك المجهزة معا للدفع بمحرك حراري ومحرك كهربائي غير قابل للشحن عن طريق التوصيل بمصدر خارجي للطاقة الكهربائية وقادر على دفع العربة دون الاعتماد على المحرك الحراري". كما اقترح نائب آخر (عن مجلس نواب الشعب) تغيير تطبيق الفصل الوارد في الفقرة الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2025 عوض 31 ديسمبر 2027.

وبيّن ممثل وزارة المالية أن المقترح سيتسبب في كلفة إضافية للدولة بـ 125 مليون دينار وأن السيارات الهجينة تتمتع بامتيازات. كما اعتبر ممثل وزارة الصناعة أن التصنيف الدولي يميز بين السيارات الهجينة والسيارات الكهربائية وهو ما جعل الامتياز الممنوح للسيارات الكهربائية ينسحب كذلك على السيارات الهجينة القابلة للشحن.

وفي تفاعله، بيّن صاحب المقترح أنه تم التثبت في التصنيف طبقا لمذكرة صادرة عن الوكالة الفنية للنقل البري تضبط معايير السيارات الهجينة وأضاف أنه لا بد من منح امتيازات إضافية لكل أنواع السيارات الهجينة دون تمييز بينها. وبعد التداول والنقاش، تم سحب المقترح.

هذا ولم يحظ الفصل بالموافقة من قبل الحاضرين من أعضاء اللجنتين.

التخفيض في المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد اللاقطات الشمسية

الفصل 54

بيّن ممثل وزارة الصناعة والمناجم والطاقة أن الشركات المحلية لا تتمتّع بالتمويل من قبل الممولين باعتبار أنهم لا يتمتعون بالترخيص اللازم. وأفادوا أن هناك شركة جديدة تقوم بإنتاج لا يتجاوز 5% كما أن الاستقلالية الطاقة تقدّر اليوم بـ41% ويتجاوز دعم الكهرباء 4000 مليار. وأفاد أنه يجب حث إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة قصد التقليص في الدعم وتحسين الاستقلالية الطاقية. وتعرّض لبعض التجارب المقارنة المتعلقة بالمعاليم الديوانية عند توريد اللاقطات الشمسية حيث تبلغ في المغرب 0% وفي مصر 5%. واعتذر ممثل وزارة الصناعة عن خطأ في شرح أسباب الفصل.

وبيّن النواب أن الترفيع في المعاليم الديوانية هو إجراء لحماية الاقتصاد واعتبر البعض أن الدولة خسرت معاليم ديوانية وأداء على القيمة المضافة دون تحقيق هدفها في تخفيض كلفة إنتاج الكهرباء. وأضافوا أن قدرة إنتاج الشركات الناشطة حاليا في القطاع حسب معطيات الوزارة تبلغ 325 ميقاوات وهو لا يعني أن إنتاجها يقدر بـ 5%. وبيّنوا أنه لا يمكن المقارنة بتجارب أخرى لأن كل بلد له خصوصياته فالمغرب مثلا لا يصنع هذه المنتجات.

وأكّد جل النواب أن الترفيع في المعاليم الديوانية سيشجع المصنع التونسي على الإنتاج في كل القطاعات المرتبطة بمجال الانتقال الطاقي وأضافوا أن مرابيح المعاليم الديوانية يجب استعمالها لمساندة الشركات الناشطة وتشجيعها على التصدير والتموقع في الدول الخارجية.

وفي ردّهم، أوضح ممثلو الوزارة أن الدولة تشجع دائما الصناعة المحلية وتم القيام بدراسة أثبتت أن مشاركة صناعة اللاقطات الشمسية على المستوى الوطني لا تتجاوز 5%، مشيرين أنه إذا وصلت نسبة إدماج هذا القطاع 40% يمكن منحهم منحة بـ 150 د على الكيلوات.

هذا ولم يحظ الفصل بالموافقة من قبل الحاضرين من أعضاء اللجنتين.

دعم إدماج المبادر الذاتي في القطاع المنظم

الفصل 55

أوضح ممثلو الوزارة أنّ هذا الإجراء يتعلق بنظام المبادر الذاتي الذي تم إحداثه بمقتضى المرسوم عدد 33 لسنة 2020 وتنقيحه وإتمامه بمقتضى المرسوم عدد 79 لسنة 2022 الذي يضبط شروط وامتيازات هذا النظام من بينها أن يكون شخص طبيعي يمارس بصفة فردية نشاطا في قطاع الصناعة أو الصناعات التقليدية أو الحرف أو التجارة أو الخدمات من غير المهن التجارية ويحقق رقم معاملات سنوي لا يتجاوز 75 ألف دينار ويخضع إلى مساهمة وحيدة قدرها 100 أو 200 دينار تدفع على أربع أقساط كل ثلاثية وتشمل الضريبة على الدخل والمساهمات الاجتماعية، ويتم التصرف في نظام المبادر الذاتي عبر "منصة خدمات إلكترونية"

وأفادوا أنّ هذا الإجراء سيمكّن من إحداث خط تمويل وامتيازات جبائية إضافية بهدف مزيد استقطاب الناشطين في الاقتصاد الموازي وإدماجهم في الدورة الاقتصادية من خلال تمكينهم من النفاذ إلى مصادر التمويل والحصول على قروض بشروط تفاضلية سنة 2025 وهو يهدف إلى توسيع مجال تطبيق نظام المبادر الذاتي ليشمل الخدمات في المجال الرقمي الإبداعي وتمكينهم من الانتفاع بالإعفاء من المساهمة الوحيدة لمدة سنة كاملة تحتسب بداية من تاريخ التسجيل بالمنصة بهدف ترغيبهم في الاندماج في هذه المنظومة الجبائية وتمتيعهم بالحماية الاجتماعية.

هذا وأكدوا أن الترسيم بمنصة المبادر الذاتي يكون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وكل العمليات المتعلقة بالترسيم والتصريح وتجديد طلب الانتفاع بالنظام والشطب يتم عبر السجل الوطني الإلكتروني للمبادر الذاتي. واستحسن النواب هذا الإجراء وأكدوا أنّ هذه المنصة ستساهم في تحسين العلاقة بين المنظومة الجبائية والمستثمر ودعوا إلى مزيد تعزيز ربط الثقافة الرقمية بمفهوم الابتكار.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

التصدي للتهرب الجبائي لعمليات البيع عبر الأنترنت وعبر وسائل البث السمعي والبصري

الفصل 56

استفسر النواب عن الشركات التي تنقل السلع بين المدن والشركات التي تنقل السلع بنفسها. واعتبر بعض النواب أن الحل الأمثل هو التقليص من التعامل نقدا قبل مراقبة التجارة الإلكترونية. ودعا أحد النواب إلى الترفيع في النسبة من 3 إلى 7%.

بيّن ممثلو الوزارة أن شركات النقل التي تعتبر وسيط بين الحريف والبائع ستتولى استخلاص المبالغ مع إضافة نسبة 3%. وبيّنوا أنه تم تكثيف عمليات الرقابة من قبل الشرطة الجبائية في الطريق العام لكن يصعب مراقبة الناشطين في إطار السوق الموازي. وقدّموا توضيحات حول التعامل نقدا وكذلك حول استخلاص عمليات الاستهلاك على عين المكان.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

التصدي للسوق الموازية لبعض منتجات التبغ

الفصل 57

استوضح النواب عن كيفية تطبيق الإجراء بحكم ضرورة معرفة التسعيرة في السوق العالمية ومراقبة جودة الإنتاج المحلي وتأثيره على الصحة وإجراءات تصدير هذه المواد. واعتبر عدد من النواب أنّ الإجراء غير مجدي ولا يمكن أن يحدّ من السوق الموازية فضلا عن توفّر مادة الاختصاص في الأسواق الخارجية ومن الممكن توريدها عن طريق المؤسسات المصدرة كليا.

وفي ردّهم بيّن ممثلو الوزارة أن التسعيرة خاضعة لرقابة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان مع العلم وأن الاجراء لم يتم تفعيله في السابق بحكم أن الاتفاقيات لم تكن جاهزة. وبيّنوا

بخصوص جانب الحفاظ على الصحة، أنه رغم الترفيع في المعاليم إلا أن استهلاك هذه المواد لا يتراجع.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته المحالة من قبل الحكومة بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

دعم حق الاطلاع المخوّل لمصالح الجباية

الفصل 58

بيّن ممثلو الوزارة أنّ هذا المقترح يهدف إلى تمكين مصالح الجباية من تقصي المعلومة بخصوص الخدمات الطبية والاستشفائية وتسهيل المراقبة الجبائية، مشيرين إلى أنّ هذا القطاع يتضمن جانب مهم من التهرب الجبائي خاصة بالنسبة إلى رقم المعاملات التي يحققونها العاملين في هذا القطاع.

وتساءل النواب عن أسباب عدم تركيز منظومة معلوماتية خاصة بالخدمات الطبية للحصول على المعلومية الحينية ونظام فوترة إلكتروني إلى جانب اجبارية الدفع الإلكتروني وتضمين أتعاب الأطباء بالفاتورة الالكترونية. كما استفسروا عن أسباب اقتصار هذا الفصل على المصحات والمراكز الاستشفائية الخاصة.

وفي ردّهم، أشار ممثلو الوزارة إلى أنّ العيادات الخاصة بالمستشفيات تخضع إلى رخص وتتمّ مراقبتها بصفة مستمرة مباشرة عن طريق قاعدة معلومات أو عن طريق شركات التأمين على المرض والصندوق الوطني للتأمين على المرض. وبالنسبة إلى الدفع الإلكتروني، أفادوا أن هناك برنامج طور الدرس صلب وزارة الصحة وهو "كارت لاباس" يتعلق بالفاتورة الإلكترونية لوزارة الصحة وسيتم تفعيله قريبا.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

مزيد دعم الامتثال للواجبات المتعلقة بنظام الفوترة الالكترونية

الفصل 59

أوضح ممثلو الوزارة أنّ هذا المقترح يهدف إلى مواصلة إرساء النظام القانوني للفوترة الإلكترونية وفرض عقوبات جبائية جزائية على المؤسسات التي تصدر فواتير ورقية بعنوان عمليات خاضعة وجوبا لنظام الفوترة الإلكترونية. وأضافوا أنّه بالنسبة إلى نقل البضائع في الطريق العام، تم اقتراح مصاحبة البضاعة الخاضعة لنظام الفوترة الإلكترونية بنسخة ضوئية من الفاتورة الإلكترونية.

هذا واعتبر بعض النواب أنه يمكن إرجاء العمل بالعقوبات إلى غرة جويلية 2025 بغاية الانتهاء من الاعداد اللوجستي والانطلاق في العمل وفق هذا النظام القانوني الجديد.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

التشديد في العقوبات الديوانية المتعلقة بزجر التهريب

الفصل 60

وبيّن ممثلو الوزارة أن أكثر من 90% من عقوبات التهريب بقيت مخفضة بحكم أن مجلة الديوانة تعاملت بنظرة كلاسيكية للتهريب لا ترتكز على العقوبات السجنية وإنما العقوبات المالية فقط. وعليه فإن العقوبات المقررة هي الترفيع في العقوبة السجنية كما يتم العمل به في عديد البلدان المجاورة والعربية.

تساءل النواب عن وضعية التجار المنتصبين في أسواق على غرار "بن قردان والجم ومنصف باي" وهل يتم اعتبارهم مهربين أو لا. واستفسروا عن نجاح إجراءات الزجر بالعقوبات السجنية في البلدان الأخرى على تقليص التهريب من عدمه.

وفي ردّهم بيّن ممثلو الوزارة أن التصدي للتهريب مسؤولية كل الأطراف وأن كل هياكل المراقبة تقوم بمجهودات كبيرة في الغرض. واعتبروا أن الزجر بعقوبات سجنية مهم تجاه القضايا.

وتمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ورفض الفصل من قبل الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تفادي سقوط حق الطعن في القضايا الديوانية والصرفية

الفصل 61

تمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنتا المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تاريخ تطبيق أحكام قانون المالية لسنة 2025

الفصل 62

تمت الموافقة على الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنتا المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

3. **الجزء الثالث: النقاش حول الفصول الإضافية**

تلقت اللجنتان عددا من المقترحات المقدمة من قبل السادة النواب وارتأتا الاقتصار على إضافة الفصول التي حازت على التوافق والقبول بعد مناقشتها مع ممثلي وزارة المالية. ونستعرض في هذا الجزء مجمل هذه الفصول مع تبيان دواعي إضافتها وملاحظات الوزارة حولها.

المقترح الأول: فصل يتعلق بتأجيل تطبيق نسبة 19% للأداء على القيمة المضافة المستوجبة على بيوعات العقارات المعدة للسكن المنجزة من قبل الباعثين العقاريين

اقترح بعض النواب تعديل نسبة الأداء على القيمة المضافة المستوجبة على بيوعات العقارات المعدة للسكن المنجزة من قبل الباعثين العقاريين بالتقليص فيها من 19 إلى 13% واقترحت الوزارة التمديد في الأجل المنصوص عليه بالفصل 39 من القانون عدد 13 لسنة 2023 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023 التعلق بقانون المالية لسنة 2024.

وقدّموا معطيات حول الإجراء المقترح حيث بيّنوا أن أكثر من 80% من شركات البعث العقاري لها فائض في الأداء على القيمة

المضافة. وأشاروا إلى أنّه بالرجوع إلى القانون المقارن فإنّه لا يمكن إسناد تلك الشركات امتياز إضافي، وأفادوا أنّ بعض الإجراءات السابقة بالتخفيض في الأداء على القيمة المضافة لم تعط نتائج إيجابية فضلا عن عدم تأثير هذا التخفيض على الأسعار بصفة إيجابية وهي لم تتجاوز 4% وأنّ إشكاليات شركات البعث العقاري هيكلية وتمويلية ولا تتعلّق بالأداء على القيمة المضافة وبالتالي المقترح غير سليم باعتبار أنّ حجم الأداء على القيمة المضافة غير المستخلص يقدر بحوالي 734 م د لـ 2060 مؤسسة من أصل 2579.

وحظي الفصل بالموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

الصيغة النهائية للفصل المقترح

"يعوّض تاريخ "غرة جانفي 2025" الوارد بالفقرة 3 من الفصل 44 من القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018 كما تم تنقيحه بالفصل 79 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 وبالفصل 31 من القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020 كما تمّ تنقيحه بالفصل 39 من القانون عدد 13 لسنة 2023 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023 التعلق بقانون المالية لسنة 2024 بتاريخ "غرة جانفي 2026."

المقترح 2: فصل يتعلق بتعديل المعلوم الموظف على تصدير منتجات المناجم والمقاطع

اقترح النواب (عن مجلس نواب الشعب) تعديل المعلوم الموظف بحساب الطن بخصوص مادة الرمل الطبيعي من 50 إلى 10 د ومادة الرخام وغيره من الحجارة الطبيعية من 200 إلى 100 د. وأوضحوا أنّ تكلفة الطن الواحد خام باهضة وأنّ المعلوم المقدر ب 50 د يؤثر على القدرة التنافسية للمنتوج التونسي في الأسواق العالمية بالإضافة إلى وجود تخوفات من صمود الشركات الناشطة في القطاع من خلال تراجع كميات التصدير. واقترحوا تطبيق هذا المقترح على 5 سنوات لتقييم مردودية عمليات التصدير على خزينة الدولة.

وفي ردّهم، بيّن ممثلو الوزارة أن رؤية الحكومة هي تثمين الثروات الطبيعية وطنيا وتطوير الصناعات المرتبطة بها وأن الإجراء المقترح يخدم شركة بعينها ومن يريد التصدير ما عليه إلا دفع المعاليم اللازمة. وأضافوا أنّ الرمل منتوج تونسي يحتوي على نسبة هامة من السيليسيوم التي تزايد عليها الطلب العالمي (60 دولار للطن الواحد) 2022 مبرزا أنّه تمّ تصدير 747 ألف طن و70 ألف طن سنة 2023 و2234 طن سنة 2024 ومن المجدي الإبقاء على 50 د كمعلوم ديواني لدعم موارد الدولة ولترشيد عمليات التصدير.

وبخصوص الرخام، أفادوا أن نسبة تصدير هذه المادة تطورت حيث تم تسجيل عائدات بـ 39.8 م د سنة 2022 و7.9 م د 2023 و7.7 م د سنة 2024. وبيّن ممثل وزارة المالية أنّ مناطق استغلال الرمل هي زغوان والوسلاتية وتطاوين وهي مناطق تنمية جهوية تتمتع الشركات المنتصبة بها بالامتيازات الجبائية ولا يمكن تمتيعها بالتخفيض المقترح على التصدير.

وحظي الفصل بالموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولم تتم الموافقة عليه من قبل أعضاء لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

الصيغة النهائية للفصل المقترح

تلغى الفقرة 1 من الفصل 26 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 المتعلق بقانون المالية لسنة 2023 وتعوض بما يلي:

1) يحدث معلوم يوظّف عند تصدير منتجات المناجم والمقاطع وفقا للجدول التالي:

عدد التعريفة الديوانية	بيان المنتجات	المعلوم الموظف بحساب الطن
25.05	الرمل الطبيعي بكافة أنواعه	10 د
25.15	رخام وغيره من الحجارة الطبيعية	100 د

المقترح 3: فصل يتعلق بإحداث صندوق وطني لدعم الرياضيين في الألعاب الفردية

اقترح أحد النواب (عن المجلس الوطني للجهات والأقاليم) إحداث صندوق لفائدة الرياضيين في الألعاب الفردية يتم تمويله من تبرعات من المواطنين بالداخل والخارج ونسبة من أرباح الوكالة الوطنية للتبغ والوقود والشركات التي تنتج مواد تستعمل في صناعة السجائر العادية والالكترونية (0.5%) ونسبة من أرباح شركة صنع المشروبات الغازية والكحولية (0.5%).

وبعد النقاش والتفاعل مع وزارة المالية، لم تتم الموافقة على الفصل من قبل أعضاء لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وتمت الموافقة عليه من قبل أعضاء لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

المقترح 4: فصل يتعلق بتسوية وضعية العربات والشاحنات والمعدات والتجهيزات الموردة أو المقتناة محليا من قبل التونسيين المقيمين بالخارج في إطار إنجاز مشاريع أو المساهمة فيها

اقترح أحد النواب (عن مجلس نواب الشعب) إلغاء الفصل المضمن بقانون المالية لسنة 2022 والذي يتعلق بتسوية وضعية العربات التي يتم توريدها أو اقتناؤها من قبل التونسيين بالخارج والتي يتم استغلالها لإنجاز مشاريع، حيث قدّم معطيات حول هذا الإجراء معتبرا أنه تم السهو أنذاك على إضافة الشاحنات والشاحنات الثقيلة والمعدات والتجهيزات والآلات والجرافات إلخ. وهي كذلك معنية بتسوية الوضعية الجبائية.

وأكّد صاحب المقترح أن هذه التسوية ستساهم في تحقيق العدالة الجبائية من ناحية وتنشيط الدورة الاقتصادية من ناحية أخرى بحكم أهميتها في الإنتاج وخلق الثروة وتوفير مداخيل إضافية لفائدة ميزانية الدولة.

وأفاد ممثلو وزارة المالية أنّه تم تمكين هذه العربات والمعدات من امتياز جبائي لمدة 5 سنوات، مبيّنين أنّ الهدف من العفو الجبائي هو محاولة لحلحلة الإشكاليات في إطار الدفع نحو المساعدة على تخطي الصعوبات وتمكين باعثي هذه المشاريع من فرص أكثر للنجاح وتحقيق أهدافها، مشيرين إلى وجود بعض التجاوزات خاصة على مستوى اقتناء عربات ذات النظام التوقيفي (ن ت).

وحظي الفصل بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولم تتم الموافقة عليه من قبل أعضاء لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

الصيغة النهائية للفصل المقترح

يلغى الفصل 71 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ فى 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 وبعوض بما يلي:

الفصل 71:

1) يمكن تسوية وضعية العربات والشاحنات والمعدات والتجهيزات من تعريفة المعاليم الديوانية والموردة أو المقتناة محليا فى إطار إنجاز مشاريع أو المساهمة فيها من قبل التونسيين المقيمين بالخارج طبقا للتشريع الجاري به العمل والتي لم يتم تسوية وضعيتها لدى المصالح الجبائية والديوانية المختصة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2024، وذلك قبل دفع 10% من:

- مبلغ معاليم والأداءات المستوجبة فى تاريخ التسوية وحسب القيمة والنسب الجاري بها العمل فى هذا،

- مبلغ الأداءات والمعاليم التي تم توقيف العمل بها عند الاقتناء المحلي مع مراعاة أحكام الفصل 9 من مجلة الأداء على القيمة المضافة.

ولا يمكن أن يقل المبلغ المدفوع فى كل الحالات عن ثلاثة آلاف (3.000) دينار.

2) لتطبيق أحكام الفقرة 1 من هذا الفصل، يتعيّن استكمال عملية التسوية وخلاص المبالغ المستوجبة فى أجل أقصاه يوم 30 سبتمبر 2025.

3) لا يمكن المطالبة باسترجاع المبالغ المدفوعة بعنوان تسوية بعنوان تسوية وضعية العربات والشاحنات والآلات والمعدات والتجهيزات قبل غرة جانفي 2025.

المقترح 5: فصل يتعلق بفتح حسابات بالعملات

اقترح أحد النواب (عن مجلس نواب الشعب) إضافة فصل يمكّن التونسيين من فتح حسابات بالعملات دون أن يخضع فتح هذه الحسابات للموافقة المسبقة للبنك المركزي التونسي، وأوضح أنّه لا يمكن تزويد هذه الحسابات نقدا وأنّ المعاملات المالية يجب أن تكون عن طريق البنوك ودون ترخيص مسبق. واعتبر أنّ هذا المقترح سيمكّن من توفير مداخيل إضافية لفائدة ميزانية الدولة باعتبار أنّ الفوائد المتحصل عليها من المبالغ المودعة في هذه الحسابات تخضع إلى أداء ضريبي.

بيّن ممثلو وزارة المالية، أن المقترح يندرج في إطار التشريع المتعلق بالصّرف ولا صلة له بمشروع قانون المالية ويعتبر من فرسان الميزانية. وأوضحوا أنه لا يمكن توظيف ضريبة على فوائد المبالغ المودعة لتعارضه مع مقتضيات التشريع البنكي باعتبار أنّ الفوائد المتأتية من حسابات العملة معفية من الضريبة فمن الضروري استشارة لجنة التحاليل المالية بالبنك المركزي للتأكّد من سلامة المقترح من الناحية القانونية.

وبعد التداول والنقاش، تمت الموافقة على المقترح بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

الصيغة النهائية للفصل المقترح

يمكن للأشخاص الطبيعيين المقيمين بالبلاد التونسية ذوي الجنسية التونسية أن يفتحوا بدفاتر الوسطاء المقبولين حسابات بالعملات. ولا يخضع فتح هذه الحسابات للموافقة المسبقة للبنك المركزي التونسى.

ويمكن تزويد هذه الحسابات بالعملات القابلة للتحويل بدون ترخيص مسبق بواسطة:

- المبالغ المتأتية من تحويلات من حساب آخر بالعملات أو بالدينار القابل للتحويل،

- الفوائد المتحصل عليها من المبالغ المودعة في الحساب وذلك إذا تم توظيفها من قبل الوسيط المعتمد بنسبة مجزية حسب شروط يضبطها البنك المركزي التونسي،

- المبالغ المتأتية من المنحة السياحية السنوية.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال تزويد هذه الحسابات نقدا.

ولا يمكن الخصم من الحسابات بالعملات القابلة للتحويل بدون ترخيص مسبق:

- لكل عملية تسديد إلى الخارج،

- لتسليم أية عملات أجنبية لصاحب الحساب للقيام بسفر إلى الخارج،

- لتوفير اعتماد لحساب آخر بالعملات.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون هذا الحساب مدينا.

تخضع الفوائد المتحصل عليها من المبالغ المودعة في هذه الحسابات إلى ضريبة تساوي 0.01%.

المقترح 6: فصل يتعلق بالتخلي عن غرامات التأخير المستوجبة على الصفقات العمومية

تقدّمت وزارة المالية بمقترح فصل إضافي حول غرامات التأخير المستوجبة على الصفقات العمومية. وبيّن ممثلو الوزارة أنّ هذا الإجراء ينسجم مع ما تمّ إقراره من إجراءات للتسريع في بإنجاز المشاريع المعطّلة وسيمكّن شركات المقاولات المتعهّدة بالمشاريع العمومية من استكمال إنجاز بقية أقساط المشاريع والإيفاء بتعهّداتهم المالية إيزاء المزوّدين.

وتمت الموافقة عليه بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

المقترح 7: فصل يتعلق بإحداث مساهمة ظرفية على المؤسسات الكبرى لفائدة ميزانية الدولة لسنة 2025.

اقترحت الوزارة إضافة فصل يتعلق بمساهمة استثنائية ظرفية تهم الشركات التي يتجاوز رقم معاملاتها 20 م د بـ3%يتعلق بسنة 2025 فقط وبيّنت السيدة الوزيرة أن انعكاسها المالي يبلغ 228 م د. واقترح أحد النواب (مجلس نواب الشعب) حذف هذا الإجراء بحكم تأثيره على المؤسسات الكبرى. وفي تفاعلها، بيّنت السيدة الوزيرة أهمية الإجراء وتأثيره على موارد ميزانية الدولة وتم اقتراح التقليص فيه في مناسبة أولى من 3 إلى 1%، ثم تمّ التداول حول نسبة 2.5% ليستقر الرأي والتوافق على أن تكون النسبة في حدود 2% واستجابة الوزارة لهذ المقترح.

وتمت الموافقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

الصيغة النهائية للفصل المقترح

بقطع النظر عن الأحكام المخالفة السابقة،

يتم التخلي الآلي عن غرامات التأخير المستوجبة على الصفقات العمومية المبرمة في ميدان البناء والأشغال العمومية والصفقات العمومية المتعلقة بالتزود بمواد وخدمات وتجهيزات التي يتمّ التصريح في شأنها بالتسليم الوقتي بين 01 جانفي 2022 و31 ديسمبر 2025.

وبتواصل اعتماد قاعدة أو قواعد المراجعة بالنسبة للصفقات المذكورة أعلاه المبرمة على أساس أثمان قابلة للمراجعة دون اعتبار آثار بلوغ أسقف خطايا التأخير المنصوص عليها بالعقود.

المقترح 8: فصل يتعلق بالتخفيف في جباية الحافلات المقتناة من قبل المؤسسات الصناعيّة المخصصة لنقل عملتها

اقترحت الوزارة كذلك منح امتياز جبائي للمؤسسات الصناعية التي تخصص وسائل قصرا لنقل العملة من خلال إعفائها من المعاليم عند التوريد. واقترح النواب ألا يتجاوز عمر الحافلات المقتناة سبع سنوات من تاريخ أوّل إذن بالجولان. واستجابت الوزارة لهذا لتعديل المقترح.

وتمت الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

الصيغة النهائية للفصل المقترح:

1) يضاف إلى الفقرة I من الجدول "ب" جديد الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة عدد 18 سادسا فيما يلي نصّه:

18 سادسا) الحافلات المقتناة من قبل المؤسسات الصناعية المدرجة بعدد التعريفة الديوانية م 87.02 والتي لا يتجاوز عمرها سبع سنوات ابتداء من تاريخ أوّل إذن بالجولان والمخصصة لنقل عملتها.

ويمنح التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى 7% بعنوان الاقتناءات المحلية بناء على شهادة تسلّم في الغرض من قبل المصلحة الجبائية المختصّة.

2) تضاف إلى العنوان الثاني من الأحكام التمهيدية لتعريفة المعاليم الديوانية عند التوريد، الأحكام التالية:

7.30 الحافلات المعدة لنقل العملة:

7.30.1- مع مراعاة أحكام الفقرتين 6 و7.1 من العنوان الثانى من الأحكام التمهيديّة لتعريفة المعاليم الديوانية عند التوريد والشروط المبينة بالفقرة 7.30.2 أسفله، تنتفع بالإعفاء من المعاليم الديوانية الحافلات الموردة من قبل المؤسسات الصناعية والمدرجة بالبند التعريفى م 87.02 والتى لا يتجاوز عمرها سبع سنوات ابتداء من تاريخ أوّل إذن بالجولان والمخصّصة لنقل عملتها.

7.30.2 - للانتفاع بالامتياز الجبائى المنصوص عليه بالفقرة 7.30.1 يتعين عند كل عملية توريد اكتتاب التزام بعدم التفويت فى الحافلة قبل انقضاء مدّة خمس سنوات ابتداء من تاريخ شهادة التسجيل إلاّ بترخيص من مصالح الديوانة.

ويخضع التفويت فى الحافلة قبل نهاية الأجل المحدّد إلى دفع المعاليم والأداءات المستوجبة على أساس القيمة والنسب الجاري بها العمل في تاريخ التفويت.

المقترح 9: فصل يتعلق بصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية

اقترحت وزارة المالية إضافة فصل يتعلق بتعديل التصرف في صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية الذي تم إحداثه بمقتضى الفصل 17 من القانون عدد 66 لسنة 2017 مؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018.

وذكّرت السيدة الوزيرة أن إحداث هذا الصندوق يندرج في إطار تدعيم الدور الاجتماعي للدولة لتضطلع بدورها الأساسي في دعم القطاع الفلاحي كأحد ركائز الاقتصاد التونسي وتحقيق الأمن الغذائي وتأكيد دورها الأساسي لتوفير الحماية الضرورية للفلاحين من الجوائح الطبيعية التي يمكن أن تلحق بالمحاصيل الفلاحية.

وأوضحت أنه تم بمقتضى الفقرة الأولى من هذا الفصل إدراج ما يلي: "ويعهد بالتصرف فيه إلى شركة تأمين بمقتضى اتفاقية يتم إبرامها بين هذه الشركة والوزير المكلف بالمالية" وبناء على ذلك، تم إبرام اتفاقية تصرف بين الشركة التونسية للتأمين التعاوني الفلاحي "تأمينات كتاما" والوزير المكلف بالمالية بتاريخ 5 سبتمبر 2023.

وأفادت أنه نظرا لطول إجراءات الاكتتاب وآجال صرف التعويضات المسجلة لفائدة الفلاحين المنخرطين المنتفعين بتدخلات الصندوق والتي تم تسجيلها منذ إحداثه، فإنه يقترح في إطار تحسين حوكمة الصندوق، مراجعة منظومة الحماية من الجوائح الطبيعية في المجال الفلاحي بتكليف الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة المكلفة بالفلاحة.

الصيغة النهائية للفصل المقترح

تلغى أحكام الفقرة الفرعية الرابعة من الفقرة 1 المنصوص عليها بالفصل 17 من القانون عدد 66 لسنة 2017 مؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018 وتعوض بما يلي: "يتم التصرف في الصندوق بمقتضى اتفاقية تبرم بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري".

بعد الموافقة على إضافة الفصول سالفة الذكر يصبح عدد فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025 في صيغته المصادق عليها من قبل اللجنة **68 فصلا** وقد تم تضمين هذه الفصول وتغيير ترتيب البعض منها، وتجدون مرفقا جدولا حول الترقيم الجديد للفصول. وبذلك أنهت اللجنة دراستها لمشروع قانون المالية لسنة 2025 وتم التصويت بالموافقة عليه وفوضت لمكتبها المصادقة على التقرير.

III. **قرار اللجنتين:**

قررت لجنة المالية والميزانية لمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم الموافقة على مشروع قانون المالية لسنة 2025 معدلا بإجماع أعضائهما الحاضرين.

(لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب: 8 مع و0 ضد و0 محتفظ)

(لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم: 6 مع و0 ضد و0 محتفظ)

وتمت الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبإجماع الأعضاء الحاضرين من لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

ملحق عدد 01: نتائج التصويت على فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025

الفصول	تصويت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب	تصويت لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم
الفصل الأول	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 2	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 3	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 4	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 5	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 6	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 7	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 8	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 9	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 10	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 11	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 12	الموافقة بإجماع الحاضرين (10 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (12 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 13	الموافقة بأغلبية الحاضرين (6 مع / 1 ضد / 1 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 14	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بأغلبية الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 1 محتفظ)
الفصل 15	الموافقة بأغلبية الحاضرين (8 مع / 1 ضد / 1 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (11 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 16	الموافقة بأغلبية الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 2 محتفظ)	الموافقة بأغلبية الحاضرين (10 مع / 1 ضد / 1 محتفظ)
الفصل 17	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 18	الموافقة بأغلبية الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 1 محتفظ)	الموافقة بأغلبية الحاضرين (6 مع / 1 ضد / 1 محتفظ)
الفصل 19	الموافقة بأغلبية الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 1 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 20	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 21	الموافقة بأغلبية الحاضرين (8 مع / 1 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بأغلبية الحاضرين (10 مع / 1 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 22	الموافقة بأغلبية الحاضرين (6 مع / 3 ضد / 0 محتفظ)	عدم الموافقة (4 مع /5 ضد / 1 محتفظ)
الفصل 23	الموافقة بأغلبية الحاضرين (5 مع / 2 ضد / 0 محتفظ)	عدم الموافقة (0 مع /11 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 24	الموافقة بإجماع الحاضرين (7 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (11 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 25	الموافقة بإجماع الحاضرين (7 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 26	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 27	الموافقة بأغلبية الحاضرين معدلا (8 مع / 0 ضد / 1 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين معدلا (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 28	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بأغلبية الحاضرين (8 مع / 1 ضد / 1 محتفظ)
الفصل 29	الموافقة بأغلبية الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 1 محتفظ)	عدم الموافقة (2 مع /7 ضد / 2 محتفظ)
الفصل 30	الموافقة بأغلبية الحاضرين (4 مع / 3 ضد / 0 محتفظ)	عدم الموافقة (2 مع / 5 ضد / 1 محتفظ)

الفصل 31	الموافقة بإجماع الحاضرين معدلا (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بأغلبية الحاضرين معدلا (5 مع / 0 ضد / 2 محتفظ)
الفصل 32	الموافقة بأغلبية الحاضرين معدلا (6 مع / 0 ضد / 2 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين معدلا (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 33	الموافقة بأغلبية الحاضرين معدلا (3 مع / 3 ضد / 2 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين معدلا (7 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 34	الموافقة بأغلبية الحاضرين (5 مع / 2 ضد / 1 محتفظ)	عدم الموافقة (0 مع / 8 ضد / 1 محتفظ)
الفصل 35	الموافقة بإجماع الحاضرين (7 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 36	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 37	الموافقة بأغلبية الحاضرين (7 مع / 0 ضد / 2 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (11 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 38	الموافقة بإجماع الحاضرين معدلا (7 مع / 0 ضد / 1 محتفظ)	الموافقة بأغلبية الحاضرين معدلا (8 مع / 0 ضد / 2 محتفظ)
الفصل 39	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (11 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 40	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (11 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 41	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (10 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 42	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (10 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 43	الموافقة بإجماع الحاضرين (7 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بأغلبية الحاضرين (8 مع / 1 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 44	الموافقة بإجماع الحاضرين معدلا (10 مع / 0 ضد / 1 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين معدلا (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 45	الموافقة بإجماع الحاضرين (10 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (7 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 46	الموافقة بإجماع الحاضرين (11 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 47	الموافقة بإجماع الحاضرين (10 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 48	الموافقة بأغلبية الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 2 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 49	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 50	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 51	الموافقة بإجماع الحاضرين (11 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 52	الموافقة بإجماع الحاضرين (10 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بأغلبية الحاضرين (6 مع / 3 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 53	عدم الموافقة (0 مع / 6 ضد / 3 محتفظ)	عدم الموافقة (0 مع / 4 ضد / 3 محتفظ)
الفصل 54	عدم الموافقة (0 مع / 8 ضد / 1 محتفظ)	عدم الموافقة (0 مع / 6 ضد / 1 محتفظ)
الفصل 55	الموافقة بإجماع الحاضرين (7 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 56	الموافقة بإجماع الحاضرين (7 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (5 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 57	الموافقة بأغلبية الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 2 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 58	الموافقة بإجماع الحاضرين (7 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (5 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 59	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (4 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 60	الموافقة بأغلبية الحاضرين (3 مع / 2 ضد / 3 محتفظ)	عدم الموافقة (1 مع /6 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 61	الموافقة بإجماع الحاضرين (7 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (7 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)
الفصل 62	الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)	الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)

ملحق عدد 02: ترقيم فصول مشروع قانون المالية لسنة 2025

ترقيم الصيغة الأصلية	ترقيم الصيغة المعدلة
الفصل الأول	الفصل الأول
الفصل 2	الفصل 2
الفصل 3	الفصل 3
الفصل 4	الفصل 4
الفصل 5	الفصل 5
الفصل 6	الفصل 6
الفصل 7	الفصل 7
الفصل 8	الفصل 8
الفصل 9	الفصل 9
الفصل 10	الفصل 10
الفصل 11	الفصل 11
الفصل 12	الفصل 12
الفصل 13	الفصل 13
الفصل 14	الفصل 14
الفصل 15	الفصل 15
الفصل 16	الفصل 16
---	الفصل 17 جديد
الفصل 17	الفصل 18
الفصل 18	الفصل 19
الفصل 19	الفصل 20
الفصل 20	الفصل 21
الفصل 21	الفصل 22
الفصل 22	الفصل 23
الفصل 23	الفصل 24
الفصل 24	الفصل 25
الفصل 25	الفصل 26
الفصل 26	الفصل 27
الفصل 27	الفصل 28 معدلا
الفصل 28	الفصل 29
الفصل 29	الفصل 30
الفصل 30	الفصل 31
الفصل 31	الفصل 32 معدلا
الفصل 32	الفصل 33 معدلا
---	الفصل 34 جديد

ترقيم الصيغة الأصلية	ترقيم الصيغة المعدلة
الفصل 33	الفصل 35 معدلا
الفصل 34	الفصل 36
الفصل 35	الفصل 37
الفصل 36	الفصل 38
الفصل 37	الفصل 39
الفصل 38	الفصل 40 معدلا
الفصل 39	الفصل 41
الفصل 40	الفصل 42
الفصل 41	الفصل 43
الفصل 42	الفصل 44
الفصل 43	الفصل 45
الفصل 44	الفصل 46 معدلا
الفصل 45	الفصل 47
الفصل 46	الفصل 48
---	الفصل 49 جديد
الفصل 47	الفصل 50
الفصل 48	الفصل 51
الفصل 49	الفصل 52
الفصل 50	الفصل 53
الفصل 51	الفصل 54
---	الفصل 55 جديد
---	الفصل 56 جديد
---	الفصل 57 جديد
الفصل 52	الفصل 58
الفصل 55	الفصل 59
الفصل 56	الفصل 60
الفصل 57	الفصل 61
الفصل 58	الفصل 62
الفصل 59	الفصل 63
الفصل 60	الفصل 64
الفصل 61	الفصل 65
---	الفصل 66 جديد
---	الفصل 67 جديد
الفصل 62	الفصل 68

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنتين الموقرتين على هذا العمل القيم والجاد والآن وفي مرحلة أولى نشرع في النقاش العام لأعضاء مجلس نواب الشعب علما وأنه بالنسبة لرئاسة المجلس احترام التوقيت وسندلي لكم بترتيب التوقيت الزمني، الجلسة تبدأ على الساعة العاشرة صباحا وترفع على الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر وتستأنف على الساعة الثالثة إلى حدود الساعة الثامنة ليلا بالنسبة لكل الجلسات حتى الانتهاء من التصويت على قانون المالية بإذن الله.

إذن، الآن في مرحلة أولى نشرع في النقاش العام لأعضاء مجلس نواب الشعب وقائمة أولى للمتدخلين تضم كل من السادة والسيدات النواب المحترمين صلاح الفرشيشي، عماد الدين السديري، صابر المصمودي، طارق الربعي، علي زغدود، عبد الرزاق عويدات، بسمة الهمامي، محمد زياد الماهر، ملك كمون، عبد القادر بن زينب.

المصدح للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وبكل الوفد المرافق لها،

أولا السيدة الوزيرة نثمن جيدا عديد الفصول الهامة بقانون المالية لسنة 2025 وخاصة الفصل 32 المتعلق بتنقيح جدول الضريبة على الدخل وهو خطوة أولى تخطوها الدولة التونسية نحو تحقيق العدالة الجبائية بين التونسيين.

وأيضا نثمن الفصل 13 الخاص بإحداث صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات والفصل 16 الخاص بإحداث صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور، والفصل 15 الخاص بإحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية.

في المقابل السيدة الوزيرة بقدر ما نعبر عن ارتياحنا للتمديد في برنامج التقاعد قبل السن القانونية من خلال الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2025، فإننا نستغرب ما ورد بشرح الأسباب التابع لهذا الفصل والذي يستثني من هذا القانون الأعوان الذين يخضعون لشروط خصوصية من حيث سن الاحالة على التقاعد على عكس ما هو معمول به منذ سنة 2022 إلى حدود 31 ديسمبر 2024 القادم.

هاته الفئة التي تم استثناؤها وحرمانها من الإحالة على التقاعد قبل السن القانونية تخص المهن المرهقة مثل المعلمين وهنا سأتوجه لك برسالة السيدة الوزيرة لا نفهم لماذا تم استثناء أصحاب المهن التي لها نظام خصوصي للتقاعد؟ هي مهن مرهقة، المعلم يقضي 35 سنة من عمره وهو ينحت الصخر ثم نستثنيه من هذا القانون.

أنا أطلب منك السيدة الوزيرة أن نبقي على الأمر لأننا نعرف أن القانون لا يذكر هذا لكن بما أنه تم ذكره في شرح الأسباب فأنا أتصور أن الأمر سيصدر وفيه استثناء لهذه الفئة.

فأنا أطلب منك السيدة الوزيرة، مراجعة هذا القرار خاصة وأنه من تقدم بمطالب وتمت الموافقة عليه من المعلمين كانت بملفات طبية يعني هو سيجلب ملفا طبيا يعني حالته الصحية لا تسمح له بالمواصلة وإذا لم يحقق شرط 57 سنة لا يحال على التقاعد، فالرجاء مراجعة هذا القانون.

أيضا قانون المالية لسنة 2025 لم يأت بإجراءات تحفيزية للفلاحة والفلاحين، لا يوجد اجراءات واضحة، عندما تقول السيدة الوزيرة الفصل 28 الخاص بإجراءات لمساندة مربي الأبقار تقريبا 10 مليون دينار لو نحتسبهم بسعر البقرة تقريبا 850 بقرة في السنة لفلاح واحد، صحيح هو لمساعدة صغار الفلاحين لكن هذا لا يكفي وعلى الأقل لكي نجدد القطيع يجب أن نضمن الربح للفلاح وعندما نزيد في سعر بيع الحليب ونخفض له في سعر الأعلاف عندها سينتج من جديد وليس بهذا الاجراء الذي يعتبر ضعيفا وأنا أطالب بـ 50 مليون دينار كل سنة وليس 10 مليون دينار.

بالنسبة إلى الفصل الخاص بتخفيف جباية الحليب المجفف والزبدة هذا أيضا فيه دعم للفلاح الأجنبي، نحن نورد الحليب المجفف فعوض أن ندعم الفلاح الأجنبي لما لا ندعم الفلاح التونسي وندعم المربي التونسي لكي ينتج الحليب ونحفزه ونعطيه اجراءات نزيد في سعر الحليب من خلال التخفيف من الأعلاف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق.

السيد عماد الدين السديري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة،

في تقييم لقانون المالية لسنة 2024 وفيما يخص الفصل الذي يتضمن اجراءات العفو الجبائي الذي يمتد إلى شهر جوان، بصراحة نقول أن شريحة هامة من الشعب التونسي لم يستفيدوا منه وهم الفلاحين الذين يتمنون أن يتواصل هذا الاجراء الجبائي إلى حدود شهر أوت باعتبار أن استخلاصات الحوالات البنكية لأغلب المزارعين تكون في شهر جويلية وأوت وبالتالي يصعب عليهم التسديد أو الاستفادة من هذا القانون.

أيضا بالنسبة إلى قانون المالية الحالي في فصله 13 و14 حول صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحية نعتبره قرارا ثوريا وقرارا انتظرته كل العاملات الفلاحيات وحتى العمال الفلاحيين باعتبار أن هذا القانون يوفر لهم حماية ويؤمن وسائل الإنتاج بالنسبة إلى القطاع الفلاحي.

بالنسبة إلى الفصل 27 والفصل 34 والفصل 28 في علاقة بالحليب وبتشجيع الفلاحين على تربية الأبقار وفي توفير اللحوم نعتبر أنه لا بد أن تمس التشجيعات الفلاح التونسي حتى لا نوفر فرصة لإقصائه باعتبار أن هذا يشجع الفلاح الأجنبي ويشجع على الاستيراد ويوفر ربما لوبيات جديدة من أجل الاستيراد واقصاء الفلاح التونسي.

توفير منح لتحسين السلالة بالنسبة إلى الأراخي وأيضا تدعيم الأعلاف من أجل المحافظة وتطوير الانتاج في الحليب وفي اللحوم من شأنه أن يحمي الفلاحين ويدعمهم.

أيضا بالنسبة إلى إلغاء الضرائب على الجرايات والمداخيل بالنسبة إلى المعوقين لم يقع الحديث فيه نتمنى وأن يقع اقتراح هذا في القوانين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له ست دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

بداية أود أن أتوجه إليكم جميعا بالشكر على مجهوداتكم طيلة السنوات الثلاث الماضية، في الحقيقة بالرغم ما وجدتموه من وضعية كارثية للمالية العمومية والأزمات العالمية المتتالية، إضافة إلى التوجهات السياسية الجديدة نعتبر أنكم نجحتم من خلال برامجكم في ايجاد معادلة بين مداخيل ونفقات الميزانية وهذا مهم جدا.

أريد أيضا أن أثمن في المطلق على الأقل كقراءة أولية عدم إلتجائكم هذه السنة لميزانية تعديلية، أكيد هذا في انتظار التدقيق لاحقا في قانون غلق ميزانية سنة 2024.

كذلك أود أن أتوجه بالشكر إلى لجنتي المالية بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، من خلال دراستنا للتقرير تبين لنا أن هناك العديد من المقترحات، تسعة مقترحات إلى حد الآن قدمت خلال المناقشة في اللجنة، هناك بعض التعديلات على مستوى خمسة أو ستة فصول وهذا مهم جدا في انتظار مواصلة النقاش في الجلسة العامة.

اسمحي لي السيدة الوزيرة بتقديم بعض الملاحظات والانتقادات والمقترحات لقانون الميزانية:

أولا، التحكم في نفقات الميزانية، هذه السنة لم نر ترفيعا في النفقات، بل تقليص طفيف لكن على الأقل هو إشارة إيجابية لعجز الميزانية في ظل ندرة الموارد المالية وخاصة الخارجية، هناك صعوبات كبيرة في التمويلات الخارجية وهذا في ظاهره إجراء جيد. لكن عندما يصاحبه ارتفاع في نفقات التأجير، فهذه السنة هناك ارتفاع في نفقات التأجير مقابل تخفيض في نفقات الاستثمار والتدخلات والتسيير وباعتبار وجودنا هذه السنة في سنة انتخابية فأعتقد أن هذا غير مقبول ويجب الانتباه إليه ومراجعته السنة القادمة.

هذه السنة الانتدابات أكثر من 30 ألف وفي الحقيقة هذا رقم كبير وكبير جدا ويمكن سأعود على موضوع التأجير والانتدابات إن سنحت الفرصة لاحقا خلال التصويت على الفصل 9.

بالنسبة إلى الأحكام الجبائية والمالية، نثمن العديد مما ورد في القانون باستثناء بعض الفصول وسنتدخل لاحقا في التصويت إن سنحت الفرصة لتبرير اعتراضنا عليها، هناك العديد من الإجراءات الاجتماعية التي نثمنها، تبقى الإجراءات لدفع التنمية الاقتصادية في اعتقادي دون المأمول.

بالنسبة إلى بعض الأحكام الجبائية وخاصة الجباية التصاعدية نعتقد أنه كان بالإمكان أكثر التعمق ودرس الاقتراح، من صفر إلى 5000 دينار نجد صفر وبداية من 5000 نمر إلى 15 وهنا حقيقة يوجد اشكال.

ثم هناك مقترح تعديل مثلا ما بين 50 و70 ألف دينار وهي تمس شريحة نتمنى المحافظة عليها من الأطباء والأساتذة الجامعيين والسادة القضاة 38% ما فوق 70 ألف دينار فحتى من يصل مرتبه إلى 20 ألف دينار نجد الفرق 2% نعتقد أنه من المهم أن تكون لدينا جباية تصاعدية لكن لابد من بعض المراجعات.

السيدة الوزيرة، بالرغم أنه سيتطلب مجهودا استثنائيا، أعتقد أن الوقت مناسب لتبسيط الجباية ولتوحيد المجلات والنصوص القانونية وترشيد وحذف الامتيازات غير المفعلة والصناديق.

اليوم لا بد أن يكون هناك خبير حقيقة لكي يكون مطلعا على الجباية ونعرف أنه حتى من أعوانكم لابد من الرجوع إلى المجلة للتثبت وهذا ليس بالسهل.

الملخص أن الاستقرار السياسي الحالي يجب أن تصحبه جباية شفافة ومستقرة.

السيدة الوزيرة، أختم بسرعة بخصوص مقاومة التهريب. اجراءاتكم دائما موجهة إلى دعم الرقابة، السيدة الوزيرة المتهربين دائما يتوجهون إلى القباضة ويتمتعون بشهادة على الضريبة في بعض الأحيان بصفر ويسجلون شراءات السيارات والعقارات، هناك رقابة بعدية لكن أتساءل اليوم كيف لشخص صفر أداءات أن يشتري بمئات الآلاف من الدنانير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن لنائب المحترم السيد طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

مرحبا بالسيدات والسادة الزملاء من المجلسين،

قانون المالية هو ترجمة للنظرة الاقتصادية للحكومة، في الحقيقة السيدة الوزيرة لم أجد فيها الثورية المطلوبة لتحقيق ما نصبو إليه من نمو اقتصادي وخاصة التشجيع على التشغيل واستيعاب الاقتصاد الموازي وعدم الاقتصار فقط على الاقتصاد المنظم.

كذلك السيدة الوزيرة، حقيقة لم أجد عدم ادراج التغييرات المناخية في الرؤية المستقبلية والاعتماد بصفة واضحة وصريحة على الاقتصاد الأخضر والأزرق والاقتصاد الدائري ونرجو من الله العلي القدير أن تكون التقديرات المبنية عليها التوقعات في صالحنا ولا تحدث مفاجآت لا قدر الله خاصة في ارتفاع معدل سعر برميل النفط ومعدل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

أهم ملامح مشروع الميزانية الذي رأيته هو مواصلة الحكومة لسياسة تجميد الانتدابات وعدم سد الشغورات في الوظيفة العمومية بعنوان التحكم في كتلة الأجور مما سيؤثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمستثمر وهذا يعيق تطور الاستثمار ويكرس البيروقراطية ويبطئ في اسداء الخدمات الإدارية.

في علاقة بالقروض، نثمن التغيير الجذري في سياسة الاقتراض وتمويل العجز بالاعتماد على الاقتراض الداخلي دون الخارجي والذي يعتبر مشطا نوعا ما وهو ما يساهم في استنزاف البنوك مع ضرورة توجيه هذه القروض إلى الاستثمار.

بالنسبة إلى الإجراءات الجبائية والاجتماعية، نثمن مراجعة جدول الضريبة على الدخل لما له من ايجابيات أهمها ارتفاع عدد المنتفعين بتخفيف العبء الجبائي، فهناك شريحة كبيرة من الطبقة

الوسطى التي ستتمتع بهذا الإجراء وتساهم في تحسين المقدرة الشرائية في ظل الارتفاع المشط للأسعار وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

اجراءات ايجابية كذلك من خلال احداث صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات، كذلك احداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية، تخفيف العبء الجبائي على المنتفعين بجرايات الأيتام وجرايات العجز. هذا مجهود يذكر فيشكر في انتظار مزيد من الجرأة الإجرائية لتحقيق النمو الاقتصادي.

من الحلول التي نراها اقرار العفو الجبائي مرة أخرى من الديون والخطايا والعقوبات، كذلك اقرار العفو الديواني في كل الخطايا الديوانية، اقرار العفو في الجرائم الصرفية وهذا يدر موارد اضافية "manque à gagner" لميزانية الدولة ويعيد تنشيط الاقتصاد، العمل على اصدار مجلتي الصرف والاستثمار وتقنين العملة الرقمية السيدة الوزيرة.

أهم مسألة والعنصر الأخير هو العمل الجدي على ادراج الاقتصاد الموازي داخل الاقتصاد المنظم بإجراءات سلسة وبسيطة دون تعقيدات على مدى قريب ومتوسط، وهذا يدر الكثير من المال على ميزانية الدولة ويجعلها متوازنة وعادلة وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له عشر دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق،

في البداية السيدة الوزيرة نثمن جيدا المجهود المبذول من قبلكم ومن قبل اطارات وزارتكم في انجاز هذا القانون ولكن هذا لا يخفي جملة من الملاحظات حوله، فنحن في كتلة لينتصر الشعب لنا عدة ملاحظات جوهرية على قانون المالية لسنة 2025، فهذا القانون من المفروض أن يعكس السياسات العامة التي يعبر عنها رئيس الجمهورية في السيادة والتعويل على الذات ودور الدولة المركزي في الاقتصاد الوطني.

وسأمدكم بأهم تسع ملاحظات على هذا القانون:

أولا الملاحظة الأولى فيما يتعلق بالتحكم في حجم الدين العمومي، اعتمد التمشي المقترح في التحكم في حجم الدين العمومي أساسا على التخفيض في حجم النفقات وعلى التقليص من اللجوء إلى التداين الخارجي بالاعتماد على التعويل على المصادر الداخلية المتأتية خاصة من القطاع البنكي ومن المؤسسات العمومية إلا أن قوانين المالية السابقة لم تتضمن أية اشارة إلى تخفيضات في حجم الدين الخارجي تتأتى من مراجعة الاتفاقيات مع مختلف البلدان أو المؤسسات المالية العالمية أو إلى مبادرات من دول صديقة للتخفيف من قروضها تجاه الدولة التونسية.

وعليه كان لزاما عليكم أولا تشخيص البلدان التي تسمح تشاريعها الداخلية بالتخلي عن قروضها الممنوحة للدول النامية والتفاوض معها من أجل اسقاط الديون أو تحويل جزء منها إلى استثمارات داخلية.

ثانيا إعادة التفاوض مع البلدان والمؤسسات المالية التي عرفت عملات قروضها الممنوحة للدولة التونسية ارتفاعا ملحوظا من حيث القدرة الشرائية على المستوى العالمي وتدعمت قيمتها مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

ثالثا تدقيق الديون وشطب الديون الكريهة.

الملاحظة الثانية، محدودية نجاعة الاجراءات المقترحة لفاقدي الشغل لأسباب اقتصادية، إن إحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية بغض النظر عن جوانبه الإيجابية فهو لا يمثل الحل الجذري لمشاكل البطالة وفقدان مواطن الشغل، حيث لم يرافق هذا الصندوق أي اجراءات ثورية وهيكلية لحل جميع الاشكاليات المتعلقة بدفع الاستثمار والتي تتراكم من سنة إلى أخرى واكتفت بمواصلة تبني اجراءات التخفيف من كلفة القروض وهذا التمشي يستدعي التقييم والمراجعة في اتجاه التخلي عنه لإرهاق ميزانية الدولة من ناحية ونظرا إلى أننا لم نلمس انعكاساته في خلق مواطن الشغل من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بمصابي الاعتداءات الارهابية وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها الذي يهدف ضمنيا إلى تعويضهم عن التضحيات الجسيمة المقدمة من قبلهم فان هذا الإجراء المحدود لا يرتقي إلى حجم التضحيات المقدمة من قبلهم وكان من الأجدى بالتوازي مع هذه الإجراءات احداث منحة مجانية تمثل التمويل الذاتي لانطلاق استثماراتهم.

ثم النقطة الثالثة محدودية الإجراءات لفائدة صغار الفلاحين، يثير اعتماد آلية الدعم المالي في شكل منح لصغار الفلاحين لاقتناء الأراخي ما يلي:

أولا، إن شروط الإجراءات التي تصاحب الانتفاع بالمنح عادة ما تثني صغار الفلاحين على المطالبة بها.

ثانيا، أن المنحة المقترحة في مشروع الفصل لا يمكن المطالبة بها سوى في إطار الاقتراض لدى البنوك ويستحيل الانتفاع بها في صورة عدم لجوء الفلاح إلى الاقتراض من القطاع البنكي.

أظهرت التجارب الواقعية أن الامتيازات المقترحة لصغار الفلاحين تنتفي وتفقد إيجابياتها المنتظرة باعتبار أنه يتم إثقالها بكثرة الإجراءات والشروط التي يستحيل عليهم الابقاء بها وقصد تفادي هذه الإشكاليات يقترح:

أولا، تمتعهم مباشرة بهذه الامتيازات وذلك بشراء أراخي تمنح مجانا ومباشرة لصغار الفلاحين،

ثانيا، الترفيع في المبلغ المقترح إلى ما لا يقل عن 10 مليون دينار قصد اعطاء هذا القطاع دفعا قويا وسخيا للنهوض به.

الملاحظة الرابعة، عدم تضمن مشروع القانون أي اجراءات لحماية القطاع الفلاحي من تفاقم الحجم غير المسبوق للواردات، مواكبة لاهتمامات سيادة رئيس الجمهورية بالقطاع الفلاحي تجدر إلى أن واردات المواد الفلاحية والغذائية شهدت منذ سنة 2011 تطورا ملحوظا من حيث الكميات والقيمة وأصبحت تمثل تهديدا للإنتاج المحلي للصناعات الوطنية وما يتبع ذلك من اندثار لمواطن الشغل واحالة حجم هائل من العملة على البطالة.

يجدر التذكير أن الدولة التونسية اعتمدت من سنة 1996 إلى سنة 2002 معاليم ديوانية مرتفعة تراوحت بين 73% و200% مكنت من حماية المنتوج المحلي ومن التحكم في حجم الواردات إلا

أنه تم خلال السنوات من 2003 إلى 2011 مراجعة التعريفة الحالية للمعالم الديوانية التونسية والتخفيض في النسب من معدل 150% سنة 96 إلى 30% في سنه 2024 مما ساهم في ارتفاع الواردات.

وعليه يتعين السيدة الوزيرة، إعادة العمل بالمعالم الديوانية المرتفع على جميع المواد الفلاحية الموردة وضبط قائمة من المنتجات الفلاحية الحساسة والضرورية لتلبية الحاجيات الوطنية ويتم منحها التخفيض أو الإعفاء من المعاليم الديوانية في حدود كميات محدده وخلال فترة زمنية محددة.

الملاحظة الخامسة افراغ موضوع الضريبة التصاعدية من مضمونه، يترتب عن العمل بمراجعة الضريبة على الدخل المقترح في الأجور والمرتبات باستثناء التي تفوق 3100 دينار شهريا، فهذا الإجراء يتعارض مع إعلان سيادة الرئيس الجمهورية الذي وعد عشية انتخابه رئيسا للجمهورية بالعهدة الثانية بتحسين الأوضاع الاجتماعية للتونسيين ولم يستثن في إعلانه أي شريحة من المجتمع. ويجب التذكير أن البلدان المتقدمة تلجأ للتشجيع على الاستثمار إلى منح حوافز مالية وتعمل لتحسين القدرة الشرائية لمواطنيها والترفيع في الأجور، في المقابل تعمد البلدان النامية التي تعوزها الامكانيات المالية إلى التخلي عن الضرائب والمعاليم والأداءات الراجعة لخزينة الدولة بالتشجيع على الاستثمار والضغط على كلفة المنتجات الاستهلاكية حتى تكون أسعارها في متناول الفئات الاجتماعية الهشة.

لذا يقترح سيدتي الوزيرة، الابقاء على التخفيضات المقترحة التي يترتب عنها الترفيع في الأجور والمرتبات، التخلي عن التخفيض على الضريبة على الدخل التي تؤدي إلى التخفيض في المرتبات والأجور باعتباره يتعارض مع الوعود الانتخابية لسيادة الرئيس الجمهورية وبالنسبة إلى المؤسسات تكون الضريبة التصاعدية على الأرباح وليس على رقم المعاملات.

النقطة الجوهرية السادسة تمرد القطاع البنكي يعيق دفع الاستثمار، ترصد ميزانية الدولة سنويا خطوط تمويل يعهد أساسا لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن وعند الاقتضاء البنوك الأخرى التصرف فيها لمنح قروض تفاضلية لبعض القطاعات الحساسة أو القطاعات التي تسعى الدولة إلى تشجيعها وذلك بشروط ميسرة تتمثل أساسا في تحمل الدولة لجزء من الفوائض الموظفة من قبل البنك قصد التخفيض من كلفة الاقتراض.

تجدر الاشارة إلى أن البلدان المتقدمة تعتمد نسب فائدة بنكية متعددة تختلف حسب نوعية القروض ونوعية القطاعات والأنشطة، لذا فإنه يتعين العمل بهذا المنوال السيدة الوزيرة ودعوة البنوك إلى تخصيص 20% من القروض المسندة لفائدة القطاعات ذات الطابع التنموي والتي يتم ضبطها بنص قانوني بدون فائدة أو بنسب فائدة دنيا لا تتجاوز 2%.

ثانيا، طرح القروض الممنوحة بدون فائدة أو بنسب فائدة دنيا لا تتجاوز 2% للاستثمارات التنموية المضبوطة بأمر من القاعدة المحتسبة للضريبة على الشركات قصد تشجيع القطاع البنكي على الانخراط في هذا التمشي، ثم استثناء القطاع البنكي والمؤسسات المالية المنخرطة في هذا التمشي من الترفيع في نسبة الضريبة على الشركات إلى 40%.

سابعا، محدودية الاجراءات في مواجهة التهريب والتجارة الموازية، كان لا بد من اقتراح احداث نص قانوني ولجنة صلب رئاسة الحكومة تضم مختلف الوزارات والهياكل المعنية تتولى النظر في أسباب تنامي الاقتصاد الموازي خاصة فيما يتعلق بالجوانب التشريعية ذات الصلة بالجباية وبالتعريفة الديوانية وبمناخ الاستثمار التي أصبحت بما تتضمنه من عراقيل وعدم النجاعة محفزة لهذه الظاهرة المدمرة للاقتصاد التونسي واقتراح الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة مع الابقاء على البعد الاجتماعي والتشغيلي.

ثامنا، غياب اجراءات بسط السيادة الوطنية على الثروات الوطنية.

والنقطة التاسعة غياب دعم التصدير وحماية الصناعات الوطنية.

السيدة الوزيرة، إن معركة الشعب الفاصلة هي كسب معركة التحدي الاقتصادي والنصر في هذه المعركة لن يكون إلا برؤية وطنية متكاملة على قاعدة السيادة الوطنية على القرار الاقتصادي وتعبئة كل المقدرات الوطنية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي له سبع دقائق.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لك،

تحية لزملائي وزميلاتي من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

تحيه لكل الحضور،

أولا في بداية مداخلتي، أود أن أعبر بكل ارتياح تلقي خبر اصدار بطاقة جلب في مجرمين من مجرمي الكيان الصهيوني لمحكمة الجنايات الدولية، فهذا بعض حقنا ونتمسك بباقي الحقوق الفلسطينية.

كذلك أود أن أعبر عن شكري وامتناني وتقديري للشعبين الفلسطيني واللبناني فالعز للفلسطينيين واللبنانيين والمجد للمقاومة والرحمة للشهداء.

في علاقة بمشروع قانون المالية، أولا أشكر كل الجهود المبذولة في مناقشة هذا المشروع وفي العمل عليه من مدة في هذا المجلس وفي اللقاءات المتعددة مع وزارة المالية وطاقم وزارة المالية لكن أريد أن أعبر عن اشكال يتمثل في غياب النفس الاستراتيجي لهذا المشروع وسأعبر عن ذلك من خلال بعض الفصول وعلاقتها بالتوجهات العامة والكبرى للدولة.

نأخذ مثال على ذلك من صفحة 181 التخفيض في المعاليم الديوانية عند توريد اللاقطات الشمسية، نعتبر أن هذا التخفيض المقترح يضرب الصناعة التونسية خاصة وأن لنا ثلاثة مصانع لصناعة اللاقطات الشمسية وهذه المصانع إلى جانب أنها تزود السوق الداخلية هي أيضا تصدر لإفريقيا وتصدر لمالطا وتصدر حتى

لألمانيا، فإذا كنا سنورد اللاقطات الشمسية بتخفيض ضريبي فإن هذا سيغرق السوق التونسية وسينافس المنتوج التونسي وسيضيق عليه بما يجعلنا غير قادرين على تطوير الصناعة التونسية لأن التعويل على الذات يتطلب منا تشجيع الصناعة التونسية ودفعها نحو مزيد التطوير.

موضوع آخر يتعلق بخط التمويل لشراء الأبقار إلى جانب أن المشروع مهم وتشجيع الفلاحين مهم وخاصة صغار الفلاحين ولكن هذا القرار يحجب حقيقة الواقع، لماذا باع صغار الفلاحين أبقارهم؟ نحن نظرنا إلى النتيجة قلة الأبقار ولكن لننظر إلى الأسباب التي جعلت الفلاحين يتخلون عن أبقار ويبيعونها.

الآن عندما نمدهم بخط تمويل قد يشترون الأبقار ولكن أيضا قد يصلون إلى نفس النتيجة وهي قلة مردودية الأبقار وضعف امكانياتهم فتدفعهم بعد ذلك إلى التخلص منها.

إذن لا بد من معالجة الأسباب لماذا عجز الفلاح عن الحفاظ على قطيعه وباعه وتخلص منه. السبب يعود إلى ارتفاع كلفة العناية بالبقرة وقلة مردودية انتاجها من الحليب الذي يباع.

اذن هذا هو السبب الحقيقي كيف نعالج هذه الأسباب عند ذلك ستكون النتائج أفضل.

نتحدث الآن عن مشروع ثوري مهم وهو صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات، هذا إلى جانب أنه مشروع مهم ولكن اذا كان عدد الفلاحات يتجاوز 80% من المعتنين بالأرض هناك 20% من الرجال كيف ننشئ صندوق للحماية الاجتماعية للفلاحات وللعاملات الفلاحية ونهمل العاملين الفلاحيين؟ أين مبدأ المساواة؟

المفروض هذا الصندوق مثلما تتمتع به العاملات الفلاحي يتمتع به العامل الفلاحي أيضا الذي ما زال متمسكا بالأرض وما زال يعمل إلى جانبها في الأرض من حقل إلى حقل ومن فلاح إلى فلاح المفروض أن يتمتعوا كذلك بالصندوق.

كذلك في علاقة بنقل العاملات الفلاحيات هذا مشروع مهم، ولكن أيضا ذكرنا نقل العاملات الفلاحية ولم نذكر نقل العاملين الفلاحيين فيمكن أن يعترض الأمن الشخص الذي يحمل العاملات الفلاحيات في الطريق وهو يحمل رجالا وليس نساء والحال أن المشروع مخصص فقط للنساء فالمفروض أن نأخذ هذا بعين الاعتبار.

إلى جانب التخفيض أو اعفاء السيارات المعدة لنقل العاملات الفلاحيات من الأداء المروري وهذا شرطناه بأن لا يمارس نشاط آخر إذ يقوم بأخذهم صباحا واعادتهم في المساء إذا تركناه يعمل ساعة في الصباح وساعة في المساء فقط ونجبره على ذلك سوف لن يتشجع أحد على اقتناء سيارة لنقل العاملات الفلاحيات المفروض أيضا أن نراجع هذه المسألة.

موضوع آخر يتعلق بالضريبة على الشركات حسب رقم المعاملات هذا خطير ويضرب التوسع في الاستثمار لأن الشركة الكبيرة التي لها رقم معاملات كبير ستلجأ إلى تشتيت نفسها إلى شركات صغرى للتهرب من هذا الإجراء وهذا سيعطل امكانية الاستثمار لأننا نحبذ جمع رقم معاملات كبير لكي تكون الشركة قادرة على الدخول في صفقات كبرى وتوسع عملها وتزيد من عدد العمال ومن أداء الضريبة لكن عندما نفعل هذا قد تشتت الشركة نفسها إلى شركات صغرى وبذلك تحقق تهرب ضريبي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها أربع دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية وكل الإطارات المرافقة،

نرحب بنواب الغرفتين في رحاب مجلس نواب الشعب،

اليوم نحن ندرس مشروع قانون المالية ولدي بعض الملاحظات.

تضمن مشروع قانون المالية سنة 2025 عدد من المفردات الجديدة كالضريبة والعدالة الجبائية وبناء الدولة المجتمعية ومقوماتها وغيرها لكنها لم تتضمن اجراءات جديدة ولم تحمل اجابات جديدة لعديد الاستفهامات الاقتصادية الاجتماعية تماهيا مع الخيارات الوطنية الكبرى للدولة التونسية.

ورد بالفصل 11 من مشروع قانون المالية "يضبط المبلغ المرخص فيه للوزير المكلف بالمالية لمنح ضمان الدولة لإبرام قروض أو اصدار صكوك اسلامية وفقا للتشريع الجاري به العمل بـ 8 مليار دينار بالنسبة إلى سنة 2025".

هنا أريد أن أسأل عن استعمالات هذا الترخيص وما هي المؤسسات التي انتفعت به خلال السنوات الفارطة خصوصا سنة 2024 وما مدى تأثير هذا الضمان السيادي على المالية العمومية وحجم الاقتراض؟

سجل في عديد التقارير المالية عدم التناظر في الفوترة في الديوانة وهذا يعد بمئات المليارات، تضخيم الفوترة عند التوريد والتقليص منها عند التصدير وهذا يمكن مجابهته مع الدول الأخرى حسب الاتفاقية الدولية التي أمضتها تونس في سنة 2012، هل سعت الدولة التونسية وهل سعت وزارتكم إلى استرداد مواردها الجبائية المهربة؟

خلال سنة 2021 أعلنت الحكومة الألمانية على تحصلها على ملايين البيانات المالية حول الأفراد والشركات بالمناطق الحرة الاماراتية وهذا ما مكنها من مجابهة المتهربين الجبائيين ووفرت عديد الموارد الضخمة للدولة الألمانية وقد عبر المستشار الألماني عن استعداد حكومته للتعاون مع الدول الأخرى التي تريد الحصول على بيانات مواطنيها والمؤسسات المتهربة.

هذا الاجراء قامت به دول فرنسا بلجيكا ومالطا وقد تحصلت على أموالها وهذا سيدتي الوزيرة سؤالي الثاني وقد طرحته عند الاستعداد لميزانية 25 في السنة الفارطة هل سعت الدولة التونسية إلى التحصل على بيانات المواطنين التونسيين والشركات المتهربة جبائيا في المناطق التي كنت أتحدث عنها في الامارات؟ وما هي النتائج المتحصل عليها؟ على حد علمي السنة الفارطة الدولة التونسية بدأت في العمل على هذا فما هي النتائج المتحصل عليها؟ وماذا أعدت الدولة التونسية لمجابهة التهرب الضريبي إلى الإمارات؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد محمد زياد الماهر عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

يا وطني في قمة الأشغال ذكرك حاضر، في القلب أنت فهل تراك تغيب، ما أنت إلا قطعة من خافقي، تتباعد الدنيا وأنت قريب.

مشروع قانون المالية تضمن اجراءات اجتماعية لفائدة العاملات الفلاحية ولفاقدي العمل هو توجه حقيقة مثمن وممتاز ويجب دعمه بشكل أكبر.

النقيصة هي غياب اجراءات نوعية تعالج بطء نسق الاستثمار، المقاولين وعمال المخابز والعاملين في مجال الحليب ينزفون وما زلنا لم نقدم لهم الحلول المرضية التي تمكنهم من البقاء والانماء.

كذلك بعض الفصول جاء فيها لبس، هناك ضبابية وأعتقد وأتحمل مسؤوليتي أن بعض الضبابية هي ضبابية مقصودة، فصول منحازة للتوريد على حساب الصناعة المحلية، فصول استنزاف مثل الفصول المتعلقة بصناعة الدواء أو الألواح الشمسية.

رأينا ممثلي ادارات مركزية في وزارة الصناعة يدافعون باستماتة على المنتوج المورد وهي اسمها وزارة الصناعة ومن المفروض أن تعتني بالصناعة التونسية.

قدم مسؤول عن وزارة الصناعة وأول ما استهل حديثه قال في شرح الأسباب لذلك الفصل أقدم اعتذاري وما ورد في شرح الأسباب خطأ، شرح الأسباب يرد على مجلس نواب الشعب ثم ما ورد فيه يكون خطأ وغير مقصود، الحقيقة هذه مسألة يجب أن نقف عندها ولكن ينشر حديث وبيان يضرب المنتوج التونسي لكن عندما يعتذرون يكون ذلك صلب اللجنة المغلقة.

قاموا بحل التوريد بتعلة جلب التكنولوجيا وجلب الخبرة، عندما تحل التوريد ماذا سيتبقى في تونس؟ كفاءات مهاجرة، مصنعين وكفاءات شابة سنحبطها فماذا تبقى؟ عن أي تكنولوجيا تتحدثون؟

هناك ترجمة لتحالف مريب بين الريع والبيروقراطية، تحالف همه الوحيد الاستيراد، همه الوحيد جلب الماركات الأجنبية، هذا ليس منطق بناء دولة، هذا منطق "الديناري" وليس منطق بناء دولة.

من يهمه التوريد فقط عدوه الوحيد اللدود هو المصنع التونسي وكل من يدافع عن الصناعة التونسية يناصبه العداء.

في هجومهم على لجنة المالية وعلى البرلمان، يريدونه برلمانا للريع، للتوريد، للوبيات ونحن نريده برلمانا للشعب، نريده برلمانا للشعب.

قدموا لمجلس نواب الشعب وتحدثنا معهم حديث مروءة قلنا لهم عندما تجلبون اللزمات من الخارج وهمكم جلب الاستثمارات الخارجية فالذي سيقوم به الخارج قوموا به أنتم وإذا كان لديكم مشكلا في خط التمويل قدموا طلبا واضحا للحكومة في خط تمويل على 15 سنة وعلى 20 سنة وحينها سنتحالف معكم وندافع عنكم فقط أتركونا نعيش ونصنع.

البناء والتشييد لا يكون إلا بنظرة وطنية صادقة جريئة، إن الانسان هو في النهاية قضية، قضية قد تتخذ أشكالا شتى، قد تكون قضية شعب أو وطن أو حرية أو عدالة ولكنها تبقى في النهاية قضية ولا يستطيع الانسان أن يتجاهل قضيته أو يتخلى عنها لأنه بذلك يتخلى عن نفسه، عن وجوده، عن كينونته، لأن الحياة بدون قضية ليست سوى وهم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم مليك كمون عن كتلة صوت الجمهورية له ثماني دقائق.

السيد مليك كمون

شكرا سيدي الرئيس،

تحياتي للسيدة الوزيرة وكامل الوفد المرافق لها،

في البداية أقدم كل الشكر للجنة المالية وكل الزميلات والزملاء الذين عملوا على هذا القانون ليلا نهارا مشكورين جدا.

في الجزء الأول من المداخلة، أريد التحدث عن "سيفاكس" عاصمة ومنارة اقتصادية من العصور الفينيقية، كل الحضارات وكل من مر على هذه الأرض عرف قيمة تلك الرقعة الجغرافية إلا حكوماتنا المتواترة بعد الاستقلال.

عاصمة الجنوب يتعالج فيها كل مواطني الجنوب، مستشفى الحبيب بورقيبة فيها عشرة مصاعد ومصعد واحد يشتغل، يصعد فيه المريض وتنزل فيه النفايات وتصعد فيه المأكولات، فأي ثقة وأي رسالة تعطيها الدولة للمواطن التونسي اليوم في منشآتها العمومية والصحية؟ أي عاصمة اقتصادية تقطعها السكة طولا تقطع أرزاق الناس وتقتلهم، نادينا وتحدثنا وطالبنا، أي عاصمة اقتصادية بمثل ذلك المطار وبمثل ذلك الميناء وبمثل تلك الطرقات؟

مدينة المليون و100 ألف ساكن فيها ملعب يسع أكثر من 10 آلاف متفرج بقليل، مدينة رياضية نتحدث عنها منذ 30 سنة، مشاريع معطلة تبرورة، مترو خفيف، عقود وأهل صفاقس يقدمون لهذه الدولة ولا تقدم لهم الدولة شيء، صفاقس الأولى في كل شيء لكنها الأخيرة في المطالبة بحقوقها واسترداد حقوقها.

قلنا هذا وقت البناء والتشييد، سيدي الرئيس، الشعب التونسي آمن بذلك لكن السؤال ماذا ستبنون وماذا ستشيدون لأهالي مدينة صفاقس؟

أجدد الترحاب سيدتي الوزيرة،

قال السيد الرئيس ذات مرة من يريد حوارا وطنيا فمكان الحوار الوطني هو البرلمان وما أحوج من وضع المالية العمومية والوضعية الاقتصادية لحوار وطني ونقاش أفكار وقد استمعت اليوم للزملاء، وضعية البلاد لخصتها زميلتي بسمة الهمامي فقالت "هناك عبارات بدون إجراءات" تحملون أنفسكم وتحملون الدولة عبئا لا يمكن تحمله فلنفهم أنفسنا ماذا يمكن أن نفعل؟ من نحن؟ وما معنى دولة اجتماعية؟ وما معنى دور اجتماعي للدولة؟ وما معنى التعويل على الذات؟ ما هو الاقتصاد الذي نحتاجه.

سيدتي، أنا ابن العلوم السياسية والله العظيم لم أفهم السياسة العمومية التي تتبعونها، لم نأت هنا من أجل هذا، قانون المالية سيمر لكن الدولة التونسية والوطن لن يمر إلى بر الأمان بهكذا ممارسات وبهكذا فكر ضيق وبهكذا أيادي مرتعشة.

جئنا اليوم متضامنين كمؤسسات دولة لسنا في معركة لكن لنتحدث ونقوم بنقاش فكري وأنا أدعوك سيدتي الوزيرة بعد الانتهاء من قانون المالية إلى عقد جلسة مفتوحة، استمعي إلى نواب الشعب، استمعي إلى نبض الشارع توجهي الى أي مقهى في أية منطقة في تونس سيعطونك الحلول لماذا لا نتقدم؟ ليس بدقيقتين

وثلاث دقائق سنمثل مواطنينا وندافع عن مشاغلهم، نساعدكم ونساندكم ونتضامن معكم ونعمل معكم حتى نخرج إلى بر الأمان ونمر إلى مستقبل أفضل كما ندعو اليه.

نقول اننا في مرحلة تحرير وطني لكن صدقيني سيدتي الوزيرة إذا لزم الأمر أن نتحرر من شيء فيجب أن نتحرر من هذه الأفكار البالية ومن تلك البيروقراطية ومن القيود التي فرضناها على أنفسنا.

سيدتي الوزيرة، وأنت من صلب الإدارة نعتقد أنك أعلم الناس بالكفاءات التي عندنا وبالطاقات الموجودة ما ينقص هو فقط الريادة والشجاعة والمسؤول.

لنتخذ اجراءات موجعة ونواجه الشعب التونسي بحقيقة وضعه الذي يعيشه يوميا، الشعب التونسي، المواطن التونسي منذ الصباح يعرف أنه سيواجه عديد الصعوبات، من سيبعث مشروعا سيجد صعوبات ومن سيخرج لقضاء حاجاته سيجد صعوبات، بلاد الفلاحة وبلاد الزيتون يشتري فيها المواطن اللتر بـ 15 و20 دينار ونحن عندنا أكبر هنشير في افريقيا، ما هي الثقة وما هي الرسالة؟ بلاد الفلاحة ولا يمكن فيها شراء الغلال والخضر وسعر اللحوم بـ 50 و45 دينار الى أين نذهب؟ ولماذا أصبحنا على هذه الحال؟ وكيف وصلنا الى هنا سيدتي الوزيرة؟ هذا ما يجب الخوض فيه اليوم.

هي ليست مسألة فصول أو مجرد أداءات أو معاليم لا يمكننا التغيير بهذه الطريقة فالتغيير يبني ويشيد.

السيدة الوزيرة، كما قلت لك أنت من صلب الإدارة وبنت التشريع، بكل صراحة أنت أكثر وزيرة تقربا جئت وشرفتنا هنا لكن لا أتذكر أي نص قانون ذا قيمة وتأثير مباشر أو غير مباشر على الوضع الاقتصادي والمالي، لماذا؟ اليوم مجلس نواب في حالة استعداد كامل للعمل معكم ويعمل ليلا نهارا، تقولون لدينا نص قانوني نود تمريره سريعا فهناك مستثمرين قادمين ولدينا مشاريع يجب أن نحلها فنمرر المشروع فلا تحدثوني حول مشاكل المؤسسات فالدولة متضامنة ويمكن لأول مرة ستعيش هذا التضامن مع بعضها، دعونا نعمل مع بعضنا ونتحرك وهذا ما نقوم به في القروض نمررها، لأننا في حاجة للمال لتغطية المصاريف فمرروا لنا مشاريع القوانين أيضا لنعمل ونصلح ولنقم بذلك كله وستجدين المجلس مستعدا ومتجندا لخدمة هذه البلاد.

في نقطة أخيرة، أجدد الطلب سيدتي الوزيرة، بحوار وطني حول الوضع الاقتصادي حتى نفهم أنفسنا ونفهم الشعب التونسي من نحن وعلى ماذا نحن قادرون؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ ونفهم ماهية الدور الاجتماعي واحتياجاتنا وكيفية التعويل على ذاتنا وما هو القطاع الذي تعتبره تونس قاطرة يمكن أن تبني عليه اقتصادها.

في المرة الفارطة وخلال اليومين الماضيين تحدثت مع السيد وزير الشباب والرياضة عن إمكانية أن نبني اقتصادنا على الاستثمار في قطاع الرياضة فأجيبونا أنتم كحكومة على هذا الأمر هل تنتهجونه؟ هل عندكم رأي آخر؟ تحدثوا معنا واستمعوا لنا فنحن هنا لا نمثل أنفسنا إنما نمثل صاحب السيادة سيدتي الوزيرة، صاحب السيادة الذي أكثر ما ينتجه هو المادة الشخمة، أول تعويل على الذات اليوم يجب أن يكون على أفكارنا وعلى عقولنا وعلى شبابنا وعلى بناتنا ورجالنا، نعول على ذاتنا بالأفكار وبالتخطيط والبرمجة وليس بنفس السياسات البالية التي نطبقها ونريدها أن تنجح في 2025 العالم يتقدم بسرعة كبيرة ونحن مازلنا نفتعل المشاكل لأنفسنا ونثقل كاهلنا بأشياء انتهت وولت.

سيدتي الوزيرة، أعانك الله ونعرف أن التركة كبيرة جدا لكن الحلول موجودة والأفكار موجودة والمقاربات والتاريخ والدول التي تشبهنا والتجارب والعلوم سيدتي الوزيرة الإدارة كفاءات عالية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الاحرار له أربع دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

صباح الخير، أعتقد خمس دقائق سيدي الرئيس لعلها زلة قلم، أضف لنا دقيقة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رئيس الكتلة أرسل لنا أربع دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

أظن أن السيد رئيس الكتلة أخطأ لا مشكلة ارجعوا لي التوقيت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مرحبا بك، خمس دقائق تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، لو نعمل بعقلية أنكم نوابغ وأننا جئنا هنا من أجل الشعبوية فلن نجد أي حل فطاقم وزاري كامل ألغاه السيد الرئيس وعزلهم وكنا قد نقدنا هؤلاء وقلنا لهم بأن سياستكم خاطئة لأن المهم هو الاستماع للنواب لأننا نحن المنبع ونحن من يعيش المشاكل وهناك فرق كبير بين النظري والتطبيقي.

في قانون الميزانية ما الاجراء الذي يثلج الصدر، الجباية فهل أننا اليوم حين نتحدث عن الجباية في حين أننا لم نفكر في توسيع قاعدة الجباية لنجلب المستثمرين ونشجع صغار الفلاحين ونشجع صغار المستثمرين بقوانين تخول لهم أن ينخرطوا في الدورة الاقتصادية، بقيت مجرد شعارات ميزانية الدولة حتى أبقى أنا في الوزارة والمهم تحصيل الجباية ويمكنك فعل ذلك بقوة القانون وبقوة الدولة وبالأمن وبالضغط وبعدول التنفيذ وغيره ولكن كما يقول المثل "باش توقف الزنقة للهارب" وحين نقول هذا الكلام فهذا من منطلق أننا كلنا في نفس القارب وكلنا مسؤولون.

ما هو الاجراء في ميزانية الدولة لهذا العام المختلف عن العام الفارط؟ وكل ما نقترح اجراء جديدا تقولون أنه يمس بموازنات الدولة فلماذا تعرضون علينا القانون؟ مرروه كما هو وواصلوا عملكم وأعانكم الله ولا داعي لهذه الرواتب التي نحصل عليها مادام وجودنا كعدمه.

وحين نطلع على الأموال التي رصدناها للأبقار والفلاحين، أولا في وضعية الفلاح الحالية، حتى لو تعطيه بقرة مجانا لن يقبلها لأننا لم نحدد له كيف له أن يتكفل بها.

وفي خصوص مادة الحليب هناك لوبيات تتحكم في الحليب واليوم اتحاد الفلاحة الذي تعطونه منحة بقيمة أربع مليارات ونصف في العام والذي تتحكم فيه حركة النهضة وبن زغدان وهو

الذراع الأيمن لراشد الغنوشي ضرب كل مكونات الدولة واليوم بخصوص المشكلة الموجودة في منطقة انتاج القوارص بسليمان ومنزل بوزلفة وبني خلاد وزاوية الجديدي ترك الفلاحين في مهب الريح ولم يتمكن الناس من بيع منتوجهم على أساس أنه لا يوجد أساس قانوني يخول للفلاح بيع محصوله أمام سانيته وان تم نقل كل السلع والمنتوجات إلى سوق الجملة ستكون الكارثة.

بخصوص منتوج البطاطا هل أقررتم أمرا في خصوص تشجيع الفلاح على تخزين محصوله من البطاطا في "les frigos" في يوم ما؟ لم تفعلوا ذلك ولا تهتمون إلا بالجباية وتنتظرون ما ستجنوه من الفلاح ومن غيره.

إذا أردنا اليوم أن نرجع مادة الحليب فلنجتمع وسيعود منتوج الحليب ولو كنا في وقت الذروة نأخذ الحليب ونجفف الفائض لتصنيع الياغورت فلن نعيش اليوم أزمة في الحليب وهناك لوبيات تتحكم في هذه المادة وكما قال السيد الرئيس هناك بقر للحليب وبقر لمشتقاته والبقر العجاف للمواطن فلا داعي للكلام.

اليوم مشكلة النقل والشاحنات، وزارة النقل ووزارة التجارة تبيع للمواطن شاحنة بـ 150 ألف دينار ويجد في البطاقة الرمادية 750 كغ نقل فيمكنه نقل الكمية على ظهر حمار وعربة مجرورة وحين سيعمل في مجال النقل وسعر لتر البنزين 2 دينار ويوقفه الأمن في الطريق لتجاوز الحمولة المصرح بها ويعطيه خطية بقيمة 15 دينار عن كل طن زائد فهل هذا معقول؟ كيف تفكر وزارة الاقتصاد، لا أفهم كيف تخططون لميزانية الدولة؟

حين ننقدكم فنحن لسنا أعداء لكم، عند حضوركم هنا اسمعونا اليوم عندنا نقص في الحليب ونقص في البطاطا ونقص في الدجاج وفي البيض فمن المسؤول عن هذا؟ هل نحن المسؤولون عنه أعضاء مجلس نواب الشعب؟ أنتم المسؤولون عن هذا فإلى متى ستواصلون العمل بالطريقة القديمة حتى تبقوا في الكراسي، ابقوا وستنهار البلاد وحين يجوع الشعب فلن تجدوا الكراسي، لا أنتم ولا نحن فهذا الكلام غير معقول لنعر الانتباه للمواطن ظللنا نستنزفه حتى ضاق ذرعا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا القائمة الموالية النواب المحترمون السيدات والسادة: سامي رايس، محمد ضو، بو بكر يحيى، عواطف شنيتي، محمد اليحياوي، أمال المؤدب، عمر بن عمر، فخر الدين فضلون، عمار العيدودي وضحى السالمي.

المصدح للنائب المحترم السيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق.

المصدح للنائب المحترم السيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب له دقيقتان.

المصدح للنائب المحترم السيد بوبكر بن يحيى عن كتلة الخط الوطني السيادي له ست دقائق.

السيد بوبكر بن يحيى

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق،

قانون المالية 2025 كسابقيه يعتمد في موازنة على الإيرادات المتأتية من المداخيل الجبائية وغير الجبائية وسد العجز عبر القروض الداخلية والخارجية مع نسبة ضئيلة جدا للاستثمار.

أولا، لم يتضمن المشروع حلولا جذرية لمعالجة الأسباب الهيكلية للعجز مثل تحسين كفاءة الانفاق العام وزيادة المداخيل من القطاعات المنتجة.

ثانيا، في مشروع القانون أيضا استمرار العجز المالي عند مستويات مرتفعة مما يعكس فجوة كبيرة بين الإيرادات والنفقات الذي يزيد من تفاقم الدين العمومي الذي يقدر تقريبا بـ 147 مليار دينار وهو ما يساوي 80.5% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي بدوره إلى مزيد الاقتراض مما يضعف القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة وسيادية خاصة في الجانب الاقتصادي.

ثالثا، يتواصل العمل ببرنامج التقاعد المبكر والغرض منه التخفيض في نسبة كتلة الأجور وهو أحد أهم الإجراءات الموصى بها من طرف صندوق النقد الدولي إضافة إلى الاعتماد على الحراك الوظيفي الذي يحد من الانتدابات بتعلة التعويل على الذات، هذا المبدأ الذي لم نلحظ له أثرا على الواقع.

رابعا، تعديل فرض ضرائب جديدة على المواطنين وتقليص الدعم على المواد الأساسية مثل الكهرباء والغاز سيزيد العبء المالي على الاسر ذات الدخل المحدود في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وهي أيضا املاءات صندوق النقد الدولي والذي يمس من استقلالية القرار الوطني في الخيارات المهمة.

خامسا، لم يتضمن قانون المالية إجراءات كافية لمكافحة الاحتكار والتهريب لضمان وصول الدعم لمستحقيه مما يؤدي إلى استمرار الاخلالات في السوق.

سادسا، غياب تخصيص موارد كافية لدعم مشاريع البنية التحتية المهمة والابتكارات التكنولوجية يضعف من قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الزميل لديه ست دقائق وليس ثلاث دقائق.

السيد بوبكر بن يحيى

...لذلك يحتاج القانون إلى خطة إصلاحية شاملة تشمل تحسين كفاءة الانفاق ودعم القطاعات الانتاجية وتوفير بنية استثمارية جيدة.

السيدة الوزيرة، يسجل الدين العمومي سنويا تزايدا في القيمة وفي النسبة ما يؤشر إلى الوصول إلى عجز عام خلال السنوات القادمة في غياب إصلاحات كبرى ومهمة وهو أيضا يرفع من نسبة التضخم ويخفض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى وكذلك يسبب غلاء المعيشة.

كذلك تناول قانون المالية بعض الإجراءات الاجتماعية الموجهة إلى فئات بعينها وهذا اجراء محدود ولا يتنزل ضمن الحلول المهمة كصندوق حماية العاملات الفلاحيات، كان الأجدر تنقيح مجلة الشغل لتحديد الحقوق والواجبات بالنسبة إلى هذا الصنف من العملة والحماية مكفولة بطبيعتها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو كتدعيم صندوق حوادث المرور وهو اجراء في غير محله، إذ كان بالإمكان العمل على تحسين أسطول النقل وتحسين البنية التحتية للحد من حوادث المرور.

السيدة الوزيرة، قانون المالية لا يستجيب لتطلعات عموم الشعب التونسي، فالمطلوب اليوم البحث عن حلول حقيقية لسد

العجز لضمان إيرادات دائمة ومهمة وهذا يتطلب مواقف سياسية جريئة لبناء اقتصاد قادر على الصمود والمنافسة.

فمبدأ التعويل على الذات لا يعني الاقتراض من البنك المركزي فهذا يعني التعويل على البنك المركزي.

السيدة الوزيرة، ومن خلالكم أخاطب السيد الوزير الأول لمجلس الوزراء، عليكم اليوم تنزيل كل الشعارات المرفوعة إلى أرض الواقع وتحويلها إلى إجراءات حقيقية لبناء تونس أخرى ممكنة، فالسيادة الوطنية تتطلب قرارات سياسية جدية ومسؤولة للحفاظ عليها واستكمالها فالشعب التونسي تعرض إلى انتهاكات كبيرة خلال فترة الاستعمار كالقتل والتهجير وتدمير البنية التحتية والتشريد وغيرها إضافة إلى نهب الثروات الباطنية والتي ما تزال تنهب إلى اليوم فجبر الضرر من المستعمر الفرنسي يعتبر حقا وطنيا كتعويض عما لحقنا خلال الفترة المذكورة.

والقروض التي تحصلت عليها تونس خلال العشر سنوات الأولى من الفترة التي لا نعلم فيما صرفت على الوظيفة التنفيذية أن تعتبرها ديونا كريهة وتعمل على شطبها حسب ما يسمح به القانون وهذه إجراءات يمكن أن تساهم فعليا في الحد من العجز.

أما استقلالية القرار الوطني فهي تتطلب إصلاحات كبرى ومهمة في القطاع العام باعتباره الرافد الأساسي للاقتصاد الوطني والمحافظة على استقلالية القرار والسيادة الوطنية.

لبناء تونس أخرى ممكنة وايمانا منا بالعمل الجماعي التشاركي نقترح عليكم احداث لجنة تفكير صلب الوزارة الأولى تتكون من خبراء مشهود لهم بالكفاءة والوطنية واقتراح مشاريع استراتيجية كبرى لإنقاذ الاقتصاد الوطني والمالية العمومية مع احترام العلاقات الدولية والتوجهات السياسية الخارجية والالتزام بالتوجه الاجتماعي للدولة تعرض هذه الاقتراحات على مجلس الوزراء وتبوب حسب الأولوية والأهمية. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي لها أربع دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالإطار المرافق لها،

سيدي الرئيس، أطلب منك ومن السيدة الوزيرة أنه في المرة القادمة لابد أن يكون كل السادة الوزراء موجودين لأن قانون المالية يهم كل الوزراء وهناك عدة محاور، فلاحة وغيره يمكن أن تتجاوزك السيدة الوزيرة لأن هذا يخص المواطن بالأساس.

السيدة الوزيرة، اليوم حين أطلع على جل الميزانيات بكل الوزارات 90% لخلاص الأجور و10% للاستثمار وهذه نسبة ضئيلة جدا حين نرى أن لدينا أكثر من 600 ألف عاطل على العمل، أكثر قطاع يربح في تونس كما يعرف القاصي والداني هو قطاع البنوك السيدة الوزيرة ولم أر اجراء يخص قطاع البنوك فهم يفعلون ما يشاؤون.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، ما يجلب العملة الصعبة لتونس هما أمران زيت الزيتون ومواطنينا بالخارج، زيت الزيتون، السيدة الوزيرة وأعدت ذلك أكثر من مرة فالفلاح لا يربح إذ أن هناك أناسا محتكرين ومستكرشين يشترون المحصول قبل جمعه ويمسكون قطاع الزيت، فلماذا لا ندعم ديوان الزيت ماليا حتى يحتكر هو زيت الزيتون على الأقل ويبيع للمواطن؟ فكيف لدولة ثانية عالميا لا يتمكن المواطن فيها من شراء لتر من الزيت وهذه مشكلة ويتحكم بالتالي ديوان الزيت هو يبيع ويجلب العملة، لماذا تربح أناس معينة؟

مسألة أخرى السيدة وزيرة المالية، في خصوص الديوانة، لم نقدم شيئا لمواطنينا بالخارج الذين يجلبون العملة الصعبة لتونس بالعكس ننكل بهم في المطارات وفي الموانئ وأذكرك السيدة الوزيرة، السياح الذين يأتون يتطلبون علينا أكثر من مواطنينا بالخارج الرجاء السيدة الوزيرة، غيروا في كيفية التعامل خاصة أن الديوانة تهمك وتتبعك يكفي من التنكيل بهم إن حمل شخص ما كيلوغراما زائدا.

موضوع آخر، حين تقول دولة اجتماعية يعني أن المواطن حين يذهب إلى السوق يمكنه أن يشتري ما يشاء ولكننا السيدة الوزيرة لا نرى ذلك فلنركز على قطاع الفلاحة، صحيح قطاع الألبان مهم ولكن أيضا الزراعات الكبرى مهمة السيدة الوزيرة خاصة مع التغيرات المناخية والاعتماد على المواجل ليس كافيا فيجب أن يكون جميع الوزراء موجودين ونناقش معهم قانون المالية حتى يقدم كل وزير خطته الاستراتيجية، لماذا نناقش عدة مسائل هامة دون أن يسمعونا.

كذلك من الضروري أن تكون هناك استراتيجية دولة حول كيفية التعامل مع التغيرات المناخية وفي كل عام نجلب الحبوب والدقيق بقيمة 3000 مليار لتوفيرها للناس ولا ندعم قطاع الزراعات الكبرى.

وبخصوص صندوق الجوائح فرحت حين علمت أنك والسيد وزير الفلاحة ستعتنيان به لأنه منذ خمس أو ست سنوات لا يوجد أية محاصيل وحتى إذا تحدثنا عن الأبقار والقروض فالناس مكبلة بالديون ولا يمكن للفلاح الصغير شراء بقرة لأنه مدين لدى "BTS" أو "BNA" أو أي بنك آخر.

فالرجاء السيدة الوزيرة، بخصوص قطاع الأراخي أن تخصونهم بمعاملات استثنائية حتى المدين منهم وتعطونهم قروضا حتى يتمكن من العمل والإنتاجية ويحس المواطن أن الأمور ستتغير للأحسن.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا اطمئني السيدة عواطف السيد رئيس الحكومة وكافة أعضاء الحكومة هم في الاستماع بالتأكيد.

الكلمة للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لكم،

في الحقيقة بالنسبة إلى ميزانية الدولة منذ 2011 إلى يومنا هذا تقريبا تصاغ بنفس الكيفية فهي عبارة عن محاسبة لشركة ولا نجد لا توجها ولا برامج ولا رؤية للاستثمار ولا محاولة لإصلاح الوضع الاقتصادي.

ذات يوم في 86 كانت لدينا أزمة اقتصادية خانقة لكن آنذاك وضع برنامج للإصلاح وتقريبا بعد أربع أو خمس سنوات أصبحت نسبة النمو 6 %.

على مستوى الميزانية في الحقيقة نحن نثمن التوجهات الاجتماعية للدولة وهي في الحقيقة مرتبطة بالسيد رئيس الجمهورية وليست مرتبطة بالسادة والسيدات الوزراء لأننا عندما نستمع إلى خطاباتهم أثناء مناقشة المهمة، كل الأفعال التي تنسب إلى المضارع نسمعها سنقوم سنحكم وإلى غير ذلك، لم نجد ولا وزارة فيها رؤية واضحة ويقول السيد الوزير في الثلاثية الأولى سأنجز وفي الثانية سأنجز بهذه الكيفية، أعتقد نحن سنواصل في هذه الأزمة الاقتصادية.

سيدتي الوزيرة، السؤال الأول المؤسسات العمومية منذ 2011 إلى يومنا هذا لم نجد لا رؤية في إصلاحها ولا في إعادة هيكلتها رغم أن العديد من المؤسسات كانت تمثل نسبة هائلة على مستوى الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة إلى تونس وأعطيك مثال بسيط جدا شركة التبغ والوقيد كانت بمفردها في 2008 تقدم 7% من الناتج ومداخلها تضاهي مداخيل السياحة.

على مستوى عدم وجود إجراءات محفزة للاستثمار في هذه الميزانية، السيدة الوزيرة، حتى الإجراء الذي قمتم به في خط تمويل ما يخص الفلاحة للأبقار سيستفيد منه نفس اللوبي في حين أن الفلاحين لن يستفيدوا من ذلك. لماذا؟ لأن الأزمة هيكلية في هذا القطاع وسأعطيك عملية حسابية بسيطة: البقرة اليوم عند الفلاح تأكل 50 دينار يوميا تنتج 30 لتر من الحليب يباع بـ 40 دينار و200 تقريبا 10000 على مستوى كل رأس بقر، هي خسارة للفلاح دون أن نذهب إلى مدخلات الانتاج الأخرى.

ضبط سعر الحليب بـ 1340 مليم هو خطأ ولماذا لم يقع ضبط السعر حسب الجودة؟ ويكون السعر الأدنى في حدود 1340 والسعر الأعلى في حدود 2060 لأنه يضاهي التكلفة، ماذا يفعلون السيدة الوزيرة اليوم؟ يضيفون الماء للحليب لكي يستطيع خلق التوازن.

لماذا لا نفكر في دعم الفلاح مباشرة على مستوى الأعلاف؟ كراء قطع أرض للاستغلال المباشر من صغار الفلاحين؟

أيضا على مستوى الصيد البحري لم نجد أي دعم لهذا القطاع.

على مستوى الصناعة السيدة الوزيرة، في كل ميزانية نرى محاولة لدعم الألواح الشمسية مرة 10 ومرة سنرفعها إلى 30 وربما نرجع الى 10 وهي لا تمثل إلا 20% من كلفة الإنتاج، لماذا لا يقع دعم بقية العناصر المكونة للطاقة البديلة وهو المحول الطاقي والمكثف وهما يكلفان نسبة كبيرة و80% من المشروع؟

على مستوى التجارة لأول مرة أسمع اليوم أن البطاطا لا تنقل من ولاية إلى ولاية عوض أن نراقب مسالك التوزيع ونلزم الفلاح بوصل من السوق المركزية فنحن نمنع نقل البطاطا من مكان إلى مكان وهذا خطأ.

على مستوى التهرب الجبائي سيدتي الوزيرة وأنتم اشتغلتم كمديرة عامة للتشريع الجبائي يقع التهرب الجبائي اليوم بالقانون، على مستوى الناس الذين يصدرون وعلى مستوى الداخل لماذا لا نفكر في إجراءات عملية لحوكمة هذا التهرب؟

أولا على مستوى القطاع الموازي أنا ضد القطاع الموازي تماما وعدم دمجه في الاقتصاد لأنه يدمر النسيج الاقتصادي للمؤسسات.

أولا، لماذا لا نربط القيمة المضافة عند التصدير بإمضاء الديوانة في البلد المستقبل للمنتوجات لماذا؟ لأنهم يضعون البضاعة في مخازن يأخذ الطابع في إطار الفساد ثم يطالب الدولة بالقيمة المضافة.

على مستوى الفوترة لماذا لا نعتمد فواتير موحدة من وزارة المالية وهذا سيحد من التهرب الجبائي لجميع المؤسسات وأيضا اعتماد "les caisses enregistreuses" التي ستقضي على كثير من الفساد داخل الناس المتهربين من الجباية وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة أمال المؤدب عن كتلة صوت الجمهورية لها ثماني دقائق.

السيدة أمال المؤدب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والفريق المرافق لها،

في تقديم رئيس الحكومة لقانون المالية 2025 والميزان الاقتصادي تبين أن في سنة 2025 عندنا تحديات كبيرة ورهانات اقتصادية واجتماعية يجب أن ننجح فيها وليس لنا أي خيار آخر إلا أن نصل إلى هدفنا وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بقوانين مشجعة للاستثمار وتهيئة مناخ مناسب له وللمستثمرين التونسيين وبالتشجيع على التصنيع وإعطاء الأولوية والامتيازات الجبائية للمنتوج الوطني لأنه لا يمكن أن نتحدث عن التعويل على الذات دون تدعيم فعلي للصناعة التونسية والاقتصاد الوطني.

في الحقيقة هناك مجهودات كبيرة لتكريس العدالة الجبائية وتدعيم القطاعات التي تعيش صعوبات هيكلية وتستوجب حلولا جذرية وليست ترقيعية للقيام بالإصلاحات اللازمة لتطويرها والنهوض بها.

عندما نتحدث عن دعم الموارد الذاتية للدولة تكريسا لسياسة التعويل على الذات كيف يقع تجسيمها على أرض الواقع؟ كيف نفعل مبدأ الأولوية للمنتوج الوطني والعديد من الفصول المقترحة في قانون المالية 25 يدعم توريد المنتوج العالمي الذي له مثيل في تونس بالتخلي على المعاليم الديوانية؟

وهل في الغاء المعاليم الديوانية على المنتوجات التي نصنع مثلها في بلادنا تشجيعا للمصنعين المحليين لدينا؟

سيدتي الوزيرة، كنت حاضرة في لجنة المالية وشاركت في النقاش حول العديد من الفصول وفي الحقيقة رغم تجاوبكم والمجهودات التي بذلتموها حتى نجد الصيغة الأفضل ولكن مع الأسف مازالت لم ترتق إلى تطلعات المواطن التونسي ولذلك سنقدم فيها تعديلات، ستقولين عندنا توازنات معينة وكل مقترح يمكن أن يخل بها ولكن هناك الأهم والمهم وثمة الحلول إذا وجدت إرادة لاتخاذها.

نحن في حاجة إلى تنمية مخزوننا من العملة الصعبة حتى يكون عندنا استقرار اقتصادي مع الاستقرار السياسي الذي نعيشه، لذلك لابد من استقرار جبائي حتى يشعر المستثمر بالأمان دون أن يفكر في إمكانية فشل مشروعه اذا تغيرت نسبة الضريبة بين سنة وأخرى وكيف سيقوم بدراسة الجدوى ويحتسب "le retour d'investissement؟" هل أخذنا بعين الاعتبار تداعيات الترفيع في نسبة الضريبة على الشركات وانعدام الاستقرار الجبائي؟ وماذا يمكن أن يمثل من عوائق لدفع الاستثمار؟

نسعى إلى استقطاب المستثمر الأجنبي وتصدير منتوجاتنا الوطنية وهذا ليس سهلا لأن تونس رغم جاذبيتها هي في منافسة كبيرة مع العديد من البلدان المجاورة والتي تقدم نفس المنتوج ولكن مع الأسف ليس بنفس الامتيازات.

سيدتي الوزيرة، شعار المرحلة البناء والتشييد ولا يكون البناء إلا بالاستثمار وانجاز المشاريع وخلق فرص عمل لشبابنا ودعم الشركات المنتصبة والحث على خلق شركات جديدة وهذا لا يكون إلا إذا توفر الاستقرار الجبائي وتكون لدينا أيضا تشريعات وإجراءات جريئة وثورية.

سنة 2025 لدينا تسديد الديون ما يقارب 25 مليار دينار متمثلة في أصل الدين والفوائد ولدينا أيضا اقتراض خارجي ب 6 مليارات دينار واقتراض داخلي 21 مليار دينار يجب أن نكون واقعيين فحتى ولو تمكنا من جمع 21 مليار دينار من الدين الداخلي سيكون على حساب تمويل الاستثمار.

في فيفري 2024 وقعت عملية تمويل مباشر لخزينة الدولة من البنك المركزي وكانت عملية ناجحة حقيقة ولكن ليست كافية ولذلك مقترح قانون يتعلق بتنقيح واتمام القانون عدد 35 لسنه 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي يمكن أن يكون حلا من الحلول لتوفير حاجياتنا من التداين مع إعادة توجيه المدخرات البنكية نحو تمويل الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي.

وهذا يساهم أيضا في تقليص العجز ونفقات الدولة على الفوائد بمليارات الدنانير وأريد أن أذكركم أنه في عام 2024 سددنا ما يقارب 7 مليار دينار نفقات الفائدة على ديون البنوك المحلية.

سيمكننا تنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي من تغطية التوجهات الاجتماعية لقانون المالية لسنه 2025 دون أن يؤثر سلبا على الاقتصاد التونسي من خلال الترفيع في الضرائب على الأشخاص وعلى الشركات وأعتقد أن هذا التنقيح ليس فقط ضرورة لإنقاذ الاقتصاد التونسي ولكن وسيلة لإعادة النهوض وتطور بلادنا بعيدا عن الاملاءات الخارجية وبعيدا على "FMI" وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم عمر بن عمر عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد عمر بن عمر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة والاطارات المرافقة لكم،

جلستنا اليوم تندرج ضمن مناقشة قانون المالية لسنة 2025 نريد في البداية أن نشكر جملة من الإجراءات التي وردت بقانون المالية هذا خاصة التي تمس الجانب الاجتماعي وذلك تناغما مع سياسة الدولة.

نفس الشيء نثمن تناغمكم وتفاعلكم الإيجابي مع أعضاء لجنتي المالية والنواب بخصوص العديد من المقترحات والتعديلات التي كانت في إطار المصلحة العامة.

لكن عندي السيدة الوزيرة بعض الملاحظات التي أريد أن أسوقها وتأخذها بعين الاعتبار في المرحلة القادمة منها خاصة ورغم المجهود المبذول من جميع الأطراف هنالك نقص في دعم الشباب على الاستثمار وخاصة أصحاب الشهاد العليا أو الذين زاولوا تكوينا في اختصاصات معينة خاصة في تمويل مشاريعهم والضبابية في الإجراءات التي تعيق هذا الشباب على الاستثمار.

السيدة الوزيرة، نطلب منكم السعي إلى تبسيط الإجراءات واحداث مخاطب وحيد أو مكتب خاص تقع فيه كل الإجراءات الخاصة بإحداث المؤسسات.

الملاحظة الثانية السيدة الوزيرة، هي بخصوص الطاقات البديلة تعرفين السيدة الوزيرة أنه خلال القانون المالية لسنة 2024 وخلال النقاش العام بين جميع الأطراف وبعد الاتفاق معكم وقع الترفيع في المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد اللاقطات الشمسية ويكون العمل بهذا القانون ابتداء من غرة جانفي 2025 الا أننا تفاجأنا خلال قانون المالية لسنة 2025 بإعادة تنقيح هذا الفصل وذلك باقتراح التخفيض في المعاليم الديوانية مع أن التخفيض لم يدخل بعد حيز التنفيذ السيدة الوزيرة نتساءل هنا كيف تم تقييم هذا الاجراء وعلى أي أساس قدمتم تنقيحه؟

هنا أستخلص أنكم في العام الفارط قبلتم هذا الفصل على مضض واستغليتم هذه الموافقة وقتها كمسكنات للمجلس وأجلتم دخوله حيز التنفيذ سنة 2025 أو أنه توجد أياد خفية تحرك هذا الملف وأرى أن هذا الاجراء السيدة الوزيرة يخل بصورة المجلس وصورة الحكومة ولا يعطي مصداقية للمستثمر سواء المحلي أو الأجنبي لأن الدول التي تحترم نفسها لا تصوغ قوانين على المقاس.

الملاحظة الأخيرة السيدة الوزيرة هي بخصوص الفصل 27 معدلا والفصل 36 من قانون المالية لسنة 2025، هنا مشكورين بخصوص تفاعلكم مع النواب داخل اللجنة وتنقيح الفصل 27 بالترفيع في الاعتمادات المرصودة من الصندوق من 5 مليون دينار إلى 10 مليون دينار سنويا وهذا برنامج على ثلاث سنوات.

لكن أشعر وكأنكم لا تعملون في نفس الحكومة لأننا السيدة الوزيرة حين نقرأ كل فصل على حدة نجده فصلا مهما ويعالج بالفعل إشكالا قائما لكن حين نقيم الفصلين سويا نجد فيهما إشكالا في إجراءات التطبيق لأنه من غير المعقول من جانب الدعم ومساندة صغار مربي الأبقار الذين يحاولون تعديل السوق المحلية ومعالجة النقص الموجود سواء على مستوى اللحوم الحمراء أو الألبان وفي نفس الوقت تقترحون تخفيضا جبائيا للحليب المجفف والزبدة وتحيين البنود التعريفية لبعض المنتجات الصناعية مع العلم السيدة الوزيرة هذا القانون موجود في حدود 3000 طن سنوي أعرف أنكم ستقولون لي هذا الاجراء مخصص للحليب الموجه للمقاهي والنزل لكن أعرف أيضا لن تتمكنوا من مراقبتهم خاصة مقارنة بالنقص الفادح الموجود لدى أعوان المراقبة والصعوبات التي تعترضهم في أغلب عمليات المراقبة.

هنا أحيطكم علما بأن هذا الإجراء يجعل المصنعين يتجهون إلى توريد الحليب المجفف والاستغناء على مربي الأبقار المحليين الذين ستدعمهم طبق الفصل 27 معدلا من قانون المالية باعتبار كلفة الحليب المجفف أقل من كلفة انتاج الحليب المحلي وهنا يصبح الفصلان متضادين.

وأخيرا نطلب التفاعل الإيجابي مع بعض المقترحات والتعديلات التي سنقدمها لكم في إطار المصلحة العامة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وبالإطارات المرافقة لها،

السيدة الوزيرة، كلنا يعلم أن الجانب الأكبر من ميزانية الدولة يعود إلى دافعي الضرائب، يعني المطالب بالضرائب يسدد ما عليه لكي يتمتع في المقابل بخدمات وهذه الخدمات هي في شكل ميزانيات وكل وزارة وأهدافها وبرامجها.

السيدة الوزيرة، سأتحدث عن الوزارات التي تصنع وتكون الكفاءات، نتحدث اليوم عن موارد ونفقات كبرى تنفق في تكوين الأطباء والمهندسين ولكن في الأخير نجد أن كفاءاتنا للأسف الشديد ولأنهم لم يجدوا الظروف الملائمة ولم يجدوا الوضعية والتأجير الذي يحفظ لهم كرامتهم، يسافرون إلى أقطار تستفيد من خدماتهم وهذه الأقطار عديدة وعدد المهاجرين من الكفاءات، الأطباء والمهندسين خلال السنوات الخمس الأخيرة قرابة الـ 40 ألف مهندس ونتحدث في الثلاث سنوات الأخيرة عن 6500 طبيب، كم يتكلف الطبيب والمهندس علينا كدولة في التكوين ليقدموا خدماتهم للدولة وفي الأخير يختارون الهجرة للخارج وهذا لا يمكن أن نصفه سوى بالإهدار للموارد البشرية وللكفاءات.

اليوم، نحن نقوم بتصدير الزيت ونصدر الطاقة ونصدر الملح وأهم شيء في بلادنا نراهن عليه وهي الأدمغة والكفاءات، نحن نقدمها مجانا لتستفيد منها دول في شكل هبة أو هدية.

السيدة الوزيرة، من المهم أن نتحدث في هذا وقد تحدثنا فيه وتعرضنا لموجة من النقد ولا مشكل في ذلك في سبيل بلادنا وفي سبيل مصلحة بلادنا، علينا أن نضع الإصبع على الداء.

السيدة الوزيرة، نرجو منك مدنا خلال السنوات الخمس الأخيرة بالنسبة إلى وزارة التعليم العالي والتي تكون الكفاءات من أساتذة جامعيين ومن أطباء ومن المهندسين، كم أنفقت عليهم الدولة وفي المقابل كم النسبة من هؤلاء الموجودين في بلادنا والذين يعملون ويفيدون البلاد فعلا لأن هذا مهم جدا، لأنه بات اليوم من الضروري أن تسترجع الدولة استحقاقاتها بشكل أو بآخر من هذه الكفاءات التي لا تستفيد منها الدولة في شيء وهذا المطلب حقيقة أعتبره من الأولويات لأن الأعداد كبيرة والتكلفة تفوق الخيال، فإلى متى هذا الإهدار وعندما نتحدث في هذا الموضوع فإنه من باب الوفاء لتونس.

نحن نعلم أن إطاراتنا وكفاءاتنا يؤمنون ببلادهم وهم أوفياء لها ويريدون تقديم يد المساعدة، لذلك بات الآن من الضروري أن نذهب في إجراءات موضوعية تحفظ كرامة وحق الكفاءات وكذلك تحفظ حق تونس فهذا البلد المنارة في المعرفة يجب أن يتقدم ولكن ليس مجانا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد عمار عيدودي

السيد الرئيس شكرا،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

سأتدخل في شكل احتجاج على هذه الميزانية من خلال مجرد مقارنة، وسيكون كلامي تعليق فقط لأنني لا أراه مختلفا عما قلته في السنة الماضية.

الميزانية بين سنة 2024 وسنة 2025 ليس هناك جديد على المستوى الإجرائي، وضعتمونا أمام سياسة الأمر الواقع وكأن نقاشنا سيكون نقاشا شكليا وحتى مقترحات التعديل التي سنتقدم بها هي مجرد مقترحات ترقيعية.

هذه الميزانية لم تراع حاجيات الشرائح الاجتماعية وحقوقها، فعلى مستوى التوزيع العادل وتحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة الجهوية لا نرى حضورا للجهات الداخلية واهتماما بها وحتى إن كان هناك اهتمام فهو ذر رماد على العيون وفي هذا الإطار، حتى لا أرمى بالجهوية، سأتخذ ولاية القصرين نموذجا عن الجهات المحرومة وأقول هذا في علاقة وزارة المالية ببقية الوزارات لأنها هي الوزارة التي تضخ التمويل أو الموارد المالية لهذه الوزارات لتكون حاضرة لتنجز على الواقع الاجتماعي ما يجب إنجازه.

فما ألاحظه في هذا السياق أن هناك غيابا تاما لكل الوزارات، على مستوى جهة القصرين معتمدية معتمدية، قرية قرية، بلدية بلدية، عمادة عمادة، ففي الصناعة هناك غياب كلي للقطب الصناعي لم نر تمويلا لإعادة تشغيل معمل الحلفاء، لتشغيل معمل الآجر، للمناطق الصناعية، القطب الصناعي غائب تماما.

المناطق الصناعية المبرمجة من ماجل بلعباس إلى فوسانة إلى حيدرة، إلى سبيطلة إلى سبيبة في كل المعتمديات غائبة، معمل الرخام الذي قتلته الدولة وكذلك معمل الماجور الذي يعد كارثة للسلطة، كارثة الدولة، 100 عائلة منذ أكثر من سنة لا يتقاضون أجرا وتم تكليف متصرف قضائي وينتظرون المطر، لعل السماء تمطر عليهم خبزا.

في أملاك الدولة، لا يوجد أيضا اعتناء، لا يوجد تمويل، لا توجد موارد لأملاك الدولة، لتحسن التصرف في الأراضي الدولية، في الأراضي الاشتراكية وفي أراضي الأحباس.

في الفلاحة، لا يوجد تمويل لإقامة السدود، لتوفير البذور، للترويج، للتخزين، الفلاح قتلتموه هو ينتج وأنتم تقتلونه بهذه الصعوبات التي تختلقها مختلف الوزارات.

التجهيز: غيابا كلي وتلاعب وملفات فساد في كل الطرقات في ولاية القصرين.

الصحة: حدث ولا حرج، المستشفيات الجهوية: سبيطلة، تالة، سبيبة متعطلة المستوصفات انتهت وأغلقت تماما.

التعليم: كذلك من الأدنى في الولاية تلاميذ ما زالوا يجلسون على الأرضية يا سيادة الوزيرة، أنا لا أتحدث عن المعاهد المبرمجة والمعطلة إلى الآن خمودة، سيدي سهيل، حيدرة، العيون وإلى غير ذلك.

التجارة: لا بد من انتداب أعوان يراقبون...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمود شلغاف غير منتم له أربع دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

تحية إكبار وإجلال للشعبين الفلسطيني واللبناني، تحت قيادة المقاومتين الفلسطينية واللبنانية الثابتة أقدمهم في الأرض والشامخة رؤوسهم في السماء.

سيادة الوزيرة، نظرا إلى الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، نتيجة عدة عوامل، فإن مشروع القانون المالية 2025 يعتبر في مجمله إيجابي بدءا بالتوجه نحو الاعتماد على الذات، حيث من جملة قروض تساوي 28,203 مليار دينار نجد كاقتراض خارجي 6,31 مليار دينار فقط والبقية اقتراض داخلي، مرورا بتعزيز مقومات الدولة الاجتماعية، كإحداث صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات للفلاحيات وصندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية وإحداث حساب خاص في الخزينة لضحايا حوادث المرور عندما لا يقع التوصل لمعرفة المسؤول عن الحادث أو عدم وجود عقد تأمين ساري المفعول وغيره، وصولا إلى تخفيف العبء الجبائي على الأفراد والشركات وإعادة إحياء المؤسسات العمومية كالشركة التونسية لصناعة الحديد، عبر دعم قدراتها التنافسية، لكن رغم هذه الإيجابيات، فإننا نلاحظ بعض الهنات فمثلا لإدماج الاقتصاد الموازي، الفصل 59 يقترح إحداث خط تمويل بمبلغ قدره 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لإسناد قروض لا تتجاوز 15 ألف دينار أي عندما نأخذ الحد الأقصى 15 ألف دينار وخط التمويل هذا، فإنه سيشمل 666 شخصا فقط وهذه تعتبر نسبة صغيرة جدا.

السيدة الوزيرة، هذه المبادرة يمكنها أن تخفض من عدد العمال في الاقتصاد الموازي لكنها لن تحدث نقلة نوعية هذه السنة، بمعنى تقليص نسبة الاقتصاد الموازي إلى أدنى درجاته، لهذا فإنه من الأفضل تكييف قانون المالية في إطار خطة رباعية أو خماسية مثلا، بالنسبة إلى دمج الاقتصاد الموازي نقول سنة 2025 سنسعى إلى تخفيضه بنسبة 5% أو 10% إلى أن نصل بالاقتصاد الموازي إلى حده الأدنى.

بالنسبة إلى الفصل 19 المتعلق بإحداث خط تمويل بمبلغ 20 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل لإسناد قروض دون فائدة لا تتجاوز 10 آلاف دينار، السيدة الوزيرة، أيضا عندما نحتسب الحد الأقصى 10 آلاف دينار سنجد أن 2000 شخصا يمكنهم التمتع بهذا القرض، وفي تونس النسبة المئوية للفئة الضعيفة ومحدودة الدخل تبلغ 25%. إذن خط التمويل هذا سيشمل عددا محدود جدا من هذه الفئات ولقد تعودنا في مثل هذه الوضعيات بالمحسوبية والمحاباة.

أيضا بالنسبة إلى الفصل 20 المتعلق بإحداث خط تمويل بمبلغ 5 مليون دينار لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، عندما نحتسب بنفس الطريقة سنجد بالتحديد 500 شخصا ورغم أن عدد المعاقين الحاملين لبطاقات الإعاقة يقدر بـ 422 ألفا.

إذن السيدة الوزيرة، إن ترجمة الفصول التي ذكرتها على أرض الواقع تتم بالانتقائية المبنية في بلادنا على الأقربون أولى بالمعروف، لهذا على مستوى الإجرائي علينا اتخاذ إجراءات واضحة.

بالنسبة إلى التهرب الجبائي، هذه الظاهرة ليست ظاهرة جديدة وفي إطار الحد من هذه الظاهرة يمكن مطالبة جميع البلديات، عدول الإشهاد بإعلام القباضة المالية التي تتبعهم بقائمة البيوعات التي تم القيام بها مثل الأراضي والعقارات والسيارات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية والإطارات المرافقة لها،

"لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، التغيير ينطلق من هنا ميزانية الدولة تعرض كل سنة في هذا المجلس حتى تكون هناك فرصة للشعب التونسي بأن يغير من ميزانية الدولة ويغير القوانين عن طريق النواب المنتخبين.

السيد رئيس الحكومة، تحدث في بيانه عن مناخ يشجع على الاستثمار وعلى إعادة النسيج الوطني الصناعي التونسي وتحدث كثيرا على التصدير إلا أن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 لا يمكنه تحقيق ذلك نحن سنويا كنواب السيدة الوزيرة، نتحدث عن ضرورة توسيع القاعدة الجبائية واعطاء فرصة أكثر للناس للاستثمار في تونس، لكن لم نر هذا هذه السنة فعوض أن نقوم بإصلاح جبائي ونحاول التخفيض من المعاليم الجبائية اليوم على الشركات فإننا نتمسك بمن يسددون المعاليم ليدفعوا أكثر أداءات.

لم أفهم السيد رئيس الحكومة يتحدث على التشجيع على التصدير وفي المقابل في ميزانية 2025 نجد أن الشركات المصدرة ستدفع مستقبلا ضريبة بـ 20 %.

ماذا قدمنا اليوم للتشجيع على الاستثمار السيدة الوزيرة؟ بالعكس ضغطنا أكثر على من يدفعون الأداءات كما ذكرت وهو في الأصل يعاني وهذا الترفيع سيزيد في نسبة التكلفة ويجعلهم "non compétitifs" في الأسواق العالمية.

قطاع الصناعة الذي تحدث عنه اليوم السيد رئيس الحكومة وقال علينا أن نعيد اليوم النسيج الوطني الصناعي، ماذا قدمنا للقطاع الصناعي؟ لم نقدم لهم تقريبا أي امتياز في قانون المالية 2025، هل من المعقول اليوم أن الصناعي يدفع السيدة الوزيرة مثل التاجر، هل من المعقول أن الصناعي يخضع لنفس نسبة الفائدة المركزية التي يخضع لها التاجر؟ نريد التشغيل والاستثمار الصناعي، الصناعي هو الوحيد الذي يؤمن مواطن شغل قارة اليوم في بلادنا.

هل من المعقول اليوم أن الصناعي يدفع أداءات على ثمن قطاع الغيار التي يستعملها ليشغل آلاته إلا إذا جلب هذه التجهيزات من "EUR.1" أي أننا اليوم مازلنا نتحدث عن "EUR.1"، أنا أعتبره استعمار اقتصادي اليوم في بلادنا، ما معنى أن اليوم إن قمت بجلب آلة من أوروبا فإنك تشتغل ولا تدفع سوى الأداءات بينما عندما تقوم بجلب نفس الآلة من الصين فإنك مطالب بأن تدفع عليها

جميع المعاليم وعندما تتعطل قطعة من قطاع غيار الآلة تدفع عليها أداءات أيضا، أعتقد أنه علينا أن نتخلى عن هذا اليوم في علاقة بالمواد الأولية وفي علاقة بقطاع الغيار.

نقطة أخرى السيدة الوزيرة، هل تم حماية الصناعي اليوم في الأسواق التونسية وأيضا ما هي الإجراءات التي اتخذناها حتى يصبح في منافسة عادلة مع ما هو موجود في السوق التونسية؟ اليوم هناك صناعيون يدفعون ضريبة على المواد الأولية ويدفعون ضريبة بيئية ويسددوا أداءاتهم ويأتي شخص يستورد نفس المنتوج من الخارج يكون كامل "fini" يدفع عليه 0% أداء وهذا موجود.

في علاقة بنسبة الضريبة على الشركات اليوم، تم الترفيع فيها إلى 20% وخلقنا فئة جديدة مبنية على رقم المعاملات وهو نظام أعتبره شخصيا غير عادل ولا يخلق هنا استقرار جبائي وليتم ترقيع الفجوة التي قمنا بها في الميزانية بـ 600 مليون دينار فإننا نذهب في إجراءات الفصل 32 تم الترفيع للمؤسسات بنسبة 20% ونضيف 3 % "CSS" وبعد ذلك نتحدث عن تشجيع الاستثمار لذلك من يشتغل اليوم في هذه الوضعية هل مازال سيفكر في توسيع شركته؟ لا أعتقد ذلك.

الشركة اليوم لا تستغل علامات تجارية أجنبية، هل من المعقول هذا اليوم؟ هؤلاء الناس قمنا بشيطنتهم وكأنهم أجانب وهم تونسيون هل من المعقول أن من يستغل اليوم علامة أجنبية يدفع 35% ونفس الشخص الذي يقوم بنفس النشاط يدفع 15% وبعد ذلك نتحدث عن منافسة عادلة فهناك من الشركات من توجهت إلى الخارج، هذه الشركات الموجودة في تونس بعلامات أجنبية لتشجع على السياحة ونحاول أن نوفر به قيمة مضافة فأغلب منتوجات النسيج الوطني تصدر بنسبة 80 % لذلك ما المشكل اليوم إن كانت شركات تستغل العلامات التجارية وتدفع نسبة 15% هناك من يعمل في دكاكين صغيرة 10 أو 15 دكانا يعملون بهم يجد اليوم نفسه في منافسة غير عادلة مع شخص يعمل بتونس.

قفة المواطن السيدة الوزيرة، ماذا قدمنا لقفة المواطن، لماذا لا يوجد اليوم دعم على منتوجات الاستهلاك اليومية، هل من المعقول اليوم مازلنا نتحدث عن "الياغورت" يدفع 19 %، الدقيق، الطماطم المعلبة التي يستهلكها المواطن لماذا لا يدفع 7 % ونخفض بعض الشيء في نسبة الأداء على هذه المواد ويكون إجراء موجه لقفة المواطن لدعم القدرة الشرائية للمواطن؟

القطاعات المعملية لتحويل المنتجات الفلاحية، لماذا لم تكن موجودة اليوم ضمن جدولة القطاعات الفلاحية، الفلاحة والحرفيين إلى غير ذلك، هؤلاء يقومون بتحويل المنتوجات الفلاحية إلى صناعات معملية، هؤلاء الناس يشجعون الفلاح على أن يبيع لهم منتوجاته.

نقطة أخرى تهم الفصل الذي تم إسقاطه في علاقة بالسيارات ذات محرك حراري، هذا الفصل عندما تم إسقاطه فإنه أربح الوزارة تقريبا 180 مليار وأعتقد أنه من الأولى توجيه هذه الأرباح للمواطن أنا لست مع ضم كل السيارات واعتبارها كلها سيارات حرارية بجميع أنواعها لكن مع السيارة المجهزة بمحرك حراري أن تخفض اليوم من الاستهلاك وبالتالي سنقترح إعادة نفس الفصل. هذا ما لدي سيدي الوزير شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي في فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزيرة ومرحبا بكامل الطاقم المرافق لك،

السيدة الوزيرة، في قراءتنا للتقرير وفي قراءتنا لقانون المالية، رأينا أن التحديات هي تحديات اجتماعية بامتياز وقد تحدثنا مطولا عن الدور الاجتماعي للدولة، لكن للأسف عندما أتصفح ميزانية وزارة الاقتصاد، أجد أن ميزانية التنمية الجهوية، بعد أن كانت 350 مليار أصبحت 300 مليار.

التنمية الجهوية تعني مشاريع قرب السيدة الوزيرة، تعني مشاريع تمس المواطنين، تعني مياه صالحة للشراب، تعني طرقات، تعني كهرباء وتعني ماء. من ناحية نقول أن لدينا دور اجتماعي وأننا بصدد تقريب الخدمات للمواطن ومن جهة نأتي لأقرب ميزانية تمس المواطنين في حياتهم ويتم التخفيض فيها.

السيدة الوزيرة، أدعو إلى مراجعة هذا، كل الميزانيات تطورت، إلا ميزانية التنمية الجهوية انخفضت بـ 50 مليار هذا غير مقبول وأرجو مراجعة هذه النقطة.

السيدة الوزيرة، تحديات أخرى اليوم يجب أن تكون في قانون المالية: التحديات البيئية، التنوع البيولوجي، التغيرات المناخية هذا لا يوجد بخصوصه شيء في قانون المالية.

نقطة ثانية، الطاقة السيدة الوزيرة، لا نجد دعما في الطاقة مع أننا ندعم الطاقة بـ 7 آلاف مليار في هذه الميزانية، تقريبا 10% من ميزانية الدولة التونسية تذهب اليوم للطاقة ولكن عندما نتصفح لا نجد دعما في الانتقال الطاقي، لا نجد دعم لتركيب الطاقة المتجددة لا بالنسبة إلى المنازل ولا بالنسبة إلى الأشخاص الذين يشغلون الناس في المعامل.

التحدي الثالث السيدة الوزيرة، هو تحدي فلاحي بامتياز، لقد تجاوزنا دعم الفلاحين والحليب والبقرة، التحدي أكبر من هذا السيدة الوزيرة، التحدي هو أمراض اليوم، التحدي نقصا في البذور وأعلمك السيدة الوزيرة أن العديد والعديد من الولايات اليوم لم تتمكن من زراعة البذور الممتازة لعدم توفرها وهذا ما سيتركنا في فصل الصيف دون بذور وهذا سيعود علينا بالوبال ونضطر عندها لاستيراد كميات من البذور، اليوم التحدي هو آفات الحشرة القرمزية ودودة القوارص هذه تحديات كبرى، اليوم قانون المالية بعيد على كل هذه التحديات، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق.

السيد النوري جريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

مشروع قانون المالية 2025 والجهات الداخلية هو عنوان المداخلة.

لم أصادق في السنة الفارطة على قانون ميزانية 2024 واعتبرتها ميزانية لا ديمقراطية ولا شعبية ولن أصادق أيضا على ميزانية 2025 لأني أعتبرها لا ديمقراطية ولا شعبية، بل إنها لا وطنية، كيف لا وهي تنبني أساسا على مص دماء دافعي الضرائب وتمعن في التنكيل بهم رغم مساحيق التعديل الجبائي الذي دبر على المقاس وكان ترقيعيا.

لن أصادق على ميزانية 2025 لأنها لا تعبر عن أهداف رئيس الجمهورية، الباحث في كل تحركاته عن إرساء مفهوم العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية ولأنها تدافع عن التوريد ولا تشجع المنتوجات التونسية، إهمال قطيع الأبقار وإعفاء المورد، إهمال قطاع صناعة الأدوية وإعفاء توريد الأدوية والحال أن 90% من الأدوية بالإمكان صناعتها وإنتاجها في تونس محليا.

ولأنها ميزانية بلا إصلاحات هيكلية ولأنها في قطاعات عديدة تفرض على المستثمر التونسي جباية منشطة وتعفي المستثمر الأجنبي في ميدان الألمنيوم، الأكياس البلاستيكية وغيرها، لأنها لا تراعي مطلقا المعطلين عن العمل وخاصة أصحاب الشهائد العليا الذين طالت بطالتهم والذين امتهنت كرامتهم إلى الحدود التي لا يمكن تحملها وعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها بكل شجاعة لتشغيل المعطلين عن العمل وخاصة من أصحاب الشهائد العليا، لأنها تقصي المعاقين وتحرمهم من حقوقهم الدستورية في المناظرات، لأنها تغفل عمدا تسوية وضعية الأساتذة والمعلمين النواب والمرشدين التطبيقيين والقيمين والمعلمين صنف أ3 والمساعدين الصحيين وهم بالآلاف في دولة تعاني مستشفياتها من نقص حاد في الإطار الطبي وشبه الطبي.

محليا، لن أصادق على هذه الميزانية الجبائية المجحفة غير العادلة والتي لا تراعي المناطق الداخلية وتزيد من مشاعر القهر والظلم والإقصاء والتهميش، تهميش يكاد يكون ممنهجا في المناطق الداخلية، بالخير من ولاية قفصة بلا خدمات ولا "CNAM" ولا "CNSS" ولا "CNRPS" ولا مكتب تشغيل ولا قباضة مالية، لا مركز شرطة ولا حماية مدنية، لا مناطق سقوية، لا مسالك فلاحية ولن أتحدث أبدا عن الملاعب والمنتزهات، بالخير معتمدية محرومة من حق العيش.

القطار ومياهها التي يجمع الأهالي أنها لم تعد صالحة للشراب، بوساعد وخزان مائها المقرف والذي يفرض على الأهالي أن يشربوا منه، السند وأريافها المحرومة من الماء، بياضة نموذجا.

السند ومشاريعها المعطلة والمستشفى الجهوي صنف ب الذي كاد يتقاعد قبل أن يشرع في تقديم خدماته، محطة التطهير بالسند اللغز دولة عاجزة عن توفير اعتمادات منذ عقود لأهالينا في السند، الضيعة الدولية المهملة 3 آلاف هكتار من عهد الاستعمار.

المناطق الصناعية المشلولة، المناطق المحرومة من الماء، هذه الميزانية الرابعة لك السيدة الوزيرة تعويل مطلق على الجباية، غياب الإصلاحات الهيكلية، إقصاء المناطق الداخلية. إلى أين وإلى متى يتواصل عدم الإصغاء والهروب إلى الأمام لأن ميزانية 2025 نسخة مطابقة للأصل من ميزانية 2024 مع تنويع في الأرقام، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحليم بوسمة غير منتم، له أربع دقائق.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة السيدة الوزيرة لك وللوفد المرافق،

نناقش اليوم مشروع قانون المالية، السيدة الوزيرة في ظل وضع اقتصادي أكثر من صعب يتطلب الإنقاذ وإعادة الإنعاش عبر إجراءات واضحة وعاجلة تهدف بالأساس إلى:

مرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تجاوز صعوباتها وديونها وتمكينها من آليات تمويل ناجعة،

التحفيز على استقطاب الاستثمار الأجنبي وفق إجراءات ضرورية لتنقية المناخ الاقتصادي والاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني لاستثمارات أجنبية كبرى، ذات مردودية عالية وقدرة تشغيلية كبيرة،

الحد من الضغوطات الجبائية والإدارية والبنكية المفروضة على المؤسسات لتمكينها من الترفيع في الإنتاجية ومضاعفة استثماراتها.

وفي هذا الإطار، السيدة الوزيرة، كان لا بد:

من التخفيض في الجباية على الاستثمارات المحلية والتصدير،

الإبقاء على نسب ضريبة جبائية قارة لتحفيز الاستثمار الأجنبي،

إرساء العدالة الجبائية بإدماج الاقتصاد الموازي وفرض إجراءات في هذا، لا الترفيع في الضريبة التصاعدية على الشركات وتطبيق الأداء على رقم المعاملات السيدة الوزيرة، لا على الأرباح لأن هذا سيزيد من تعميق الركود الاقتصادي ومن عدم تشجيع الشركات الكبرى على الاستثمار.

الترفيع في الضريبة على وكلاء السيارات سينعكس مباشرة ووجوبا على مزيد الترفيع في سعر السيارات عند البيع للمواطن وسعر السيارات في تونس يعد الأكثر ارتفاعا في العالم وفي هذا ضرب القدرة الشرائية للمواطن،

الترفيع في الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أيضا، لم يراع تقهقر المقدرة الشرائية للمواطن وارتفاع الأسعار وتراجع مستوى دخل الطبقة الوسطى وقدرتها على الادخار.

السيدة الوزيرة، العناوين الجبائية لقانون المالية الحالي لم يرافقها الترفيع في ميزانية التنمية وإيجاد حلول للاستثمار العمومي للدولة، في القطاعات الخدماتية وتطوير البنية التحتية وغيرها.

وأخيرا السيدة الوزيرة، قانون المالية أيضا لم يتضمن إجراءات تحفيزية للشركات الناشطة في الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر وتصنيع التصرف في النفايات وغيرها، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها دقيقتان.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا السيدة الوزيرة،

اليوم بالتحديد أردت الحديث عن شيء لم يتم ذكره في قانون المالية وفي ميزانية الدولة، مسألة الجمعيات التنموية المسندة للقروض الصغرى: يعلم العديد من المواطنين الذين منحتهم الجمعية التنموية المسندة للقروض الصغرى إشكالات في سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم بعنوان هذه القروض وذلك لعدة أسباب أهمها: ارتفاع كلفة التمويلات وتراجع مردود أنشطتهم في

سياق أصبحت مؤسسات التمويل الصغير هي المهيمنة على قطاع القروض الصغرى، رغم ارتفاع نسبة الفوائض التي تتقاضاها والتي تتجاوز 30% في مخالفة للقوانين المتعلقة بتوظيف الفوائض المشطة.

سيدتي الوزيرة، أردت الحديث عن هذه الجمعيات خاصة وأنه قد وصلتني مراسلة من الجمعية التنموية بالعامرة تقول أن الجمعية تمر بفترة صعبة تهدد باندثارها وهذا ما يشكل خسارة فادحة للجهة، لماذا؟ لأنها تعاني من عجز بقيمة 1200 مليون دينار تبعا لأسباب قاهرة. هل تعلمون ما هي هذه الأسباب القاهرة أم لا السيدة الوزيرة؟ أن القروض أسندت للفلاحين وهناك احتلال من الأفارقة جنوب للأراضي الفلاحية في العامرة والفلاحين عجزوا عن تسديد قروضهم لأن الأفارقة يعبثون بالأراضي وبوسائلهم الزراعية.

هل من الممكن التفكير في طريقة لإنقاذ هذه الجمعيات التنموية الصغرى ولإنقاذ الفلاحين خاصة وكما نعلم بأن الأسباب قاهرة تفوق قدرتهم على تسديد ديونهم، لذلك إن كان بالإمكان سن عفو أو بعث إجراءات من أجل الحفاظ على صغار الفلاحين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار، له ست دقائق.

السيد وليد حاجي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطار المرافق لها،

السيدة الوزيرة،

نحن في كتلة الأحرار، لنا بعض الملاحظات وبعض التساؤلات المتعلقة ببعض الفصول الخاصة بمشروع قانون المالية.

بخصوص الفصل 13 المتمثل في إحداث صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات: هذا الفصل السيدة الوزيرة، هل سيشمل العملة الفلاحيين، هل هو مقتصر فقط على النساء كما هو مذكور في العنوان ومشروع القانون، أم سيتضمن الرجال باسم العملة الفلاحيين أو العمال الفلاحيين؟ هذا التساؤل الأول، إن كانت الإجابة بلا، ففي هذا إقصاء للرجال.

في الفصل 14 السيدة الوزيرة، وكلامي يتعارض مع كلام الزميل عبد الرزاق عويدات عندما قال أن العمال غير مذكورين في مسألة النقل الفلاحي. هم مذكورون، السيدة الوزيرة في الفقرة 4 و6 و8 و10 من الفصل 14 تتكرر كلمة أو عبارة العملة الفلاحيين أربع مرات. إذا كان الجزء الأول في الفصل 13 لم يذكر العملة الفلاحين فهل هذا يعني أن القانون لا يشملهم؟ ثم نجد بأن نقطة النقل الفلاحي تشملهم، ومن هنا يوجد تضاربا السيدة الوزيرة ونريد توضيحا لهذه المسألة.

السيدة الوزيرة، الفصل 17 المتعلق بصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية، منذ سنة تقريبا يعيش الفلاح جائحة كبرى السيدة الوزيرة في علاقة بالحشرة القرمزية، دمرت كل الثروة أو معظم ثروة التين الشوكي فهو يعد علفا لماشية الفلاح وهو ستار وحماية لأرضه وعرضه ومنزله.

السيدة الوزيرة، هل أن هذا الصندوق يشمل التعويض لفلاح متضرر من الحشرة القرمزية في نقطتين: أولا، الضرر الحاصل في التين الشوكي فقد ذكرت لك منافع التيك الشوكي السيدة الوزيرة وهذه خسارة كبرى، ثم هل له مبالغ مالية أو سيتم توفير له مبالغ مالية تمكنه من تعويض هذه الثروة المهدورة؟ ثم السيدة الوزيرة، عبء ثقيل ألقته وزارة الفلاحة على البلديات، وزارة الفلاحة تتمثل في تكفل الخلايا الفلاحية بالمعاينة، ثم يقع تقديم الطلب للبلديات لإزالة ما تضرر من التين الشوكي وهذا عبء ثقيل على البلديات سيدتي الوزيرة، وهل يتضمن هذا الصندوق رصد أموال للبلديات لتتمكن من مقاومة هذه الآفة المتمثلة في الحشرة القرمزية؟

نقطة أخرى السيدة الوزيرة، انتقلت الحشرة القرمزية إلى أشجار الزيتون والفلاح اليوم يتساءل على نقطة السيدة الوزيرة، لم يطالب بأي تدخل عليكم بمدنا باسم دواء سنشتريه بأنفسنا أي أن الفلاح قد تضرر في التين الشوكي ثم سيتضرر في أشجار الزيتون، بصراحة عليك أن توضحي لنا السيدة الوزيرة هذه المسألة كما أطلب منك أن تطالبي وزارة الفلاحة بمدنا بدواء ليعتمد عليه الفلاحين في مداوتهم.

بخصوص الفصل 28 السيدة الوزيرة، إجراء لمساندة صغار مربي الأبقار، هذه نقطة جيدة رغم أننا طالبنا السيدة الوزيرة كذلك بدعم قطاع تربية الأغنام والحيوانات بصفة عامة، لأن نجاح قطاع تربية الأبقار يرتبط ضرورة بدعم التعاضديات الفلاحية ومجمعات الحليب التي تشهد أزمات حتى تتمكن من تجميع كميات الحليب في أفضل الظروف، صحيح هناك دعم من وزارة الفلاحة تقريبا على كل لتر 115 مليم ولكن هيكليا يجب أن يكون هناك دعم جديد السيدة الوزيرة، وعلى فكرة أنا سأتحدث عن المجمعات الخاصة وسأتحدث عن التعاضديات التي من المفروض أن تكون للفلاحين، اليوم هناك مستثمرين أصبحوا يستثمرونها لصالحهم الخاص ولقضاء شؤونهم.

السيدة الوزيرة، من الأسباب العميقة والأولى لتضرر قطاع تربية الأبقار هو الأعلاف التي تم توفيرها وهنا في كتلة الأحرار ندعو إلى ضرورة مراقبة كل مصانع الأعلاف، إذا كان لدينا برنامجا والدولة ستصرف لإرجاع قطاع تربية الأبقار إلى سالف عهده ولا يتم مراقبة قطاع الأعلاف هذا فإننا لم نفعل شيء السيدة الوزيرة، سأعطيك مثال في حاجب العيون لدينا مجمع حليب في 2019 ينتج 25 ألف لتر يوميا واليوم في 2024 ينتج 5000 و6000 لتر من الحليب، لقد مات معظم القطيع بسبب الأعلاف التي يتم توفيرها من شركة معينة لا داعي لذكرها.

الفصل67 السيدة الوزيرة أو الفصل 15: إحداث صندوق خاص، صندوق التأمين على فقدان مواطن شغل للأسباب الاقتصادية، السيدة الوزيرة، اليوم الدولة عاجزة على تشغيل العاطلين والمعطلين عن العمل لأسباب اقتصادية.

إذا هنا السيدة الوزيرة وبشدة وفي كتلة الأحرار، نقترح إحداث صندوق يدعم هؤلاء الشباب بمنح على الأقل يتم إسناد بطاقة علاج لأنه لا يوجد لديهم أموال لتلقي العلاج...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والسادة الحضور الكريم،

لقد تحدثنا بما فيه الكفاية في لجنة المالية على الفصول وتناقشنا فيهم وإن شاء الله سيكون إثرائهم في الجلسة العامة مع بقية السادة النواب، إلا أنه السيدة الوزيرة، على سبيل التذكير هناك بعض الأرقام مهمة يجب التذكير بها ألا وهي العجز المتواصل في ميزانية الدولة منذ سنوات، العجز في 10 مليون دينار في 2021، بعد ذلك 11 مليون دينار في 2022 و12 مليون في 2023 و11 ونصف في 2024 وفي القانون الجديد لسنة 2025 سيكون في حدود 9,8.

كذلك العجز التجاري أيضا من 12,8 سنة 2020 إلى 16,2 سنة 2021 إلى 25,2 مليار دينار سنة 2022 وفي سنة 2023 هو 17 مليار دينار وفي 2024 إلى حد أكتوبر ما يقارب 15,7 مليار دينار من العجز.

وهذا إن دل على شيء السيدة الوزيرة، فإنه يدل على الخلل الهيكلي في السياسة الاقتصادية والسياسية المالية للدولة التونسية وحسب ما رأيت في كل الإجراءات التي وردت في قانون المالية والتي وردت في قانون مالية السنة الفارطة والسنة التي قبلها فإنها لم تحل المشكل وحتى عندما سنعود في السنة القادمة وفي السنة التي تليها فإننا سنجد أنفسنا في نفس الإجراءات وفي نفس العجز وهذا هو الإشكال الكبير.

السنة الفارطة وجدنا ميزانية جاهزة وتعاملنا معها وهناك من النواب من صوتوا لصالحها وهناك بعض النواب امتنعوا عن التصويت عليها على أساس أننا سنجد هذه السنة اجراءات جديدة في الميزانية، لكن لم نجد الجديد السيدة الوزيرة، الميزانية من ناحية ضعف الاستثمار وضعف الأموال الموجهة للاستثمار التي هي اليوم في حدود 10% من ميزانية هذه السنة و1% من "PIB" نوايا الاستثمار الخارجي المصرح بها لدى الهيئة التونسية للاستثمار تشهد تراجعا.

لذلك أردت أن أقول هنا في مجمل الحديث بأن هناك خللا يتواصل من سنة إلى أخرى لكن الحلول التي تأتي في قانون المالية ليست إلا حلولا ظرفية.

من الناحية الاجتماعية، هناك بعض الإجراءات التي تبعث على الطمأنينة لأنها ترسخ الدور الاجتماعي للدولة لكن للتشجيع على النمو الاقتصادي الإجراءات التي وردت فيما يخص الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات هذه لا تعد حلولا إستراتيجية لواقع الاقتصاد التونسي، فعندما أرى أن العجز الطاقي المقدر بـ15,7 مليون دينار لحد شهر أكتوبر 2024 أجد أن 9,3 مليار دينار عجز طاقي أي الثلثين وفي قطاع الطاقة، لم نقم بإجراءات ثورية وبإجراءات من شأنها تغيير هذا العجز، فإن بقينا كل سنة نقوم بإجراءات التخفيض بـ 1% أو بنسبة 2%، فإننا سنصل سنة 2040 و 2050 دون أن نتمكن من فض العجز الهيكلي الموجود.

ثانيا، السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى الميزانية عامة وبخصوص النسب التي ذكرتها بقينا في هذا القانون كنواب كما يقال "صبابة ماء على اليدين"، لأننا وجدنا عديد الحالات التي لا نستطيع التحرك فيها ولا يوجد لدينا هامش حركة يمكننا من تجسيد ما أتينا من أجله لهذا المجلس.

لقد جئنا لهذا المجلس وكل واحد منا لديه هدف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بعد السنين العجاف، إذا لم نقم بإجراءات جديدة في قوانين المالية تكون بمثابة المنطلق للمخطط القادم، فإذا كان المخطط القادم الذي سنقوم بإعداده خلال السنوات القادمة سيكون بنفس هذه الآليات فإننا لن نخرج من هذا العجز الهيكلي ولن نقدم أي شيء للتونسيين، اليوم التحسن الطفيف في تغيير نسب الضريبة وغيرها قليل فإن الضريبة كبيرة جدا فاليوم 54 % من التونسيين يتقاضون أقل من 5000 دينار، 37% منهم يعملون كأجراء والبقية منهم المتقاعدين لو احتسبنا المتقاعدين الذين يتحصلون على جراية بـ 280 و230 دينار وهناك نسبة أخرى اليوم المترفهة نسبيا، زاد عليها الضغط الضريبي وستؤثر عليهم سلبيا ولهذا أردنا أن بتقييم للإجراءات المتخذة في السنوات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالجميع،

ماذا يعني إعداد ميزانية الدولة؟ هل المقصود إيجاد خطة مالية وتحقيق التوازن بين الموارد والنفقات فحسب؟ هل يجب اختزال هموم المواطن وحرقته أمام الدمار الحاصل في قدرته الشرائية في مجرد أرقام؟ أين نجد في هذه الميزانية حضور الإنسان والمواطن الذي يفترض أنه وبمجرد انضمامه إلى الدولة، أن يكون محميا ومحاطا بقوتها المعنوية قبل قوتها المادية؟

هل من معنى للمواطنة في ظل حرمانهم من أبسط حقوقهم في الصحة وفي الغذاء وفي التنقل وفي السكن؟

هل من معنى للمواطنة والشعور بالانتماء للوطن في ضوء غياب كلي للاستثمار وفي ضوء غياب تام للمناطق الداخلية؟

قانون المالية دون روح، يفتقد إلى الحياة ولا يعالج المشاكل الحقيقية، إنه مجرد مسكنات، لن تفلح في تحقيق قيم المواطنة.

إن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع أو قانون هو الإنسان ويبدو أنكم لن تنتهوا إلى ذلك.

ملاحظة تتعلق باستقالة البنك المركزي التونسي من مهامه أو على الأقل عدم قدرته على كبح جماح البنوك: لقد ترك المواطن أعزلا في مواجهة سطوة البنوك وسعيها اللامحدود إلى تحقيق أرباح مشطة وتحصيل عمولات دون وجه حق، ثمة قولة يهمني أن أذكر بها لرجل الأعمال الأمريكي المشهور فورد منذ 1930، تعتبر أنه من الجيد جدا أن الناس في أمتنا لا يفهمون نظامنا البنكي والنقدي لأنهم إذا فهموا ذلك، لقاموا بثورة غدا صباحا، فانتبهوا جيدا لمعضلة البنوك.

ملاحظة أولى، يجب تبني مقترح البنوك البريدية كسرا للنظام البنكي المغلق، هذا مقترح.

مقترح ثاني، لماذا لا يتم إحداث فرع بنكي في معتمدية دخيلة التوجان من ولاية قابس.

مشكلة أخرى وهي غلق فرع تجاري بنك بالزارات أبوابه، بعد أن تم دفع جميع المواطنين والموظفين والفاعلين الاقتصاديين إلى

الانخراط فيه وبعد أن حقق أرباحا طائلة ودفع قسرا بالمواطنين إلى التنقل إلى أكثر من 20 كم لقضاء شؤونهم المالية، لذا يرجى إلزام هذا البنك بالعدول عن هذا القرار وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، آخر المتداخلين بالنسبة إلى الحصة الصباحية، النائبة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها أربع دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

الحقيقة السيدة الوزيرة، لم أكن سأتدخل وكنت سأقدم مقترحاتي صلب الجلسة العامة فقط ولكن لدي أمانة، صوت الشباب ولا بأس أعتبر نفسي منهم، كيف نضيف فصل في قانون المالية ينص على:" يلتزم خريج الجامعات التونسية في مجالات الطب والهندسة والتخصصات التقنية العالية، الذين يختارون العمل في الخارج خلال السنوات الخمس الأولى بعد التخرج بتسديد 50% من تكاليف دراستهم الجامعية التي أتموها في تونس للدولة التونسية".

منذ نعومة أظافري أستمع لكلمة مجانية التعليم، فهل سنقوم الآن بـ "contre remboursement" سنطالبهم بها؟ هذه الأموال التي درسنا بها هؤلاء الشباب من يدفعها؟ أليست الضرائب، ألم يتم تدريسهم من أموال الضرائب والضرائب من يقوم بدفعها؟ أليسوا أوليائهم أي أنني أدفع للدولة لأن الدولة درستني وتفوقت ونجحت. ماذا وفرت لي الدولة التونسية كشاب؟ هل وفرت لي امتيازات، هل وفرت لي حوافز، هل تعهدت بأن توفر لي عمل عندما أتخرج من الجامعة؟

اليوم عندما أسافر في إطار بعثة وينهرون بتكويني الدراسي وبمؤهلاتي أرفض العمل بالخارج؟ السيدة الوزيرة، هؤلاء الشباب اليوم على استعداد بأن يدفعوا ضعف هذا إن أتيح لهم العمل بالخارج خاطر "Brain Drain" ألا وهي هجرة الكفاءات لن يقع محاربتها بإلزامهم بالدفع، بل بالعكس بتوفير الأرضية، بوعيهم بالمسؤولية، بإدماجهم في سوق الشغل، فالشباب الذين طالبت بطالتهم عشر وعشرين سنة عندما يقرر العمل بالخارج هل نطلب منه دفع أموال للدولة ولماذا الأطباء والمهندسين فقط، أي أننا سنعاقب قطاع معين؟ لماذا استثنينا الأطباء والمهندسين؟ أين بقية قطاع الصحة والأساتذة الذين يمثلون أكثر نسبة تهاجر للخارج والمعلمين؟ أنا أعلم أن المقترح لم يقع تقديمه من طرفكم ولكن أريد أن أعرف رأي سيادتك في هذا المقترح.

السيدة الوزيرة، نأتي إلى العقارات وإلى النسبة الموظفة على العقارات التي قلنا ستصبح حسب مقترح الوزارة 19% ولكن يتم إرجاء النظر في هذا كل سنة اليوم "il est temps de trancher" لا يجب أن تتأجل كل سنة.

بالنسبة لي وهذا تفكيري كسيرين المرابط وابنة كتلة الأحرار والعديد من الزملاء من الكتل الأخرى يشاطروني الرأي، اليوم من يشتري شقة بالمحمدية أو بفوشانة أو بالعقبة أو الزهروني أو في الملاسين ليس كمن يشتري "Paint house" في سكرة أو في المرسى، اليوم الضريبة يجب أن تكون تصاعدية، لنطبق نسبة 7% على العقار أقل من 500 ألف دينار و19 % لسعر العقار من 600 ألف دينار فما فوق، من يقدر على دفع 500 أو 600 يكون قادرا على دفع 19 % ولكن أن أشتري أنا شقة في الملاسين بـ 200 مليون ،يعلم الله كيف جمعت هذا المبلغ، تتحصل على نصيبك من الورثة من أبيك وتبيع أمك الذهب الذي لديها ويرهن الشخص نفسه لدى البنوك ليشتري الشقة وبعد ذلك أدفع 19%، بما أننا نريد العدالة الجبائية هناك العديد من المقترحات كرست العدالة الجبائية، لذلك نرجو الذهاب في هذا المقترح السيدة الوزيرة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نرفع الجلسة مؤقتا ونستأنفها على الساعة الثالثة لمواصلة النقاش العام.

(كانت الساعة الواحدة وأربعين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025

(كانت الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة.

الكلمة للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي عن كتلة لينتصر الشعب، لديه أربع دقائق.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في بداية كلمتي أعود للتوجه إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب، لأنني كنت قد طالبت منذ السنة الماضية بعقد جلسات تقييمية حتى لا نعود إلى مناقشة نفس النقاط ولكي نقوم بتقييم ما أنجزته الوزارات من تعهداتها، لأنها منذ سنة 2023 يتم ترحيل الالتزامات من ميزانية إلى أخرى حتى نتبين نقاط الضعف الحقيقية.

أعود إلى ميزانية سنة 2025 والتي كما قلت سابقا وأجد نفسي مضطرا لتكرار كلامي أنها كسابقاتها ونحن لا نزال ننتظر ميزانية حقيقية ميزانية تعكس روح الثورة، لأن الثورة كما يقول ابن جني، عندما نغير ترتيب كلماتها لا تخرج من نفس الحقل الدلالي ويجب أن تكون خالقة للثروة. وحتى تكون الميزانية خالقة للثروة مستجيبة لتطلعات شعبنا ومستجيبة لنص الدستور، يجب أن نركز على بناء الثروة.

لقد ورد في الميزانية بعض النقاط التي أعتبرها إلى حد ما إيجابية ومنها الإصلاح الجبائي وهو نقطة إيجابية ولكن أين ستذهب هذه المداخيل؟ هل ستخصص لتعزيز القدرة الشرائية التي اهترأت أصلا أم كان من الأجدى توجيهها نحو الاستثمار لأن الاستثمار اليوم يمكن أن يخلق الثروة غدا. كان ينبغي أن يتم توظيف الفارق في مشاريع تنموية حقيقية.

أعود إلى نص الدستور حيث ينص الفصل 16 على أن "ثروات الوطن ملك للشعب التونسي"، إلا أن ثروات الوطن إلى حد اليوم هي ثروات مهدورة، لم يتم إعادة استغلالها أو توظيفها في بناء الاقتصاد. سأعطيك مثالا المناجم في ولاية سليانة، رغم مراسلاتنا المتكررة، لم يتم استغلالها لدعم ميزانية الدولة.

الفصل 17 من الدستور ينص على أن "الدولة تضمن التعايش بين القطاعين العام والخاص وتعمل على تحقيق التكامل بينهما" لكننا لم نر في ميزانية هذه السنة جزءا مخصصا للاستثمار الفعلي.

يجب أن تعود الدولة إلى الاستثمار في الفلاحة، فهي القطاع الذي كان يمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي لو تم تطبيق برنامج إصلاح زراعي حقيقي.

إن الإصلاح الزراعي الحقيقي لا يقوم فقط على المكننة، بل يقوم على رؤية جديدة قادرة على خلق الثروة.

أين برنامج الزراعات المائية في تونس؟ هذا البرنامج قادر على حل العديد من المشاكل الاجتماعية ومنها مشكل التصحر وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

لو تم تطبيق هذا المشروع في ولاية سليانة فقط، لتمكنت تونس من تحقيق اكتفائها الذاتي، فما بالك لو طبقت في كافة ولايات الجمهورية؟

أما في مجال الصناعة فلا نجد أي استثمار في هذا القطاع رغم أنه يمكن أن يكون داعما للفلاحة وقاطرة للاقتصاد. إن ولاية سليانة إلى حد اليوم، يمكن تصنيفها على أنها "بور صناعي" حيث لم يتم تعويض صناعات الجيل الأول التي أنهكت ولم تعد منتجة لا في سليانة ولا في غيرها.

أعود إلى نص الدستور حيث ينص الفصل 22 على أن "الدولة تضمن للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم"، بالإضافة إلى الفصل 46 الذي يؤكد أن "العمل حق لكل مواطن ومواطنة وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه".

إلى حد الآن لم تتم معالجة إشكالية التشغيل الهش وهو التشغيل الذي ينخر الوزارات قبل القطاع الخاص من المعلمين النواب والأساتذة النواب وعمال الحضائر والحضائر الظرفية الذين أصبحت ظروفهم أقسى من القاسية. إضافة إلى هؤلاء هناك آلاف من أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل، متى يتم النظر إلى هؤلاء كثروة بشرية قادرة على النهوض بالاقتصاد؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي، لمدة ثلاث دقائق.

السيد ياسر قراري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرافقيها،

نعتقد أن تقييم قانون المالية يجب أن يتم انطلاقا من استحقاقات المرحلة وهذه الاستحقاقات تقوم على إرساء البعد الاجتماعي للدولة، التمسك بخيار السيادة الوطنية والتعويل على الذات، تحقيق العدالة بين الجهات ودفع التنمية والاستثمار.

سيدتي الوزيرة، هل تحقق ذلك في قانون المالية؟

نعتقد أن هذا القانون تضمن جملة من الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي أو التي تحمل عناوين اجتماعية، مثل صندوق العاملات الفلاحيات الذي نعتبره مكسبا لا بد من تثمينه، رغم المحاولات المستمرة لتشويهه في الأيام الأخيرة من خلال خلق هوامش مراجعة مجلة الأحوال الشخصية وغيرها، بينما نحن نسعى إلى ترسيخ حقوق المرأة.

كذلك هناك إجراءات تتعلق بالعفو الجبائي على جرايات الأيتام والعجز وصندوق التعويض عن فقدان مواطن الشغل ودعم صغار مربي الأبقار ومنح قروض لمنظوري مؤسسة "فداء" بالإضافة إلى قروض للعائلات ضعيفة الدخل دون فوائد.

في الحقيقة هذه كلها إجراءات مهمة لكننا نعتقد في محدودية هذه الإجراءات فعندما نقيمها، نجد أن المبالغ المخصصة لها تتراوح بين 2 مليون دينار بالنسبة لمؤسسة "فداء"، وصولا إلى 20 مليون دينار، فيما لا يتجاوز مجموعها 100 مليون دينار وهذا لا يمس شريحة واسعة من التونسيات والتونسيين.

في المقابل نلاحظ استمرار التمديد في برنامج التقاعد المبكر الذي رغم أهميته فإنه يأتي في إطار الخضوع لإملاءات صندوق النقد الدولي خاصة وأنه لم يتم اتخاذ إجراءات موازية تتعلق بالانتداب.

أيضا تعتمد الميزانية أساسا على الموارد الجبائية التي تقدر بـ 45.2 مليار دينار دون التوجه نحو تثمين الثروات الوطنية مثل الرخام والرمل الذي سيتم تصديره خاما والفسفاط والبترول.

كما أن إجراء مراجعة سلم الضريبة تم التراجع عنه فيما يخص الشركات من خلال المقترح الجديد الذي قدمتموه سيدتي الوزيرة، محدودية الإجراءات الموجهة لدفع الاستثمار وتحفيز المستثمرين للاستثمار في عموم تونس.

في مقابل هذا كثافة الإجراءات المتعلقة بالإعفاءات الجبائية بالقهوة والشاي واللاقطات الشمسية يعني قيمة هذه الإعفاءات أعلى بكثير من حجم الاعتمادات الموجهة للاستثمار أو لإرساء الطابع الاجتماعي للدولة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقتان للأستاذ ياسر قراري.

السيد ياسر قراري

شكرا السيد الرئيس،

كما أكدت سابقا في مقابل ضعف الموارد والاعتمادات الموجهة للاستثمار والموجهة في إرساء الطابع الاجتماعي للدولة، نجد تضخما في الإعفاءات الجبائية، حيث يصل مجموعها سواء في قانون المالية الحالي أو قوانين المالية السابقة إلى 6 مليار دينار.

نعتقد أنه لو تم توجيه هذه المبالغ نحو تحفيز الاستثمار في الداخل، لكان الأمر أفضل بكثير لأننا لم نر أي انعكاس لهذه الإعفاءات على واقع التونسيين أو على توسع قاعدة الاستثمار في البلاد.

كذلك يتواصل نزيف المديونية مع انقلاب في المعادلة باتجاه تخفيض الديون الخارجية لكن في المقابل نجد أن الديون الداخلية لا تزال ترتفع والمالية العمومية مازال حجم التداين فيها مرتفعا.

أعود إلى نقطة أخرى سيدتي الوزيرة وهي تطبيق ما صادق عليه مجلس نواب الشعب وكنت قد صرحت في السنة الماضية بأنه لن يتم تنفيذ ما صادق عليه مجلس النواب فيما يخص صندوق الإصلاح التربوي.

لذا، أدعوك سيدتي الوزيرة إلى تفعيل هذا الفصل الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب، خصوصا أننا نجد أن الحجة التي تم الاستناد إليها وهي مخالفة قانون الميزانية بأن الموارد غير مطابقة لتبويبها فنجد العديد من الفصول التي تم اعتمادها هنا

وأذكر تحديدا الفصل المتعلق بصندوق التعويض عن فقدان مواطن الشغل حيث أن موارده سيدتي الوزيرة غير مطابقة وتم جلب الألعاب وغيره وهو ما لا يتناسب مع التعويض عن فقدان مواطن الشغل، نفس الحجة التي تم اعتمادها السنة الفارطة في عدم تفعيل صندوق الإصلاح التربوي الذي نعتبره مكسبا وطنيا حقيقيا، لذا نرجو توضيح ذلك السيدة الوزيرة وتفعيل الصندوق. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السيدة الوزيرة وكل الطاقم المرافق،

عندما نناقش قانون المالية لسنة 2025، لا يمكن أن نغفل عن أهمية صياغة رؤية شاملة تتجاوز الأرقام إلى بناء اقتصاد يحقق الاكتفاء الذاتي وينافس عالميا.

إن القطاع الفلاحي وهو أحد أعمدة اقتصادنا يحتاج إلى إعادة تموقع استراتيجي من خلال تعزيز الترابط بينه وبين القطاع الصناعي بما يفتح أبوابا جديدة للنمو والابتكار.

اليوم نحن بحاجة إلى قرار جريء وهو التحول من استيراد التكنولوجيا الزراعية البسيطة إلى تصنيعها محليا.

اليوم من غير المقبول أن نستورد تكنولوجيا بسيطة في حين يمكننا تصنيعها بأنفسنا.

لذلك فإن أول ما يجب علينا فعله هو دعم الصناعات الفلاحية والمعدات الزراعية وبناء قاعدة فلاحية صناعية جديدة في بلادنا.

إن تصنيع المعدات الفلاحية محليا يجب أن يكون أولوية وطنية . هذا القطاع يمكن أن يتحول إلى محرك اقتصادي إذا ما تم توفير الحوافز المناسبة، مثل إعفاء الضريبة للمستثمرين في تصنيع المعدات، دعم برامج البحث العلمي والابتكار والتقنيات الجديدة، إنشاء شراكات مع القطاع الخاص لنقل التكنولوجيا وبناء خطوط إنتاج تنافسية، المضي نحو الصناعات التحويلية وخلق القيمة المضافة.

من غير المقبول أن نستمر في تصدير المواد الخام دون الاستفادة من قيمتها المضافة.

إن الاستثمار في الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية ليس رفاهية، بل ضرورة وطنية لذلك يجب علينا تأسيس مناطق صناعية مختصة في الصناعات الغذائية،

إنشاء صناديق تمويل موجهة للمشاريع الصغرى والمتوسطة في هذا المجال،

تسهيل التصدير عبر تحسين الخدمات اللوجستية وخفض كلفة النقل،

أيضا تحرير الشباب والفئات المهمشة من قيود الفقر ولن يكون هذا إلا بخطة اقتصادية تشمل الشباب والفئات الهشة وإلا ستكون أي خطوة منقوصة.

أيضا علينا دعم هذه الفئات من خلال برامج تكوين مستمرة في الصناعات الفلاحية والتحويلية،

توفير التمويل الميسر للمشاريع الناشئة،

تشجيع الابتكار وريادة الأعمال في القطاع الفلاحي.

هذا لا يكون إلا بإنشاء وكالة متخصصة في الفلاحة والصناعة يد بيد.

اقتراح إنشاء "وكالة الفلاحة والصناعة" التي ستكون مهمتها تنسيق الاستراتيجيات بين القطاعين لتحقيق التكامل،

تقديم الدعم الفني والتمويل للمشاريع الجديدة،

مواجهة العوائق الإدارية التي تعيق المستثمرين.

يجب علينا أن نضع خريطة طريق واضحة ومثلما يقول المثل "لازم نحضرو العلف قبل مانجيبو البقرة" وهذا المثال ينطبق تماما على وضعنا الحالي.

أيضا تحرير السوق وإلغاء القيود البيروقراطية وتعزيز المنافسة في السوق المحلية والتركيز على التصدير وتسهيل الوصول إلى أسواق عالمية من خلال اتفاقيات تجارية وتحسين جودة المنتجات الوطنية ومراجعة النظام الضريبي لتحفيز المستثمرين، بدلا عن زيادة الأعباء.

هذا هو مربط الفرس اليوم النظام الضريبي الذي يجب مراجعته، اليوم لدينا "IS+3" ونضيف عليه "IS+6" وهذا سيؤدي إلى تراجع صادراتنا وهذا أمر غير معقول. يجب علينا تحرير السوق وتعزيز الإنتاج في بلادنا، فهذا هو الحل الوحيد إذا أردنا ضمان استقرار اقتصادنا. إن الإنتاج يستدعي تشجيع الاستثمار ويجب علينا تقليل العبء الضريبي لدعم هذا التوجه.

نتفهم نظام "IS+21" نعرف الفجوة في الميزانية الفارطة لكن لا يجب أن يصبح هذا قانون ثابت للسنوات القادمة. اليوم بل يجب مراجعته اليوم "IS+15" مع 3 بالمائة الخاص بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات تعتبر كافية ولكن إذا قمنا بزيادتها أكثر، فسنوجه ضربة قوية إلى تصديرنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لكم. الآن الكلمة للنائب المحترم السيد ظافر صغيري، غير منتم له ست دقائق.

السيد ظافر صغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحا بالسيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

يهدف قانون المالية إلى توجيه السياسات المالية للدولة خلال سنة 2025 وبالتالي يجب أن يلعب دورا حاسما في تحفيز النمو الاقتصادي الذي يعد هاجسا مشتركا لنا جميعا.

فكل دولة ترغب في تجاوز أزماتها تحتاج إلى تحقيق نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 4 و5% أو 6% على مدار سنوات متتالية، حتى نتمكن من تقليص نسبة البطالة وزيادة عدد المؤسسات الاقتصادية وتحسين وضعنا الاقتصادي.

أرى اليوم أن المشكلة في قانون المالية شكلا هو غياب التشاركية مع مجلس نواب الشعب للأسف، كما أن القانون لم يصلنا في آجال معقولة وفي آجال تشاركية تبدأ اللجان العمل منذ الأشهر

الأولى من السنة، أي منذ شهري فيفري ومارس وأفريل ويكون هناك عمل مشترك لكي نعرف التصورات الكبرى ونطلع على رأي النواب ورأي الدولة ورأي الوزارة لصياغة قانون مالية حتى لا يكون هناك العديد من التعديلات عبر إضافة مقترحات التعديل التي ستحدث في الجلسة العامة أو فصول إضافية، الفصول الإضافية التي سيتقدم بها السادة النواب من المفروض أن تكون موجودة في البداية في هذا القانون.

الهدف الرئيسي من قانون المالية في اعتقادي يتمثل في تحفيز الاستثمار، دعم القطاعات المنتجة، تحسين مناخ الأعمال وإصلاح المالية العمومية.

تحفيز الاستثمار عبر تخفيض الضرائب على الأرباح خاصة للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة لتشجيع الاستثمار وتوسيع الأعمال عن طريق تسهيل الإجراءات المرتبطة بإحداث الشركات والحصول على التراخيص وتقليل البيروقراطية.

هنا أريد أن أقول أن تسهيل إجراءات تأسيس الشركات الأهلية، لم نجد إجراءات ملموسة في قانون المالية لدعم هذا التوجه باستثناء تخصيص 20 مليون دينار. لماذا لا يكون لدينا هدف رقمي واضح لإحداث عدد محدد من الشركات الأهلية؟ مثل 1000 أو 5000 شركة أهلية تمس مختلف القطاعات، لماذا 20 مليون دينار مجرد رقم مرمي وسط الميزانية لا يفي بالغرض.

كذلك تحفيز الاستثمار عن طريق تقديم الحوافز، تقديم حوافز مالية للمستثمرين في قطاعات محددة نركز عليها مثل الطاقات المتجددة والتكنولوجية.

العنصر الثاني هو دعم القطاعات المنتجة مثل الزراعة من خلال تحديث أساليبها وتوفير التمويل اللازم لاقتناء الآلات والمعدات وتطوير البنية التحتية الريفية.

أما في القطاع الصناعي فيجب دعم الصناعات التحويلية لتعزيز القيمة المضافة محليا وإنشاء مناطق صناعية.

وفي السياحة من الضروري الاستثمار في تحسين البنية التحتية وتنويع المنتجات السياحية وتعزيز التسويق للوجهة التونسية وهو ما لم نجده في قانون المالية.

النقطة الثالثة تحسين مناخ الأعمال، من خلال مكافحة الفساد. ماذا يوجد في قانون المالية يشجع على مكافحة الفساد؟ لا بد من تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في الإدارة وفي الجباية وتحصيلها.

حماية الملكية الفكرية هام جدا، حماية حقوق الملكية الفكرية لتحفيز الابتكار إضافة إلى تطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرقات والموانئ والمطارات، تحسين الربط بين مختلف المناطق وتعزيز التبادل التجاري. لم نر في قانون المالية ما يشجع على مثل هذا.

ومن هنا تأتي النقطة الأخيرة لإصلاح المالية العمومية عن طريق ترشيد الإنفاق العام، من خلال تقليص النفقات الجارية وغير الضرورية وزيادة كفاءة الإنفاق العام وإصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وتحسين العدالة الضريبية وهو أمر موجود في قانون المالية ولكن ليس بدرجة كافية.

إدارة الدين العام يجب أن تتم بشكل مستدام لتقليل العجز المالي.

هناك نقاط أخرى مثل دعم البحث والتطوير وتشجيع الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص فماذا يوجد في قانون المالية لتشجيع البحث والتطوير الذي يعد أساسا لأي اقتصاد لدولة تطمح للتقدم؟

كما أن تشجيع الاقتصاد الرقمي والبنية التحتية الرقمية وتشجيع التجارة الإلكترونية وتطوير الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية هي أمور غائبة في هذا القانون.

وأما النقطة الأخيرة فهي تعزيز التعاون الدولي من خلال توقيع اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

هنا أود أن أتحدث عن نقطة السيدة الوزيرة وهي أن لدينا العديد من الاتفاقيات التجارية الجيدة مع عدة بلدان لكن هناك بعض الأمثلة مثلا في مصر، هناك العديد من المنتجات التي نستورِدها منها والتي كان يجب أن نستورِدها من دول أخرى أعطي مثالا على ذلك مادة النشاء، حيث نستورِدها بـ 27 بالمائة من دول مثل الهند وتركيا والصين وأوروبا، لكن من مصر بـ صفر بالمائة فما الذي حدث السيدة الوزيرة؟ السعر العالمي للنشاء اليوم هو 400 دولار، لكن المصريين يقوم بيبعه لك بـ 500 دولار. هم يربحون في الضريبة من خلال الترفيع في السعر. وهذا مثبت عند المستوردين. يعني تم وضعها صفر بالمائة لغاية مساعدة اقتصاد بلدي لكن في النهاية، الذي يحدث هو أنني أدعم الصناعي المصري على حساب الصناعي التونسي الذي يستخدم النشاء كمادة أولية شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً. الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب مرة أخرى بالسيدة وزيرة المالية والطاقم المرافق لها،

السيدة الوزيرة، انتهت المهمات وتحدثنا مع الحكومة بكل وزرائها. تحدثنا عن الفساد وأفرغنا ما بجعبتنا وإن شاء الله لا يكون برنامج "فرغ قلبك".

السيدة الوزيرة، أعانك الله على هذه المهمة، أنت اليوم مسؤولة أمام الله وأمام الشعب وأمام هذا البرلمان وأمام السيد رئيس الجمهورية.

السيدة الوزيرة، أعانك الله ونتمنى من الله أن يحمي البلاد ويوفقنا واليوم نحن في سفينة واحدة، وأقولها بوعي، لا أتحدث عن أرقام ولا سياسة، بل سأتحدث باسم الشعب التونسي، سأتحدث عن الأمل دون صراخ ولا ضجيج ويكفينا نقدا رغم أن نقدنا بناء.

دعونا نتحدث باسم الشعب التونسي عما ينتظره، فالشعب التونسي ينتظر منا الأمل. وأتذكر كلمتين أسعدتني في خطاب السيد رئيس الجمهورية، حيث قال "العبور والبناء والتشييد"، والله، شعرت بقشعريرة وفرحت كثيرا، وأعيش على هذا الأمل.

هذا الأمل الذي يجب أن نتمسك به السيدة الوزيرة، نحن كبرلمان وكحكومة ورئيس جمهورية، من ينتظرنا؟ ينتظرنا المواطن البسيط، هذا المواطن الذي يعاني ولا يفكر في المشاريع أو العمارات، بل يفكر في قوت يومه وكيف سيدرس أطفاله في اليوم حتى مطلبية الشعب التونسي قد نقصت.

ليس في الأمر ما يثير الضحك لأننا نتحدث عن هموم الشعب التونسي، بالفعل الشعب التونسي يترقب منا السيدة الوزيرة، أن نعيد له ثقة. كيف سنترجمها؟ نترجمها من خلال سياسة الحكومة ومن خلال سياستك أنت، ومن خلال هذه الميزانية التي ينتظرها الشعب التونسي على أمل.

ولا تنسي السيدة الوزيرة، أننا نواجه أعداء يتربصون بنا وأنا البارحة دون أن أسمي أحدا، كنت أسمع أرقاما من لوبيات ومن بعض الأشخاص الذين كانوا سيرشحون لرئاسة الجمهورية، يتحدثون عن أرقام في الميزانية وكأننا نحلم وكأن الاعتماد على الذات كذبة وكأننا أعداء الشعب.

وهذا هو التحدي الكبير، التحدي الكبير السيدة الوزيرة الذي يجب علينا أن نترجمه. نحن في سفينة واحدة ونحن بالفعل نتمنى أن تنجح هذه الحكومة لأن في نجاح الحكومة نجاح تونس ونجاح شعبها وتحقيق آمال هذا المواطن الفقير الذي كنت أتحدث عنه.

هذا المواطن ليس لديه أحلام كبيرة، حلمه بسيط...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

التوقيت حدده رئيس الكتلة، نحترم ذلك، تفضل أستاذ فتحي رجب.

السيد فتحي رجب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، كلامي موجه إليك، إلى السيد رئيس الحكومة وإلى السيد رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد، نحن الآن نقول غايتنا الأساسية هي جمع الموارد وخلق النمو الاقتصادي وقطاع الفلاحة يساهم في ذلك.

إذا لم نعول على قطاع الفلاحة ونهتم به فإننا لن نتقدم ومرت علينا سنوات جفاف ثم منّ علينا الله بالأمطار وفرح جميع الفلاحين ونتأهب لموسم جني الزيتون، في بداية الجني سعر كيس الزيتون 200 دينار واللتر من الزيت 22 دينار وأصبح الجميع يعلقون آمالهم عليها حتى يقوموا بخلاص ديونهم.

لكن ما راعني إلا أن يصبح لتر الزيت بسعر 12 دينارا بينما كيس الزيتون أصبح بـ 90 دينارا بعد أن كان بـ 200 وتكلف جمعه على الفلاح 60 دينار، العامل يجني أكثر من الفلاح.

نحن الآن دخلنا في متاهة ولا نعرف ماذا سنفعل؟ صحيح نحن دولة ولكن إذا أصبحت الدولة تقمع الفلاح فهذا تقطعون الأمل لن يستطيع زرع الزيتون ولن يتم جمعه.

إذا لم يتم ضخ أموال كبيرة لديوان الزيت ويضع سعر موحدا فإن في شهر فيفري ومارس سيرتفع سعر زيت الزيتون ويصبح 22 دينار يعني يقبل ديوان الزيت ثم عندما يكون هناك فائض يطمئن الفلاح ويقف إلى جانبه، ولكن على هذا المنوال سندخل في إشكاليات كبيرة والفلاحون يعانون وهذا ليس حلا السيدة الوزيرة من فضلكم ايجاد حل.

مثلما حدث في التمور، الفلاح يتعب في جمع التمور ثم يقوم آخر ببيعها على 2 دنانير أو 3 دنانير ثم يبيعها في السوق بسعر 12 دينار. هذا غير مقبول ومن المفروض أن يقبل ديوان التمور بـ 4 و5 دنانير ثم يقوم بتعديل الأسعار.

هناك مشكلة أخرى، الشركات التي وقعت مصادرتها تواجه صعوبات كبرى ما يهمني هو المواطن الذي كان يعمل في هذه الشركات أصبح يواجه صعوبة في توفير لقمة العيش وهذا ليس حلا.

أرجو من السيدة الوزيرة أن تجد حلولا جذرية لأن هناك العديد من المواطنين الذين يعانون من قلة الموارد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد محمد ماجدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحباً بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

ومرحباً بكافة الحاضرين،

أولا في نقاش ميزانية 2025، أود أن أقول أن النقاش كان سطحيا إن لم أقل هزيلا. دقيقة لكل نائب وهذا قليل. كان من المفترض أن تكون أول الميزانية بحضور الغرفتين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات الأقاليم أن تكون النقاشات معمقة لكي نخرج من النمطية، ميزانية "copier-coller" على الميزانيات السابقة لم تراع التقسيم الجديد للبلاد التونسية إلى خمسة أقاليم.

الميزانية مسقطة من المركز إلى الجهوي ثم المحلي، أين البناء القاعدي؟ إلى متى تبقى أموال دافعي الضرائب المصدر الوحيد لتعبئة موارد الخزينة؟

الميزانية تقوم على الجباية ولا تضم أي استثمار أو عدالة اجتماعية أو جهوية ولم تحترم أهداف سيادة رئيس الجمهورية ودور الدولة الاجتماعي في البناء والتشييد.

أين العاطلين عن العمل في الميزانية؟ أين العدالة الجهوية؟ أين المعوقين؟ أين المستثمرين التونسيين داخل البلاد وخارجها؟ أين السيادة الوطنية والتعويل على الذات؟

الشركات الأجنبية تسيطر على البلاد في مجالات الطاقة، والبترول والمشروبات الغازية والأسمنت والرمل والخدمات ومكاتب الدراسات والوسطاء مع السفارات والفضاءات التجارية ووكلاء السيارات وغيرهم.

السيدة الوزيرة، أين هي جهتي في الميزانية؟ أين الحوض المنجمي قفصة؟ أين توزر؟ أين جندوبة؟ أين القصرين؟ أين قابس؟ وغيرها من الجهات الداخلية التي تساهم في الاقتصاد الوطني ولا تجد صحة، لا تعليم، لا نقل، لا مياه، لا فلاحة، لا شغل، لا استثمار، وهناك مشاريع معطلة منذ سنوات، البريد، الطرقات، الآبار، مشاكل عقارية، مناطق سقوية معطلة، مناطق صناعية مهجورة في المتلوي، الرديف، أم العرايس، وبقية المعتمديات.

موارد طبيعية غير مثمنة، البلديات عاجزة ماديا وبشريا، الأمن يعمل بدون معدات وبدون سيارات، منطقة حدودية بدون معبر

حدودي، وضع بيئي تعيس، لا مناطق خضراء، لا ترفيه، لا رياضة، وكل شيء متوقف في جهتي.

والحمد لله، أهلنا وناسنا في الحوض المنجمي يقفون بجانب وطنهم، ينتظرون أملا في ميزانية تنصفهم وتساعد في تحسين وضعهم.

سيدتي الوزيرة، نحن لا نطلب المستحيل، نحن نطلب حياة تليق بكرامة المواطن. شكرا جزيلا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الآن الكلمة للنائب المحترم السيد فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، عندما نتصفح قانون المالية لسنة 2025، نجد أننا نكرر نفس الخيارات التي كانت في سنة 2024، رغم المحاولات لخلق اصلاح جبائي جديد في توزيع المداخيل بين كل الفئات.

كذلك الإرادة المعلنة في دعم المشاريع الكبرى الخاصة التي فيها جدوى اقتصادية وبيئية، مثل مشاريع الانتقال الطاقي والمحافظة على الموارد المائية، لكن الاشكال هو من أين سنأتي بالموارد التي ستسمح لنا بهذا الإصلاح؟

السؤال الثاني السيدة الوزيرة، كيف سنتمكن من تغطية حاجيات الدولة التونسية من العملة الصعبة في إطار مبدأ التعويل على الذات خاصة أن الموارد الخارجية قد انخفضت من 48.2% في سنة 2023 إلى 32.9% في سنة 2024 من جملة موارد الاقتراض وبالنسبة إلى سنة 2025 ستكون في حدود 21.7%. هل سيتكفل البنك المركزي بإقراض الدولة هذا الفارق في العملة الصعبة لسداد أصل الدين وخدمة الدين الخارجي الذي يمثل قرابة 21 مليون دينار؟

لذلك السيدة الوزيرة، وجب مزيد دفع وتشجيع الاستثمار العام والخاص للحفاظ على مبدأ السيادة الوطنية والتعويل على الذات. فلا مجال لإعطاء الأفضلية والامتيازات للمنتجات المستوردة من الخارج على حساب منتجاتنا المصنعة والمنتجة محليا كما هو موجود في الفصل 29 الذي ينص على إيقاف العمل بالمعاليم الديوانية المستوجبة بالنسبة إلى الحوم الحمراء، لحوم الأبقار المبردة ولحوم الضأن المبرد. فمن الأولى مزيد دعم الفلاح والتخفيف عنه لتشجيعه على عدم التفريط في القطيع وتحفيزه على مواصلة الإنتاج.

كذلك بالنسبة إلى الفصل 30، من غير المعقول وضع امتيازات للأدوية الموردة التي لها مثيل مصنوع محليا وذلك من خلال إيقاف العمل بالأداء على القيمة المضافة وبالإعفاء من المعاليم الديوانية وذلك بتعلة المساهمة في تحسين السيولة المالية للصيدلية المركزية التونسية ومساعدتها على الإيفاء بتعهداتها تجاه المزودين الأجانب.

ورغم أنه كان من الأجدر تسهيل الإجراءات للمصنع التونسي وتخفيف عبء استيراد المواد الأولية خاصة أن هذه الصناعة متقدمة في البلاد التونسية وهي صناعة حيوية وتساهم في تقليص نسبة البطالة حيث تشغل في حدود 10 آلاف موطن شغل مباشر وتمثل محرك فاعل في عجلة الاقتصاد الداخلي.

وأقترح بدلا من هذا الفصل للخروج بالصيدلية المركزية من الأزمة التي تمر بها حاليا، أن يتم تعديل الأسعار والبيع بالسعر الحقيقي، مع إبقاء الدعم فقط للأدوية التي ليس لها مثيل في تونس أو الأدوية باهظة الثمن ولا ننسى أيضا الفصل 31 من قانون المالية وغيره.

السيدة الوزيرة، نحن نعمل على إيجاد موارد جديدة لميزانية الدولة وهذا لا يتم إلا من خلال خلق الاستثمارات وتشجيعها والوقوف إلى جانب المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية، إلى جانب تعزيز حوكمة التصرف في مختلف الموارد العمومية غير الجبائية وتوخي العناية اللازمة لاستخلاصها.

وعليه يجب العمل على خلق آلية واضحة للتعامل بين كافة الوزارات والهياكل المتدخلة لاستخلاص الديون العمومية ورقمنة المسار المتعلق بالخطايا والعقوبات المالية. شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن الكلمة للنائب المحترم، السيد حسن الجربوع، عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

كنا قد تحدثنا سابقا عن أنه اما أن نكون دولة تلحق بركب الدول المتقدمة أو نبقى طيلة حياتنا دولة نامية بمثل هذه القرارات الترقيعية والفصول التي نراها اليوم.

السيدة الوزيرة، طرحت عليك سؤالا صلب اللجنة ولم أتلق جوابا واليوم أطرح نفس السؤال مرة أخرى بصيغة مختلفة لعلنا نجد جوابا لأننا سنصادق على الميزانية وسنصوت عليها على الأقل نفهم ما هو موجود.

فيما يتعلق بالفصل 34 والذي جاء معدلا الان الفصل36. تحدثتم عن تخفيف الجباية على الحليب المجفف. ونصصتم في شرح الأسباب على الأمر الحكومي عدد 2605 لسنة 2015 المؤرخ في 29 ديسمبر 2015.

رجعنا إلى هذا القانون وعند قراءته نجد أن مسحوق الحليب الموجه لتصنيع الحليب المجدد معفى من المعاليم الديوانية، كما هو الحال مع الأداء على القيمة المضافة يعني صفر والمعاليم المستوجبة 0 يعني منذ 2015 لا يوجد أداءات على الحليب المجفف، ولكن الحصة السنوية هي 2000 طن.

نريد أن نفهم شيئا، وفقا لهذا القانون هل نريد فتح السوق أمام كل من يريد الاستيراد وعندها سيتم خلط المزيد من الماء للحليب ألا يكفي أن "mouillage" الحليب الآن 20 بالمائة ماء والسيدة وزيرة المالية تدعم الماء بمبلغ 74 مليار سنويا، ما هو الاجراء الذي ستتخذه الوزارة إما أن نحسن في الجودة أو سنواصل بهذا الاجراء؟

النقطة الثانية، في الجدول المرافق مسحوق الحليب الموجه لتصنيع الحليب المجدد، رقم التعريف الجديد وهو 040221 نجد معه 040210 هذا الرمز ماذا يتبع بالضبط؟ والحليب المجفف الموجه لصناعة الحليب المعاد تركيبته ما معنى؟ نريد أن نفهم بعض المصطلحات حتى نكون على بينة من الأمر عند المصادقة وبالنسبة لي كعضو في لجنة الفلاحة، أرى أن هذا الفصل يمثل ضربة قاضية للفلاح.

في الجدول السابع نفس الرمز 040210 يتغير الاسم ويصبح مسحوق الحليب وليس الحليب الموجه، في نفس الجدول نصادق على شيء جديد وفي الجدول عدد 7 نجد التسمية قد تغيرت ورجعنا لمسحوق الحليب. مما يثير العديد من التساؤلات.

النقطة الأخرى تتعلق بهذا الفصل الذي ينص مجددا على 040210 بما معنى أننا نتحدث عن تخفيف الجباية على الحليب منذ 2015، فقد تم تخفيف هذه الضرائب على الحليب المجفف فهل نريد فتح السوق لمن يريد جلب الحليب؟

نقطة أخرى حول الحليب المدعم الدولة تدعم الحليب بمبلغ 1340 ولكنه يذهب إلى مصانع الياغورت وهي سوق غير مدعمة وتخرج منتوج غير مدعم وهذه أيضا نقطة استفهام أخرى.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة إذا كنا نريد تطوير قطاع الألبان، بالنسبة إلى الفصل 27 والفصل 34 دعمتم الفلاح بطريقة أخرى وتوجهتم للاستيراد ونحن لدينا مقترح تعديل أن نتوجه نحو الاستيراد وفي دعم الفلاح لأننا رفعنا شعار التعويل على ذواتنا يجب أن نعول على ذواتنا وإذا شجعنا الفلاح الأجنبي وأخذنا كل شيء من الخارج هكذا نحكم على الفلاح التونسي بالإعدام.

قبل أن أنسى القانون 2015 إذا كان لدينا حقا نقص استراتيجي نتوجه نحو الحليب الطازج ونجلب 10 مليون لتر بدون أداءات ونعد مخزون استراتيجي عند وزارة التجارة ووزارة الفلاحة تتوجه لدعم الفلاحين لكي يقف من جديد وينتج الحليب وفي سنتين يمكن أن نصل إلى الاكتفاء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

تضمن قانون المالية لسنة 2025 عديد الاجراءات الإيجابية كالتمديد في برنامج التقاعد قبل بلوغ السن القانونية كذلك احداث صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات، صندوق خاص للتأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة على الجوائح وأيضا فتح حسابات بالعملات وهذا سيساعد الشباب كثيرا في "freelance" ويمكن أن يفتح لهم أبواب الشغل.

هذه لمحة عامة لكن لم نجد في هذا القانون النظرة الجديدة والمعمقة أكثر للأسف واعتقدت أننا تجاوزنا المرحلة التي نشرع بها للعائلات حين نتحدث عن التخفيف من الجباية في القهوة والشاي وفي اخر الجملة نجد: "والأشخاص المرخص لهم من قبل الوزارة المكلفة بالتجارة" والأشخاص معروفون ثلاث أو أربع عائلات الذين يستوردون القهوة والشاي.

لما لا نفتح الباب لكل من يستطيع الاستيراد سواء عشرة أطنان أو خمسين طنا لقد تركنا الإجراءات الأكثر جدية وركزنا على من يجلب الشاي والقهوة.

في نفس الإطار أرجع مجددا إلى مادة الحليب، اليوم هناك مشروعا لدعم إجراءات مساندة صغار مربي الأبقار سيدي الرئيس سنعطي 10 مليار لشراء أبقار أو الأراخي والأرخي هي البقرة الصغيرة وإن حسبنا سعر البقرة بـ 5 آلاف دينار سنتحدث عن 2000 بقرة في حين أننا خلال العشر سنوات الفارطة خسرنا 180 ألف بقرة منتجة من قطيعنا حسب جمعية منظومة الألبان ونعرف أن هذا يمكن أن يزعج الوزارة وها أنتم تنظرون إلي بانزعاج لكن هذا هو الواقع، أنا خسرت 180 ألف بقرة لأعطي 10 مليار حتى أوفر 2000 بقرة من ناحية أخرى ماذا سنفعل؟ في تونس لدينا معمل واحد وآلة واحدة تنتج 50 ألف لتر من الحليب البودرة في اليوم.

كان لك الحق سابقا في 2000 طنا في العام سنرفع لك السقف وقم بجلب ما شئت فالمال موجود والخير موجود ولا خوف من الفقر وماذا بشأن الفلاح؟ لقد خصصنا له 10 مليار لجلب 2000 بقره لتحسين ظروفهم.

كذلك لم نلتفت إلى الرياضة وكم من متخرج من معاهد الرياضة دون عمل سيدي الرئيس، لماذا لم نفكر اليوم في أن تدعمهم "BTS" أكثر وتساعدهم لبعث قاعات رياضة في كامل تراب الجمهورية؟

ولم نفكر في أن نخفض لهم الأداءات والضريبة الموجودة ولم نفكر في صغار الفلاحين الذين يستغلون 80% من المستغلات الفلاحية وهم 10% من جمله التمويلات وأكثر مؤسسه تمولهم هي "BTS" مشكورة، إذن لماذا لا نحفز البنوك الأخرى أكثر مثل "BNA" حتى تتوخى نفس هذا المنحى وتمولهم، نود أن نشجع الشباب أكثر فأبناؤنا اليوم يلقون في البحر وأغلقت الأبواب أمامهم ولا نرى سوى الأداءات والله هذا ما تجده في القانون ككل سيدي الرئيس: يتولى، يتعين، يحدث، يوقف، يخصص، تضاف، هذا قانون المالية نريد إجراءات أكثر جدية فقد تطورنا ولا بد أن نتقدم أكثر وقد فرحت بزملائي الذي يتكلمون ويوصلون صوت الشباب أتمنى أن تأخذوا ذلك بعين الاعتبار ولا تكون النتيجة في الأخير بإجابة مكتوبة ومجهزة مسبقا مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد نجيب عكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

نناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 25 صحيح أن هذا القانون تضمن في محتواه مقومات الدولة الاجتماعية في علاقة ببعض الفئات الهشة، دعم الادماج المالي والاقتصادي للعاملات الفلاحية، التشجيع على التثمين الاقتصادي وحماية وادماج المعاقين، إعفاءات جبائية للتشجيع على إعادة تجديد وتطوير قطيع الماشية خاصة مربي الأبقار ومقاومة تهرب الجبائي.

هذا تقريبا ما ورد في القانون لكن ما يعاب على هذا القانون هو افتقاده لفصول وبرامج حقيقية لفئات تنتظر تكريسا للعدالة الاجتماعية وهنا أخص خاصة فئة خريجي الجامعة التونسية من

طالت بطالتهم لأن الدستور التونسي ينص في فصوله 13 و16 و46 على حق المواطن التونسي في الشغل وخاصة أن هذا القانون وما سبقه من قوانين طيلة عشرية فارطة لم يضمن حقوق هذه الفئات ولم تترجم هذه القوانين المالية المتتالية الاستحقاقات والشعارات التي نادت بها ثورة الحرية والكرامة الوطنية أولها الحق في الشغل خاصة لهذه الفئة ولعل آخر إحصائية للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني تشير إلى أكثر من 600 ألف وهذه معضلة حقيقية لابد أن تسهر وزارة المالية والحكومة على إيجاد حلول جذرية لهذه المعضلة ونحن في مقترحات التعديل سنتقدم بمبادرة في هذا الشأن.

لابد أن يكون هذا القانون ترجمة حقيقية لاستحقاقات الشعب في الصحة والتعليم وغيرها والتنمية الجهوية العادلة أيضا لم يتضمن هذا القانون إعادة هيكله ودعم الضيعات الفلاحية الدولية التي نراها تقريبا قد شملها الفساد والافساد طيلة سنوات، أيضا كان المفروض أن يتم ضبط برنامج لضمان تزويد السوق بالمنتوجات الفلاحية خاصة مراقبة مسالك التوزيع وأن يتم دعم الفلاح لا أن يتم التضييق عليه ربما ما وقع اتخاذه من إجراءات زادت من تعميق أزمة السوق ووصول البضائع الى المستهلك فكان المفروض أن نشجع الفلاح على مزيد من الإنتاج لا أن يتم التضييق عليه.

في المجال الصناعي أيضا نرى ضعف الاستثمارات في هذا القانون وخاصة أن شركة فسفاط قفصة هي أكبر ربما مصنع كان المفروض العمل على إعادة هيكلتها وتطويرها وتجهيزها ونقل الفسفاط.

أيضا في المعامل الكيمياوية خاصة توفير المواد الزراعية الكيميائية الأساسية للقطاع الفلاحي الذي يشكو الى حد الان من ضعف هذه الموارد.

أيضا دعم البحث العلمي وتطوير هياكل البحث العلمي وخاصة تثمين الكفاءات التونسية من الدكاترة والكفاءات وتشجيع الاستثمار للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والابتكار خاصة وضع استراتيجية للنهوض بالشركات الأهلية أيضا والزراعية.

جهويا السيدة الوزيرة، نطالبكم بإحداث فروع بنكية بكل من معتمديتي سيدي عيش وزانوش لأنها معتمديات فلاحية وأيضا احداث فروع للقباضة المالية بزنوش لأن هذه المعتمديات فلاحية وتتطلب تطوير المعاملات المالية في هذه المعتمديات الزراعية من...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فوزي الدعاس غير منتم، له ست دقائق.

السيد فوزي الدعاس

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للزملاء المتدخلين،

بداية تحية للمقاومة في فلسطين ولبنان واليمن والعراق وسوريا ولكل المقاومين الذين يملؤون العالم ضجيجا ضد الصهيونية.

السيدة الوزيرة، إن دراسة أية ميزانية لا يعتمد على الشعارات المرفوعة والأهداف المرسومة بقدر ما يعتمد على فعلها في الواقع المأزوم وخاصة ان كانت تعتمد نفس الاليات التي قامت عليها الميزانيات السابقة فلا ننتظر نتائج مختلفة من معطيات ظلت هي نفسها.

بين المطالب الشعبية والتوجهات الكبرى للحملة الرئاسية التي رسمت هدف البناء والتشييد عبر بناء اقتصاد وطني يقطع مع نظام الريع وميزانية لم تقدم آليات تجسيد هذا المطلب الملح على أرض الواقع.

تزيل هذه المطالب يتطلب أرقاما واعتمادات وبرامج، ولكن المقاربة المثلى تتطلب نفسا استراتيجيا استشرافيا وهذا ما أفتقده في مشروعكم هذا هل في اعتقادكم أن ميزانية 2025 ستقلص من معدلات البطالة والفقر وترفع من المقدرة الشرائية؟

السيدة الوزيرة، أعتقد أن ميزانية 2025 لا تختلف عن سابقاتها من الميزانيات لأنها ترفع نفس الأهداف والعناوين ككل سنة، النمو الاقتصادي، تحسن نسب النمو، تشجيع الاستثمار، ادماج الاقتصاد الموازي ومحاربه التهرب الجبائي.

لكن النتائج في السنوات الفارطة كانت دون المأمول وكنا قد طالبنا في جلسات سابقة بعقد جلسة تقييمية للنظر فيما حقق ورصد النقائص قبل الانطلاق في نقاش الميزانية الموالية، لكن لا استجابة لأن الدولة مازالت تعتمد على سياسه الاقتراض حيث أن حجم الدين العام سيبلغ 167.4 مليار دينار وسيمثل80.4% من اجمالي الناتج المحلي، لأن نفقات استخلاص الدين العمومي تجاوزت 18 مليار وهي ميزانيه تمثل أضعاف ميزانية الوزارات والقطاعات الحيوية حيث أنها تعادل 4.5 مرات ميزانية الصحة في دولة صار لزاما عليها أن تدرك أن الانسان أثمن رأس مال.

لأنها ميزانية التشجيع والتعويل على الاستثمار الخارجي مقابل ضعف الاستثمار العمومي دون التفكير جديا في عودة الدولة كمستثمر للمضي قدما نحو إرساء اقتصاد منتج.

لأنها ميزانية التقشف والاصلاحات الهيكلية والسياسات النيوليبرالية، لأنها ميزانيه تؤكد على المحافظة على دعم المواد الأساسية في المقابل نلاحظ اختفاء العديد منها من السوق وصعوبة الحصول على مواد أخرى على غرار الزيت المدعم الذي صار شبه مفقود، لأنه حين سعرت وزارة التجارة سعر البطاطا فقدت من السوق وكل ما يسعر يفقد أو يختفي، لأنه وببساطة لم أجد فيها انتظارات وامال وطموحات أبناء شعبنا في كل شبر من تونس وخاصة في الحامة والحامة الغربية.

السيدة الوزيرة، هذه الميزانية لا تعيد لأبناء الحامة حقهم في صحة شعبية في ظل وضع صحي خانق في مكان يسمى زورا مستشفى محلي ولا تكسر دوامة الإحباط التي خيمت على شبابها الذي طالت بطالته واختنقت مواهبه في ظل غياب الدولة.

في تجارب مقارنة على غرار جزيرة هوكايدو اليابانية حولت مناطق غير منتجة بالمرة مع ظروف طبيعية قاسيه الى مناطق هي الأولى في الإنتاج الفلاحي في المقابل يتم اهمال الحامة بمقدراتها الطبيعية من مياه جوفية حارة وأراض يمكن أن تكون خصبة فمتى يتم وضع برنامج جدي للنهوض بالقطاع الفلاحي هناك مما من شأنه أن يساهم في تعزيز الأمن الغذائي تونسي؟

ختاما السيدة الوزيرة، أتوجه من خلالك الى السيد رئيس الدولة والى السيد رئيس الحكومة، ان الاقتصار على الإدارة وتسيير الأمور من سنة الى أخرى بمنطق التكنوقراط من داخل نفس

المنظومة الاقتصادية لن يقدم خطوة واحدة في اتجاه الإصلاح الجذري الذي يصب في خانة الشعب والوطن الذي أساسه تقسيم عادل للثروة وصحة وتعليم ونقل مجاني شعبي وعصري. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

يصعب تحقيق السيادة الوطنية والبناء والتشييد بمشروع قانون المالية 2025 فالميزانية قائمة على الضرائب وهي تمثل 90.4% من المداخيل رغم بطء نسق الاستثمار.

الى حد جوان 2024 حققت الميزانية فائضا بقيمة 488.7 مليون دينار دون احتساب الديون المتخلدة بذمة الدولة لفائدة أصحاب المخابز ومجمعات الحليب.

ورد في التقرير تحسن في الميزان التجاري يقابله نقصا في توريد الشاي والقهوة والأرز والزيت النباتي.

لا تتحقق السيادة الوطنية الا بتشجيع المستثمر التونسي والمنتوج التونسي ولا نستورد الا المنتوج الذي لا نصنعه في بلادنا فمثلا قطاع الأدوية الذي يشغل تقريبا 7000 عامل مباشر كيف تريدون أن نعفي الموردين من الأداء الديواني للأدوية المماثلة لما يصنع في تونس.

قطاع اللاقطات الشمسية الذي يشغل 6000 عامل تقريبا كيف نعفي موردي "les panneaux solaires" من الأداء الديواني والتي نصنعها في تونس، اعفوهم في المنتوج الذي لا نصنعه مثل "les onduleurs".

لماذا تدعم الفلاح الأجنبي بإعطاء امتيازات في توريد الحليب المجفف ولا تدعم الفلاح التونسي الذي هو في حاجه أكيدة ومؤكدة للدعم والإحاطة؟

لماذا لا تقومون بإجراءات شجاعة وجريئة بإدماج التجارة الموازية والتجارة الإلكترونية في المنظومة الاقتصادية؟

يجب تطهير الإدارة فكلها محفوفة باللوبيات والرشوة وتضارب المصالح وتطبيق سياسة من أين لك هذا على كل مسؤول والابتعاد عن "je mange tu manges".

تونس كلها الشعال في كل المجالات والقطاعات ولهذا يجب على كل مسؤول في جميع المستويات سواء كان مركزيا، جهويا، أو محليا، فتح الملفات الحمراء وكما نفعل بالنسبة إلى الملكية في تسجيل الأراضي نفس الشيء بالنسبة للنقاط السوداء.

تداول العديد من الولاة ومن المندوبين الجهويين للفلاحة على صفاقس مع تداول العديد من وزراء الفلاحة ألم يعرف أحد وضعية الشعال أو النفيضة وغيرها؟ فهل أن السيد رئيس الجمهورية هو الوحيد الذي يفتح الملفات؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للنائب المحترم السيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق،

أنا أريد أن أبدأ مداخلتي حول موضوع الشركات الأهلية وكل الدعم الذي تقدمونه لها وهذا مشكور وجهد كبير لأننا نعرف أن الدولة متجهة في كل ما هو اجتماعي ومن هذا المنبر كذلك أريد أن أشكر بنك التضامن والإدارة العامة للبنك الذين يقومون حقيقة بعمل جبار ويحاولون أن تسهيل الاجراءات الخاصة بتطوير الشركات الأهلية وربما يكون هناك اقتراح الترفيع في سقف الاستثمار عبر بنك التضامن، لأننا نرى أن أغلبية البنوك الأخرى لا تنخرط في كل ما هو شركات أهلية وكل مجهود تقوم به الدولة ويقوم به سيادتكم في هذا المجال، وهذا تلبية لتعليمات السيد رئيس الجمهورية لمساعدة الشركات الأهلية ودائما نعيد القول أن أول ملجأ لمن يريد أن يبعث شركة أهلية هي البنك التونسي للتضامن ومرة أخرى أشكر الإدارة العامة للبنك.

فيما يخص الفصل الذي أضيف إلى قانون المالية وهو الحسابات بالعملات الذي كان موضوع جدال كبير وأريد أن أقول أن هذه الحسابات لن تمس من توازنات المالية العمومية ولن تمس 100 أو 120 يوم مخزون العملة الذي لدينا في البنك المركزي وهذا حساب يمكن لأي شخص أن يفتحه باستثناء الأشخاص أصحاب "باتيندة" فالبنك المركزي عنده حسابات خاصة بهؤلاء " des comptes spéciaux " وأعيد القول أن هذه الحسابات لن تمس من مدخراتنا.

يعني التأثير الحاصل من هذه الحسابات حتى اذا لم تنجح "un impact nul" على الميزانية وعلى الحسابات العمومية وتواصل معي عديد الشباب وأول شيء فكرت فيه وبهذه المناسبة أريد أن أشكر لجنة المالية من أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء مجلسنا الثاني الموقر، أننا صوتنا اجماعا لصالح هذا الفصل وهذا يبرهن أننا جميعا نحفز في هذا الاتجاه ونشجع شبابنا وأريد من الشباب أن يحلق وانتظرنا هذه المبادرة منذ عشرين وثلاثين وأربعين سنة ولم يتجرأ أحد على تقديم هذه المبادرة.

وأود أن يسجل التاريخ أنه في عهد الرئيس قيس سعيد وفي عهد هذه الحكومة، هذا أول مجلس مشرع يعطي الفرصة كاملة لشبابنا، فهو طموح جدا ويجب أن نمنحه الثقة ونقول له كما يقال بالعامية "نحبوك تجنح" وأن تبقى في تونس وتنتج في بلادك وتدخل ما تنتجه في حسابات بالعملة دون خوف ولا أن تبقى أموالنا ومنتوجاتنا بالخارج وكما قيل المادة الشخمة لا نريدها أن تخرج من البلاد نريدها أن تبقى هنا.

أول الغيث قطرة وهذا لا يمكن إلا أن يكون سببا من أسباب تمسك التونسيين بتونس ونرى مهندسي الإعلامية يبعثون المشاريع ويقدمون الخدمات في الخارج وتبقى أموالهم في الخارج ولا يجدون طريقة لإدخالها أو حين يدخلونها يتم التحويل للدينار وأكررها دائما هؤلاء هم طلبة وشباب "يحبوا يجنحوا" بعبارة عامية والكل يفهمها.

لكن هناك أيضا مسألة أخرى، جاليتنا الموجودة في الخارج في العام الفارط جلبوا تقريبا 7000 مليار للخزينة التونسية، أنا متأكد وبالمكالمات التي تصلني يقولون لي لو يمكننا ترك المال بالعملة الصعبة للوالد أو الوالدة أو للأخ فسنرسل أضعاف ما كنا نرسله

وهذا لا يمكن إلا أن يحسن في ادخارنا من العملة الصعبة وهذا شيء مهم جدا، فأي تونسي مثلي ومثل كل من يشاهدنا الآن على شاشة التلفزة يمكنهم فتح حساب بالعملة الصعبة وكفانا خوفا وكلما تحدثنا عن الأورو أو اليان أو الدولار نخاف وكأن السماء ستقع علينا، ليس هناك ما يقلق هي عملة مثل العملات الأخرى، ستكون مقننة وهناك مناشير البنك المركزي وكل شيء سيكون قانونيا وكفانا خوفا، فمن لديه عملة صعبة يكون خائفا كأنه بحوزته مادة مخدرة كفانا خوفا "ce n'est que de l'argent"...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

أشكر السيدة الوزيرة على التفاعل فيما يخص المقترح الذي قدمناه في خصوص توريد أو اقتناء السيارات للشركات المصنعة وأيضا العاملات الفلاحيات، هذا المشروع سيخفض كثيرا من الضغط على النقل العمومي وسيحل مشاكل كبيرة للعمال حيث سيصل في الوقت المضبوط ويمكن أن يعطي انتاجية أكثر ويكون عنده "impact" حتى على الإنتاج وعلى الاقتصاد التونسي.

بما أن هناك تفاعلا إيجابيا نطمع أكثر السيدة الوزيرة في عديد المقترحات الأخرى ونؤكد أن المقترحات لن تكون عندها "impact" على الميزانية.

اليوم لدينا قانون المعلوم الموظف على الشاحنات نحدده بـ 22 طن لكن في الواقع كلها تنقل أكثر من 30 طن والوحيدين الذين يمكن أن نقدر لهم الكتلة الجملية هم حاملي للحبوب لكن البقية كلها تتجاوز 30 طن ويقطعون به الطرقات السيارة وهذا عنده تأثير على البنيه التحتية التونسية حيث تهرأت الطرقات والطرقات السيارة اذا هو ينقل 30 طن و32 طن ونحن نوظف معلوم على 22 طن وهو لا يطبق ذلك ومن المستحيل أن يحمل 22 طن فما دام مخالفا، فلنوظف له معلوما على 30 طن على الأقل أجد موردا لإصلاح الطرقات التي تهرأت من الوزن الإضافي للحمولة.

مقترح آخر السيدة الوزيرة، تعاني "ONAS" من اشكاليات كبيرة في التمويل وحين نتحدث عن مشروع لتهذيب حي معين يتعللون بضعف الإمكانيات ووجدنا أنه حين نلغي معاليم الديوانة والجباية الموظفة على المواد والتجهيزات التي تجلبها "ONAS" للعمل نجد أنها تربح أكثر من 40 مليار في السنة ولك أن تقدري عدد الأحياء التي سيتم تهذيبها وهنا لا نتحدث عن مؤسسة خاصة، بل عن منشأة عمومية تهم كل التونسيين واليوم حين ألغي هذه المعاليم ستربح 40 مليار وستخصص هذه المبالغ للتنمية في الجهات وعوض أن يتم انجاز حي بعد خمس سنوات فيمكن أن ننجز عدة أحياء في السنة بقيمة 40 مليار وهذا لا يتطلب شيئا كبيرا والأموال لن تذهب للخواص.

بالنسبة إلى جمعيات العمل التنموي بالمدارس هناك أمر موجود منذ 2019 السيدة الوزيرة أنه لا تفعل عليها المعاليم الموجودة لكن هذا الأمر لا يطبق يعني أن المذكرة العامة عدد 10 لسنة 2019 لا يتم تطبيقها وهي التي تستثني هذه المدارس، فاذا كانت المذكرة موجودة وصدرت لإعفاء هؤلاء من دفع المعاليم وهذا لا يطبق اليوم فلن نلوم ولن نطالب الوزارة فهذه الجمعيات هي تنموية الغاية منها تنمية المدارس وغيرها ولكن على مستوى التطبيق لا تطبق، فمن هو المستفيد من هذه المسألة؟ فهؤلاء الأولياء يمكنهم مستقبلا في جمعية تنموية في مدرسة مثلما حدث في عديد المناطق بناء قسم تحضيري أو دورة مياه أو قسمين.

بالأمس حضرت ملتقى المسرح المدرسي على هامش أيام قرطاج المسرحية، يقول أساتذة مسرح أن هناك أولياء يرغبون في انشاء قاعة مسرح جيدة فيها ركح و"data show" لكن لا يخول لهم القانون جمع المال فاقترحت عليهم احداث جمعية وسط المدرسة تعمل تحت اشراف المندوبية الجهوية للتربية في هذا المجال وندعو أن يتم العمل بهذه المذكرة ويلتزم الجميع بالقوانين الموجودة للدولة التونسية مع طلب اعفائها اليوم من سداد المتخلد عليها بالذمة من السنوات الماضية على الأقل وهي ليست بالكثير فحتى 30 دينار السيدة الوزيرة في مؤسسة تربوية يعجز عن توفيرها شراء " Ram papier" أو مواد تنظيف للمدرسة.

المسألة الأخرى السيدة الوزيرة، اليوم يوجد تعطيل كبير في المشاريع الى حين صدور قانون الاستثمار ولدينا اقتراح في قانون المالية وهو احداث رخصة ممتازة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية والمشاريع المنجزة في إطار الدعوة لإنجاز المشاريع التي تنظمها الدولة يكون لديهم امتيازات واضحة على مستوى التسريع وعلى مستوى المنح المسندة لهم حتى لا نبقى في الانتظار والمبادرة موجودة وأرجو أن يقع تبنيها من قبل الوزارة.

أيضا اسناد منح وحوافز إضافية لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية ولفائدة عملية الاستثمار المباشر المنجزة في اطار الدعوة لإنجاز تلك المشاريع وأيضا على مستوى الطاقة فمنتجو الطاقة في حد ذاتهم يعني المعامل وغيرها نريدها اليوم أن تدخل في الإنتاجية وتنتفع بـ 50% من هذا وبذلك نكون قد ساهمنا في تخفيف العبء المالي له اتجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز والطاقة ويصبح هو منتج ومساهم في الدولة، إذن سأربح هنا كدولة صحيح أنه سينتفع وسيخف عليه الضغط لكن أنا كدولة سأنتفع لأن هذ من بين المسائل التي ستساهم في الاقتصاد الوطني.

الموضوع الأخير السيدة الوزيرة هي النظام التوقيفي للسيارات عندنا عديد السيارات لدينا "FCR" الثانية سينتفع بها كل مواطن يعيش في الخارج لكن هناك النظام التوقيفي المتواصل وسابقا كنا نطبق عفوا وتكون له سيارة حاليا وفي الخلاص بعد خمس أو ثلاث سنوات، إذا أراد أن يبيعها ويدخلها للسلسلة المنجمية التونسية يدفع 100% وأكثر من 100% في بعض الأحيان تصل 300% إذا احتسبنا جميع الاداءات.

ونقترح هنا أن يتم على هذه السيارات لمدة ثلاث سنوات أو سنتين دفع 30% من قيمة معاليمها الديوانية وهكذا ينتفع المواطن التونسي حيث ستباع السيارة للتونسيين ويمكن للتونسي اقتناء سيارة بأقل التكاليف في تونس، فلسنا دولة مصنعة للسيارات والتونسي محروم من السيارات وأنا مع منع استيراد منتوجات لنا فيها صناعة محلية في تونس كالأحذية والنسيج وغيرها في ظل حماية الاقتصاد وفي ظل حماية اليد العاملة، ولكن ما دمت لا أصنع

وعندي أربع أو خمس شركات تستورد فقط هل تعرفين ما حدث السيدة الوزيرة في الجزائر؟ لقد تم منع كل ما هو توريد، لماذا؟ للتعويل على الذات، ممكن أن يكون هذا التوجه خاطئا حيث من المفروض أن لا يتم منع كل شيء لكن أنا مع منع توريد المنتوجات التي تصنع في تونس للتعويل على الذات ومساهمة في تطوير المؤسسة واليوم هناك عديد الواردات من تركيا وفي ظل المراجعات الجديدة لم نلمس تنافسية ولم ندعم هذه الشركات.

المسألة الأخيرة السيدة الوزيرة، التي وردت في قانون المالية في الفصل 412 من قانون الشيكات ولم تكن جيدة لأنه تم التلاعب بهذا الفصل وهو "taux variables et taux fixes" ففيما يخص الجدولة وإعادة الجدولة المواطن وكل البنوك في تونس تعمل بنسبة فائدة متغيرة اذن لما لا يتم تنقيحها وتدخل الفائدة المتغيرة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للنائب المحترم السيد شفيق زعفوري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد شفيق زعفوري

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

تحية متجددة إلى رجال الله في مقاومتينا الفلسطينية واللبنانية حيث لا يحدث شيء مهم ومشرف وعظيم في هذا العالم دونهما في ظل الصمت العربي المخزي حتى عن القول لا نعترف بمجرمي الحرب الملاحقين دوليا.

أما بعد،

السيدة الوزيرة،

نثمن كل مجهوداتك ولنا فيك كل الثقة.

هما نقطتان:

النقطة الأولى نابعة من خلل ربما في تحديد الأولويات والنقطة الثانية تنظيمية إنسانية كي لا تبقى مبادرة أو فكرة ورقية توضع بين الرفوف فيما يخص النساء العاملات بالمجال الفلاحي.

النقطة الأولى، ما يحدث اليوم وما يتعرض له الفلاح لا يمكن أن نسميه الا عملية من عمليات ضرب أمننا الغذائي عن قصد أو عن غير قصد، ضعف المخابر للقيام بالبحوث الفلاحية لمراقبة الأدوية والبذور والمشاتل المستوردة التي أصبحت بابا من أبواب دخول الأمراض والطفيليات وأن هذا الأمر أخطر من الحرب السبرانية والبكتريولوجية.

فنحن اليوم تحت حرب اقتصادية لا تنفع فيها لا حسن النوايا ولا الاتفاقيات ولا الاعتماد على المعايير المعتمدة للحركة الدولية للبذور. فوجب ومن أولى الأولويات تحسين آليات الدفاع على أمننا الغذائي من خلال تطوير البحوث والمخابر وبالتالي تحصين أمننا الغذائي.

السيدة الوزيرة، الأمر ليس بالهين وخير دليل ومن الواقع العجز على توفير بذور القمح لهاته السنة، أعشاب طفيلية جذرية لضرب التربة، انتشار الحشرة القرمزية، الزيتون ونقاط الاستفهام انتشار الدود على مستوى أغلب الخضروات، تغير طعم الغلال إضافة إلى العديد من الأمراض الأخرى التي تؤثر سلبا على السلامة الصحية للمواطن.

وخير أكبر دليل أيضا ما حدث في السودان وفلسطين ولبنان وسوريا وما يحدث في مصر والمغرب وموريتانيا وتونس فالأمر ليس هينا.

النقطة الثانية النساء العاملات بالمجال الفلاحي، الأمر يتطلب حملة توعوية واعلامية كي لا يبقى الأمر بين الرفوف كما نعرف السيدة الوزيرة النساء العاملات بالمجال الفلاحي لم تطلعن على القانون لذا وجب على السلطة توعيتهم إعلاميا وفي كل المجالات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد ثابت العابد غير منتم، له ست دقائق.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

أنهينا نقاش المهمات وميزانيات الوزارات وهي في واقع الأمر يقع تحديدها في علاقة ثلاثية تقريبا ما بين وزارة المالية، الوزارة المعنية ورئاسة الحكومة.

الميزانية لا دخل لنا بها والالتزام بها محمول على الوزارة المعنية وبالتالي ليست لدينا القدرة لا على الترفيع أو تنزيل الميزانية فأين يكون النقاش؟ يكون النقاش في الأهداف المنشودة من وراء هذه الميزانية وبالتالي كان المفروض في النقاشات داخل الجلسات الماراطونية عوض أن نتحدث عن المسائل الجهوية وكلنا يمكننا أن نتحدث عن المسائل الجهوية وعن جهاتنا ويمكنني أن أتحدث عن الجهة التي ترشحت عليها ألا وهي حي الخضراء المنزه ولكن من أجل تحسين جهتي لا بد أن تكون مطالبي على المستوى الوطني ولا يمكن أن تكون مسائل جهوية.

في نقاش المهمات هناك في الوزارات ما يسمى بوحدة التصرف حسب الأهداف كان المفروض على كل وزير اصطحاب القائم على هذه الوحدة ليقدم عرضا وينحصر نقاش الزملاء النواب في هذا العرض والأهداف المنشودة في 2025 والأهداف التي تحققت إلى يومنا هذا وأين نريد أن نصل.

وحين نطلع على تقارير المعهد الوطني للإحصاء في الإحصائية الأخيرة نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي بـ 1.8% في الثلاثية الثالثة بحساب الانزلاق السنوي.

قطاع الطاقة والمناجم قيمه مضافه بـ 10.4- % خلال الربع الثالث.

النفط والغاز 19.8-%.

القطاع الصناعي تراجع بـ 1.5- %.

أين يكون هذا النقاش؟ لا يكون بالمطالب المحلية الجهوية.

ننتقل لقانون المالية، شرعنا اليوم في نقاش قانون المالية الذي يعتبر مختلف تماما عن الميزانية فاذا كانت الميزانية كل ما هو محمول على الوزارة الالتزام به وتحقيق الأهداف المنشودة من ورائه فإن قانون المالية سيلتزم به كل الشعب التونسي وبالتالي لابد أن تكون صناعة هذا القانون في علاقة تشاركية لا يمكن أن يكون هو منتوج وزاره المالية وحدها.

نمر هنا إلى الجلسة العامة ما هو دور النائب؟ وما هو دور مجلس النواب في نقاش الميزانية في قانون المالية؟

من يعتقد أن قياس منتوج مجلس النواب بعدد المبادرات التشريعية للنواب يكون مخطئا ففي العالم أجمع قيمة المجلس في التعديلات التي يقوم بها وليس في مشاريع القوانين، إذ يحتفظ مجلس نواب الشعب بأحقيته في أن يتقدم بمقترحات ومشاريع قوانين ولكن القيمة الكبرى هي لمشاريع القوانين التي تقدمها الحكومات لأن لها القدرة على دراسة "l'étude d'impact" أي وقع مشروع القانون على كل المجتمع التونسي وعلى كل المتدخلين فيه.

وبالتالي هنا كان من المفروض في إطار هذه العلاقة التشاركية أيضا حين ورد علينا مشروع قانون المالية أن نتوجه للأكاديمية البرلمانية ونستدعي الخبراء ويتم فهم قانون المالية كما يجب ويكون النقاش بناء لأن النقاش الشعبوي قد يقودنا الى كوارث حيث أصبحنا اليوم نناقش حتى مكتسبات الشعب التونسي ونناقش فصول مجلة الأحوال الشخصية التي من المفروض اليوم أن نقوم في كل عام بتكريم الطاهر الحداد وأبي القاسم الشابي وهشام جعيط.

فلا يجب أن يقال كل شيء في مجلس النواب ونعود لمناقشة كل شيء من قبيل التسلية فهناك مسلمات غير قابلة للدعابة فهذه مكتسبات الشعب التونسي وإذا أردنا اليوم أن نعطي صورة على أن هذا المجلس ليس مجرد مجلس للمصادقة على القوانين والمشاريع لابد أن يكون النقاش بناء.

ونعرف ما يقوله البعض في استهداف واضح لهذا المجلس لأن هذا المجلس اليوم هو جزء من المنظومة القائمة اليوم، فيجب أن يكون جديا وينجح ونجاح كل الناس المتدخلة اليوم جزء هام منه أن تكون قراراته بعيدة عن كل الشعبوية.

إن الثورة التشريعية في غياب مقاربة شامله وتشاركية تصبح تضخما واسهالا تشريعيا وهذا التضخم التشريعي لا يفيد لا الاقتصاد ولا الاستثمار ولا الاستقرار، بل بالعكس فلا مجال لتغيير القوانين يوميا وحين نرى أن المبادرات التشريعية للنواب بالعشرات والتعديلات في القوانين يمكن عدها على أصابع اليد الواحدة فهذا غير معقول وليس هذا دور مجلس نواب الشعب.

مسألة أخرى، حين نسمع "slogan": "الشعب يريد" وفي عودة مثلا إلى مجلة الأحوال الشخصية فحين صيغت لم يكن يسمح بها السياق الشعبي، المناط على عهدة القائم على السلطة اليوم أن يرتقي بالإرادة الشعبية وليس النزول الى كل ما يريده الشعب، الإرادة الشعبية مطلوبة ويجب تطبيقها ولكن اليوم مفروض علينا كلنا أن نرتقي بها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سفيان بن حليمة عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

السيدة الوزيرة، مجمعي النفايات البلاستيكية يواجهون خطرا وجوديا وتحديدا منذ ست أشهر وأصبحت عديد المصانع تواجه صعوبات اقتصادية كبيرة وقام العديد منهم بالإغلاق فعليا. كل هذا بسبب تدفق كميات هائلة من النفايات البلاستيكية المرسكلة على أساس أنها مواد شبه جاهزة "Produit semi fini" من القطر الجزائري الشقيق ومن معبر بوشبكة تحديدا وهذا ما جعل القطاع يواجه صعوبات كبيرة وإن لم يتم التدخل فقد ينقرض هذا القطاع الذي يساهم في تنظيف البلاد من البلاستيك وآثاره المدمرة على البيئة، كما أن الأشخاص الذين يسترزقون من جمع النفايات البلاستيكية ورحيها وإعادة بيعها سيصبحون حالات اجتماعية إضافة إلى الأثر البيئي الذي ستتحمله تونس جراء تراكم آلاف الأطنان من النفايات البلاستيكية غير القابلة للتثمين إلى جانب ذلك، هناك نزيف للعملة الصعبة ونحن في أمس الحاجة إليها.

وأقترح من هذا المنبر الترفيع في المعاليم الديوانية المستوجبة على هذه البضائع والتي تدخل تحت رقم 39.011.09.001، هذه المواد تستورد على أساس أنها "Produit semi fini" هناك مصانع أغلقت أبوابها والأشخاص الذين يقومون بجمع البلاستيك لم يعودوا قادرين على بيعها للمصانع لأنها أغلقت ولأن تكلفة " Produit semi fini" أقل من إعادة الرسكلة.

لقد طرحت هذا الأمر الآن لأنه لا يحتمل التأجيل، وينبغي إدراجه ضمن قانون المالية لسنة 2025، لأن أي تأخير إضافي ستة أو سبعة أشهر أخرى سيؤدي إلى انقراض تثمين النفايات وإعادة الرسكلة وستتراكم النفايات في الجهات وفوق الأرض وفي البحر وفي كامل البلاد.

سيدتي الوزيرة، أقترح أن تتخذوا أنتم هذه المبادرة، يمكنني تقديم مقترح تعديل ولكن من الأفضل أن تقوموا أنتم بها وأنا متأكد أن جميع السادة النواب سيصوتون لصالح هذا الإجراء وكما ذكرت فهذه المسألة لا تحتمل التأجيل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار وله ست دقائق.

السيد يسري البواب

مرحبا السيدة الوزيرة ومرحبا بكافة إطارات وزارة المالية.

في البداية أود أن أهنئ الإدارة العامة لنزاعات الدولة بكل إطاراتها وخاصة سلك المستشارين وعلى رأسهم السيد المكلف العام بنزاعات الدولة، على الإنجاز الباهر الذي حققوه في الملف التحكيمي المتعلق بالبنك الفرنسي والذي نجحت الدولة التونسية من خلاله في استرجاع آلاف المليارات.

لو عدنا إلى تفاصيل هذا الملف، لوجدنا أن الدولة التونسية دفعت مبالغ طائلة لمكاتب محاماة أجنبية منذ بداية القضية ثم عندما تسلمتها الإدارة التونسية والكفاءات التونسية التي تتقاضى رواتب زهيدة جدا لا تليق بهم مقارنة بالكفاءات القانونية والعلمية التي يمتلكونها والتي تقوم اليوم بإنجازات كبيرة علينا أن نثمن هذه الكفاءات ونمنحها حقوقها ونضمن لها بعض الاستقلالية بعيدا عن الضغوطات الإدارية والاملاءات الخارجية.

سيدتي الوزيرة، انطلاقا من قناعتي أؤكد أن الوضعية المالية العمومية صعبة للغاية ونحن ندرك حجم التحديات التي تواجهكم. ونحن نحاول الخروج من هذه الأزمة لذلك لا أسميكم حكومة، بل أسميكم "خلية أزمة" لأن تونس في وضعية صعبة لكن السيدة الوزيرة عندما أقول خلية أزمة نعني بذلك أن تتعامل مع مرحلة

دقيقة وحساسة ولا نبقى كما كنا في السابق ننتظر شهورا للحصول على الإجابة من بعض الوزارات، أما اليوم التعطيلات الإدارية والبيروقراطية الإدارية كلها تؤثر بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي للبلاد.

السيدة الوزيرة، أين هي الإجراءات لمكافحة الاقتصاد الموازي؟ اليوم، هذا الاقتصاد أصبح أقوى من الدولة نفسها ويصعب السيطرة عليه. هناك العديد من التجارب في دول أخرى لإدماج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية، مما يعود بالفائدة على المالية العمومية فعلينا أن نبحث عن سبل للاستفادة منه.

مثال بسيط، الخبز المدعم، أنتم تعلمون أن تونس تخسر يوميا جراء 10 مليمات أكثر من 100 مليون دينار، فما بالك إذا حسبنا هذا النزيف على مدار السنة؟

السيدة الوزيرة، البلديات أيضا تحصل على مساهمات من ميزانية الدولة، في حين أن الأرصفة محتلة من قبل تجار غير قانونيين يجنون يوميا آلاف الدنانير والبلديات لا تحرك ساكنا.

السيدة الوزيرة، موضوع آخر، "les fraudes" في القطاع البنكي وقطاع التأمين وقد ذكر نائب رئيس "FTUSA" أن الخسائر تقدر بـ 80 مليارا سنويا من جراء "les fraudes" ولا تنتفع منها الدولة التونسية، هذا بالنسبة إلى قطاع التأمين فقط فما بالك في القطاع البنكي والبورصة ومؤسسات التمويل الصغرى، نجد أننا نخسر أموالا طائلة يمكن أن تستخلص عليها الدولة أداءات.

السيدة الوزيرة، صندوق التعويض عن أخطار الاحتباس الحراري، حيث أن تونس تعد من الدول المتضررة، هل تحصلنا على تعويضات؟

أما بخصوص الخطايا المرورية والديوانية التي لا تضخ إلى خزينة الدولة وتضيع في الطبيعة هل توصلنا إلى حلول جذرية؟ يجب أن تكون لدينا الجرأة لطرح هذه المواضيع.

هل سيتم تخفيض نسبة 19% المفروضة على قطاع العقارات وأنا بصفتي نائب شعب أتقاضى راتب بقيمة 3.300 ألف دينار لا يمكنني من شراء منزل، السيدة الوزيرة، أصبح اقتناء اللب الأسود بـ 5 دنانير لا يكفي عائلة فقد ارتفعت الأسعار وأصبحنا غير قادرين على شراء عقار بقيمة 300 ألف دينار وعندما أشتري عقارا من خلال قرض فسيأخذ منى البنك أيضا 300 ألف دينار أيضا وكأن المواطن التونسي سيشتري عقارا له وعقارا للبنك في نفس الوقت.

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى مسألة تربية الأبقار، تشجعون الفلاح على إنتاج الحليب، لكن في نفس الوقت نجد إعفاءات على استيراد الحليب المجفف، مسالك الإنتاج والبطاطا والزيت، اليوم هناك شخص سجن فقط لأنه يمتلك بذور البطاطا اشتراها بـ 6000 مليم ويريدون منه بيعها بـ 1900 مليم في حين أنها بذور ولا يمكن بيعها، يجب عيلكم مصارحة الشعب وإبلاغهم أننا سنمر بسنتين صعبتين وأنه علينا تهيئة أرضية خصبة للاستثمار.

السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات التي اتخذتموها في السنة الفارطة؟ ما الذي أضيف إلى خزينة الدولة غير العفو؟ لدينا 110 أيام فقط من احتياطي العملة الصعبة ورغم ذلك أين عائدات الموسم السياحي؟ أين الإيرادات المتأتية من التمور؟

السيدة الوزيرة، لقد استنزفتم النظام الجبائي كثيرا وهذا ليس أمرا جيدا في سوق الاستثمار، الشركات المصدرة جلبتموها إلى تونس على أساس التسهيلات الجبائية وقبلوا بنسبة 15%، قمتم بتغيير "les barèmes" هناك معاهدات دولية ممضاة على أساس أن هناك إعفاءات وتسهيلات جبائية وتعلمون أن بإمكانهم تقديم شكاية ضدنا في مركز التحكيم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد طارق المهدي عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق.

السيد طارق المهدي

تحياتي السيدة الوزيرة لك ولكافة الحضور المرافقين لك في مجلس نواب الشعب،

في الحقيقة زملائي النواب من الغرفتين تكلموا بما فيه الكفاية عن قانون الميزانية، وإن شاء الله سيكون لنا عددا من مقترحات التنقيح لما نراه صالحا للبلاد والعباد.

لدي اليوم رسالة موجهة رأسا إلى فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد وإلى السيد وزير النقل وإلى السيدة وزيرة المالية وبما أن معاليك المسؤولة الأولى على الميزانية والعنصر الحكومي الأهم فيما يخص مشاريع واستثمارات الدولة بعد السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة هناك موضوع مصيري لأكثر من مليون مواطن في صفاقس، حول"قطار الموت "الذي يقطع وسط ولاية صفاقس ذهابا وإيابا كل يوم، هو موضوع "نجي السكة". إزالة سكة الموت من وسط صفاقس التي تسير قطاراتها بمحاذاة السكان وتخطف كل يوم أرواح بريئة، لقد طالبنا ألف مرة بإخراج السكة من صفاقس بنفس الطريقة والآلية التي تم بها إخراجها من وسط ولاية سوسة، أعيدوا هذه التجربة الناجحة وضعوا حدا لمسلسل قتل أبناء صفاقس فقد قال الله تعالي بعد بسم الله الرحمان الرحيم،" مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً"..صدق الله العظيم.

منذ أيام قليلة قام السيد منير محجوب أب التلميذ جاسر ابن المعهد النموذجي بصفاقس والذي توفي تحت عجلات هذا القطار اللعين، هذا المربي الفاضل الذي طالب في العديد من المرات بمقابلة رئيس الدولة قام بحرق النسخة الأصلية من المطلب الذي سلم مباشرة إلى رئيس الدولة من قِبل المعتمد الأول لولاية صفاقس عند زيارته في المرة قبل الأخيرة إلى صفاقس والذي نطالب فيه نحن وهو كأب وكل العائلات الذي فقدوا فلذات أكبادهم نطالب بنقل السكة من وسط مدينة صفاقس.

هذا المطلب الذي قام بحرقه السيد منير بالأمس، كان قد حظي بتوقيع جميع نواب صفاقس في البرلمان، إلى جانب آلاف مواطني الجهة حيث بلغ عدد الإمضاءات حوالي 20 ألف إمضاء وذلك بعد اليأس الذي ألم به من عدم مقابلة الرئيس أو قرار سيادي انتظره طويلا ولو مبدئي يحدد تاريخ نقل قطار الموت من وسط صفاقس إلى خارج مناطق العمران، هذا القطار الذي يحصد الأرواح يوميا

ومع تزايد عدد السكان لا يزال هذا القطار يقطع مدينة صفاقس يوميا لقد تحدثنا كنواب للشعب مرارا وتكرارا وأختم

كلامي بجملة سمعتها كثيرا من أهالي ضحايا هذا القطار ومتساكني الجهة، "لن نسامح على الأرواح التي أزهقت إذا لم يتم إيجاد حل لهذا الكابوس ونقل السكة الحديدية."

اللهم إني قد بلغت، اللهم فاشهد. شكرا للجميع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، القائمة الموالية للنواب المحترمون: حاتم لباوي، سنياء بن المبروك، حاتم الهواوي، سامي طوجاني، بلال ابن المشري، سامي رايس، محمد ضو، ضحى السالمي، رضا دلاعي وياسين مامي.

الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوزارة المالية،

قبل أن أتحدث عن قانون المالية أغتنم الفرصة لأذكركم سيدتي الوزيرة بموضوع شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين، المتوقفة عن التمويل منذ سنة 2018، انعقدت جلسة في 3 جوان 2024 لإنقاذ هذه الشركة وإلى حد الساعة لا تزال الشركة متوقفة عن العمل، لدرجة أن أعوان هذه الشركة لم يتقاضوا أجورهم لمدة ستة أشهر، ندعوكم سيادة الوزيرة، إلى تفعيل مخطط إنقاذ شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين.

أما بخصوص مشروع ميزانية 2025 وكأنه كتب بطريقة نظرية محاسباتيه ولم تنظروا إلى أرض الواقع وإلى معاناة المواطن التونسي في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

جميل أن نعول على الذات وجميل أن نسعى إلى تعبئة خزينة الدولة من أجل هدف نبيل، لكن ليس من الجميل أن تملأ الخزينة بالأموال دون توفير الخدمات وكل زيادة في الجباية ستثقل كاهل المواطن البسيط في نهاية المطاف وعلى سبيل الذكر قطاع العقارات، هذا الحق الدستوري الذي يضمن الملكية أصبح من المستحيل الآن الحصول على مسكن غير لائق في تونس وأسطر على عبارة "غير لائق"، دون الترفيع في الجباية فما بالك إذا تم الترفيع في الجباية إلى 19% فهذا القطاع يعاني منذ سنة 2018 عندما حددتم الضريبة بـ 13% والمواطن هو من سيتحمل هذا العبء سواء عند الشراء أو الكراء.

في تونس أصبح من المستحيل العثور على سكن محترم بأقل من 1000 دينار، بهذه الطريقة سيدتي الوزيرة حتى قرض السكن سيصبح مستحيلا، فمن يمكنه الحصول على قرض سكني بقيمة 300 ألف دينار؟ أي موظف يمكنه أن يحصل على ذلك أو حتى على 200 ألف دينار لاقتناء منزل، فمن المفروض سيدتي الوزيرة، أن يتم التسهيل في الحصول على القروض السكنية بدلا من تعجيز المواطن وتركه تحت عبودية بعض رجال الأعمال ولا أظن أن شركة "SNIT" أو المستثمرون سيعملون مع "FOPROLOS" بسبب غلاء الأسعار، هل أخذت الدولة بعين الاعتبار تدني القدرة الشرائية للمواطن؟ جل الذين يشترون العقارات اليوم هم إما مقيمين بالخارج أو يعملون بالبنوك بما أن لديهم تخفيض أو أشخاصا ميسوري الحال أما البقية فمن المستحيل أن يحصلوا على سكن.

كذلك بالترفيع في الجباية تأكدي سيدتي الوزيرة، أن نسق الاستثمار سينخفض ولن يرتفع والتشغيل بدوره سينخفض ولن يرتفع وهذا بسبب مغادرة عديد المستثمرين، فكان من المفروض التركيز على الاقتصاد الموازي وليس التوجه لمن يدفع الجباية بطرق قانونية، لأنهم في نهاية المطاف سيكونون ضحايا لهذا الثقل الجبائي الجديد.

كذلك كل زيادة في الجباية في كل المجالات ستؤجج نار التضخم وسنبقى ندور في هذه الحلقة المفرغة وكما نقول "زيد الماء زيد الدقيق."

نقطة أخرى، سيدتي الوزيرة، لا يجب أن ننسى دور المقيمين بالخارج الذين ساهموا في إنقاذ ميزانية الدولة خلال سنتي 2023 و2024 وسيواصلون ذلك عبر ضخ العملة الصعبة لكن اليوم هؤلاء الناس يشتكون من الديوانة ومن الجباية ومن سوء المعاملة ويشتكون من الضرائب القانونية وغير القانونية وعليه أدعوكم إلى التركيز على هذه الفئة وتوفير أكثر ما يمكن من التسهيلات لأن دورهم كدور زيت الزيتون والتمور لما يوفرونه من عملة صعبة.

قبل أن أنهي سيدتي الوزيرة، أدعوكم إلى مراجعة حساباتكم حول أجور المتقاعدين هناك أشخاصا لا تصل رواتبهم حتى إلى الأجر الأدنى فبعد 20 أو 30 سنة من العمل تكون الأجور مهينة.

أخيرا أود الإشارة إلى مسألة الخبز، أدعوكم كعضو حكومة، سيدتي الوزيرة، إلى دفع ديون المخابز فالكثير منها أفلس لأنه يضطر إلى تغطية تكاليف إنتاج الخبز من أمواله الخاصة وفي نفس الوقت الدولة لا تعطيهم مستحقاتهم من الأموال وهذا سيؤجج نار غياب الخبز مثل غياب البطاطا.

مرحبا بكم مرة أخرى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل ولها دقيقتان.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا سيدي الرئيس.

نحن أقسمنا أن رائدنا الأسمى هو المصلحة العليا للوطن وفي الحقيقة عندما طلبت التدخل منذ الساعات الأولى لانطلاق الجلسة العامة لم يكن هدفي مناقشة مشروع قانون المالية، بل كنت أنوي توجيه نداء إلى السيد رئيس الجمهورية للتدخل العاجل في موضوع يهم الأمن القومي.

في الحقيقة مداخلتي في هذه اللحظة قد لا يكون لها فائدة كبيرة، باعتبار أنني كنت قد وجهت النداء إلى السيد رئيس الجمهورية عبر صفحتي الخاصة على "فايسبوك"، حيث قمت بتنزيل تدوينة وجهت فيها نداء للسيد الرئيس فالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الجمهورية، الأستاذ قيس سعيد، على تفاعله كما أشكر النيابة العمومية على فتح تحقيق في الموضوع.

وأكررها مرة أخرى للسادة المسؤولين، كل من موقعه المسؤولية أمانة ولا ينبغي أن ننتظر تدخل السيد رئيس الجمهورية شخصيا لكشف الفساد والفاسدين، فالأيادي المرتعشة لا تصنع التاريخ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

السيد حاتم الهواوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بضيوف المجلس من الغرفتين.

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المصاحب له،

بسم الله الرحمن الرحيم:

"يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ" صدق الله العظيم، من سورة الصف، 2 و3.

سيدي رئيس المجلس، أذكر وأعيد التذكير ثم أذكر مرة أخرى، أن العقوبة السجنية وفق الفصل 411 في قضية اتفق العالم بأكمله على أنها مدنية، فلماذا تونس فقط بقيت استثناء؟ لقد نهت الأمم المتحدة في مناسبتين للعدول عن العقوبة الجزائية السجنية ولا أحدا يحرك ساكنا من هو هذا "الغول" الذي يخنق تونس وعائلاتها واقتصادها واستثمارها؟

موضوع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر وتأمين ثروات البلاد التونسية، مثلما حدث لعشتروت ورحمودة أين باقي ثرواتنا لماذا بلغت الجباية أرقاما قياسية في ميزانياتنا والمواطن يقتات من الفضلات؟

سيدتي وزيرة المالية، هناك 456 شركة كراء سيارات تشغل أكثر من 5000 يد عاملة وتساهم في العجلة الاقتصادية، غياب التعامل مع الخطايا الجبائية المثقلة منذ الثورة و منذ الكورونا حتى هذه اللحظة ومعضلة "l'absence de privilège" لشراء السيارات مثل باقي المنشآت التي تستعمل السيارات مثل سيارات التاكسي وسيارات الأجرة بين المدن "اللواج" وشركات الأسفار، هنا أعتقد أن الظل لن يستقيم ما دام العود أعوج ثم أذكر سيدي رئيس الجلسة والسادة الحضور أن الطريق السيارة بجندوبة كلها مطبات قاتلة دون صيانة ولا تفقد وأذكر نفسي وكل الحضور أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ضحى السالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي ولها خمس دقائق تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

لقد آن الأوان لنقف بصدق ووضوح أمام مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي يبدو أنه ليس مجرد مجموعة من الأرقام والتعديلات، بل هو في الواقع اختبار حقيقي لتوجهات الحكومة تجاه الاقتصاد والمواطن التونسي.

اليوم نعم اليوم، نحن أمام مشروع قانون يضيف جراحا جديدة لأزمات الشعب. أحد التعديلات التي تثير القلق هو تعديل المجلة التجارية وبالتحديد الفصول المتعلقة بالشيك دون رصيد. فالشيك هو أداة أساسية في المعاملات التجارية وقرار تقليص استخدامه قد يؤدي إلى تعميق الركود الاقتصادي بتونس.

التجار والمواطنون هم في وضع هش أصلا وعوضا عن تقديم حلول ملموسة لتحفيز الاقتصاد تذهب الحكومة إلى اتجاهات تقييد قدرة الفاعلين الاقتصاديين على العمل بحرية.

إذا كانت الدولة تحتاج إلى شيء اليوم، فهي تحتاج إلى تسهيل الحركة الاقتصادية لا إلى تعقيدها، المرسوم عدد 3 لسنة 2024، الذي ألغى الفصل 16 من القانون عدد 54 لسنة 2014، بقدر ما ينصف الفلاحين الذين يتعاملون مع أسواق تغيب فيها الرقمنة والتعامل بالشيك، فإنه فتح الباب أمام المهربين للتداول النقدي دون حسيب.

أما فيما يتعلق بتعديل قانون الصفقات العمومية واعتماد التفاوض المباشر في تنفيذ المشاريع الكبرى، فهذا القرار يمكن أن يفتح باب الفساد والمحسوبية على مصراعيه، إن مشاريع الدولة يجب أن تكون تحت إشراف رقابة صارمة ولا ينبغي لأي حكومة أن تفرط في شفافية إبرام الصفقات، ما الذي يضمن أن هذه التعديلات لن تؤدي إلى النهب العام؟ كيف نثق أن مشاريعنا الكبرى ستنفذ بشكل عادل ومنصف وفعال؟ التفاوض المباشر يعزز الفساد ولا يمكن أن يكون حلا للأزمات خاصة أننا لم نحدد ما هي هذه المشاريع الكبرى وما هو حجم التداول فيها.

الفرضيات الاقتصادية التي يعتمد عليها مشروع قانون المالية، والتي تتوقع نموا يتراوح بين 1% و3.2%، تبدو بعيدة عن الواقع، نمو ضعيف في ظل غموض اقتصادي عالمي، فضلا عن غياب الاستقرار في أسعار النفط والدينار يجعل من الصعب تطبيق هذه الفرضيات بنجاح وإذا كانت الفرضيات ضعيفة، فلن تحقق الميزانية أهدافها المرجوة.

التوقعات الدولية تشير إلى تباطؤ اقتصادي ويجب على الحكومة أن تتخذ تدابير احتياطية لضمان الاستقرار الاقتصادي في ظل هذه التحديات، كما أن اعتماد الجباية غير المباشرة في تمويل الميزانية هي خطوة غير عادلة فالضرائب غير المباشرة تثقل كاهل المواطنين وتحديدا ذوي الدخل المحدود بينما تضل الشركات الكبرى تتهرب من واجباتها الضريبية.

إن عدم وجود إصلاحات جوهرية في النظام الضريبي يجعل من المستحيل تحقيق العدالة المالية، لا يمكن للاقتصاد التونسي أن يتعافى في ظل هذا النظام الجبائي المريض.

الموارد غير الجبائية التي تعتمد عليها الميزانية مثل عائدات النفط والغاز، قد تكون عرضة لتقلبات السوق العالمية، والاعتماد على هذه الموارد يجعل الميزانية عرضة للأزمات الاقتصادية غير المتوقعة مما يفاقم من حالة عدم الاستقرار المالي في تونس نحن بحاجة إلى استثمارات حقيقية في قطاعات مستدامة لا إلى الاعتماد على تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

السيدة وزيرة المالية، مشروع قانون المالية حقيقة يتطلب مراجعة شاملة لا مجرد تعديلات سطحية تونس بحاجة إلى خطط اقتصادية حقيقية تستند إلى دراسات عميقة تستجيب خاصة لاحتياجات المواطن التونسي.

نحن بحاجة إلى استراتيجيات بعيدة المدى لا إلى حلول قصيرة المدى قد تضر أكثر مما تنفع فالاستثمار خاصة في المشاريع الكبرى يتطلب الاستقرار الجبائي ونحن في كل سنة مالية نقدم إجراءات جبائية تختلف عن سابقتها وهذا ما ينفر المستثمرين لو بحث في ميزانية 77 ألف مليار نجد تقريبا 108 مليار موجهة إلى الصناديق والإجراءات الاجتماعية، هل يترجم هذا الرقم توجها اجتماعيا للدولة؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله خمس دقائق.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيد الرئيس.

أرحب بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها وبكل أعوان وزارة المالية على الجهد الذي يبذلونه في ظل الوضعية المالية العمومية للحفاظ على التوازنات المالية للدولة.

يمثل قانون المالية أحد الوثائق الهامة في إدارة شؤون الدولة وأيضا أحد المراجع الأساسية في تقييم السياسات العامة للدولة وتوجهاتها وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي البداية ننوه بما تضمنه قانون المالية لسنة 2025 من إجراءات اجتماعية نحو تكريس الدور الاجتماعي للدولة المنصفة وذلك من خلال إحداث صندوق المرأة العاملة في المجال الفلاحي وندعو إلى أن يشمل هذا كذلك الرجل العامل في هذا القطاع وإحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية وإحداث صندوق التأمين على الحوادث المرورية.

لكن مثل هذه التوجهات حتى نكرسها تتطلب خلق الثروة وتحقيق الرفاه الاجتماعي وتحقيق الانعاش الاقتصادي والذهاب نحو الإصلاحات الكبرى، لن نضع هذه الإصلاحات على كاهل وزارة المالية، بل هذه التوجهات تخص الدولة التونسية وقد آن الأوان أن يتم الإصلاح بعيدا عن إملاءات صندوق النقد الدولي لأن المؤسسات العمومية تحتاج الآن وهنا إلى إصلاحات وأي تأخير في هذا الإصلاح سيكلفنا الكثير.

نقطة ثانية تتعلق بإدماج الاقتصاد الموازي، حيث لا تزال الصورة غير واضحة، الفكرة موجودة لكن نأمل من السيدة الوزيرة أن توضح لنا أكثر الخطة التي ستعتمدها الوزارة والدولة بشكل عام، لأن هذه المسألة مرتبطة بكل الوزارات وحتى نحقق الغاية نحن نحتاج إلى خطة تحفيزية لهذا القطاع مع تحديد الآجال حتى يساهم هذا القطاع ويدمج ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية.

نقطة أخرى السيدة الوزيرة، تتعلق بالتوقعات في خصوص ميزانية 2025، فيما يتعلق بتحقيق نسبة النمو المقدرة بـ 3.2٪ نحن نتمنى تحقيق هذه النسبة، بل ونأمل أن تكون أرفع، لكن بالنظر إلى ميزانية 2024، نحن وحتى لا نحقق غايات غير قابلة للتحقيق نحتاج إلى التدقيق في هذه المسائل حتى لا نقدم تصورات أو تقديرات غير دقيقة.

أما فيما يخص موضوع الشركات الأهلية، فمن السابق لأوانه تقييمها لكن نحتاج كذلك أن نحددها لأن الغاية منها هي محاولة امتصاص البطالة وتمكين أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل من النفاذ إلى هذا المجال، ما الذي حققته هذه الشركات الأهلية؟ وهل أنها ساهمت في نسبة النمو أم لا؟ ونحن نتوجه لمراجعة مجلة أملاك الدولة لتمكين هذه الشركات الأهلية من أراضي الدولة فقبل أن نقوم بالتنقيح يجب أن نحدد بدقة مدى تحقيق هذه الشركات الأهلية للغايات المرسومة من أجلها.

نقطة ثانية السيدة الوزيرة، نحن نعتبر أن فكرة البناء والتشييد فكرة جيدة لكنها تحتاج إلى إمكانيات أكبر لوزارة التجهيز والإسكان لأن الاعتمادات المرصودة لهذه الوزارة لا تفي بالحاجة ونحتاج إلى النظر في البنية التحتية خاصة في المناطق الداخلية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بلال ابن المشري غير منتم، له ثماني دقائق تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيدة وزيرة المالية وكافة إطارات الوزارة.

في علاقة بقانون المالية مرة أخرى، أقول ماذا أنجزنا، السيدة الوزيرة وأنت على رأس الوزارة، في ثلاث سنوات؟ لقد بحثت كثيرا عن إنجازاتنا خلال هذه الفترة لكن للأسف، ما يقال في تقارير الميزانية عن إنجازات لم نجد منها شيء فقط استعراضات بلاغية.

مثلا في مستوى الدين العمومي، 25 جويلية قام على خيارات اقتصادية معادية لخيارات التبعية وتطرح بديلا اسمه السيادة الوطنية، اسمه بناء اقتصاد وطني، اسمه بناء منوال تنموي جديد وفي علاقة بكل هذه المسائل للأسف لم يتغير شيء.

فيما يخص المديونية، السيدة الوزيرة، حين تسلمتم الوزارة، كانت الدولة مدانة بحوالي 104,000مليار مليم وكان يفترض أن تعمل وزارة المالية على القطع مع هذه المديونية والتبعية، إلا أننا اليوم بعد ثلاث سنوات، إلى حدود جوان 2024، أصبح الدين العمومي 127,000 مليار، السيدة الوزيرة، أي أن المديونية ارتفعت بمقدار 22,000 مليار في عهدكِ فقط.

ونستفيق ببعض الخمرات في وسائل التواصل الاجتماعي والتخميرات من قبيل أننا سددنا، لم نسدد شيئا، بل نواصل الاقتراض لسداد القروض أو بالأحرى نحصل على القروض لتسديد فوائد القروض الأخرى فحجرة سيزيف للمديونية التي تتخبط فيها تونس لأنها لم تغير من المنوال الاقتصادي والتنموي حيث لم نغير من نموذجنا الاقتصادي والتنموي.

هذه كذبة كبيرة أن يقال "لا يمكننا العيش بدون قروض" وقد تبين بالكاشف أن القروض هي التي تعيش بنا، المؤسسات المالية هي التي تعيش بميزانية الدولة وليس العكس. عندما نرى اليوم أن نصف الميزانية تقريبا تخصص لتسديد الديون من دافعي الضرائب والمداخيل الجبائية ومن ومن إلى آخره، نحن نسدد الديون من أموال الشعب التونسي وأن المؤسسات المالية تربح يوميا من أموال الشعب التونسي وليس العكس.

بالتالي هذا أمر مخجل حقيقة، لو كنت في مكانك لخجلت أن أتحدث عن "إنجازات"، في حين أن الدين ارتفع بـ 22,000 مليار في ثلاث سنوات تقريبا، صحيح أن 104,000 مليار كانت "تركة" من منظومة فاسدة ولكننا للأسف واصلنا نفس خياراتها.

اليوم، نريد أن نسمع منك السيدة الوزيرة، ما الذي تحقق في التحقيق حول القروض والهبات السابقة التي أمركم السيد رئيس الجمهورية بالتدقيق فيها؟ لماذا لم نتقدم بطلب طبقا للقانون الدولي وقانون الأمم المتحدة في تأجيل أو حتى في إسقاط الديون الكريهة؟ لدينا قروض وهبات كانت مخالفة للقانون التونسي والدولي وذهبت بالدولار إلى شركات أجنبية وشركات تونسية وأنتِ تعرفين ذلك جيدا ولكن إلى اليوم لم نر نتائج عن التحقيق في تدقيق الديون.

فيما يخص باقي الخيارات الاقتصادية، صفر استثمار تقريبا في قانون المالية لسنة 2025، الدولة الاجتماعية تقوم باستثمار الدولة وقد كان تاريخ الدولة التونسية وإنجازاتها بالاستثمار من الدولة وما يسمى بالرأس مال الوطني غير الموجود لم نر منه أي استثمار ولم يؤسس أي قطاع، تقريبا كل القطاعات أسستها الدولة وإلى حد اليوم يستحوذ عليها البعض من الخواص.

في كل خياراتكم السيدة الوزيرة، وفي كل أزمة نجد أن المواد الأساسية مفقودة، الدجاج مفقود، السميد في وقت ما مفقود، الخبز مفقود، كل شيء مفقود وفي كل مرة تحاججنا الحكومة بحلول ترقيعية لا تسمن ولا تغني من جوع.

على سبيل المثال قلتم أنكم خصصتم 5 ملايين دينار لاستيراد الأبقار أي ما يعادل 500 بقرة فقط ثم تنبهت الحكومة إلى هذا الخطأ الفادح ثم أضافت 5 ملايين أخرى، فأصبح العدد 1000 بقرة في حين أن حاجياتنا تبلغ 700.000 بقرة هذا ليس حتى حلا ترقيعيا، بل مجرد ذر للرماد في العيون.

السيدة الوزيرة، عند قراءتنا لقانون المالية، أذهل من حجم العجز، هناك فصل تكرر ثلاث سنوات في قانون المالية وهو ما يسمى "المحافظة على الموارد المائية" والذي يخصص 2 مليار كقروض لتشجيع المواطنين على حفر المواجل وعندما ذهبنا إلى المواطنين وأخبرناهم بأن الدولة ستشجعهم وستمنحهم قروضا لحفر المواجل ذهبوا إلى بنك "BTS" وتم ابلاغهم أنهم لا يعلمون شيئا عن هذه القروض، ذهبوا إلى خلية الإرشاد فكان الرد نفسه وعند التثبت وجدنا أن الأوامر الترتيبية لم تصدر ومع ذلك كل سنة تمدد الحكومة في 2 مليارات طيلة ثلاث سنوات وهذا دون إصدار أمرا ترتيبيا في صفحة وهذا لا يمكن وصفه إلا بالعجز، ثم أجد صفحة كاملة في تقرير الميزانية "وتسعى الحكومة إلى المحافظة على الموارد المائية..." أين ترون هذا السعي؟ رئيس الحكومة السابق، السيد أحمد الحشاني، عقد مجلسا وزاريا كاملا دام أربع ساعات حول كيفية تشجيع الفلاحين، لكن في الأخير لم يصدر هذا الأمر الترتيبي، هناك أيضا فصول أخرى في قانون المالية مثل تمدد في علاقة بالشركات الأهلية حيث يتم تخصيص 20 مليار دينار سنويا ولكن دون أن يصرف منها ولو دينار واحد فقط.

وعندما اقترحنا في السنة الفارطة مصادر أخرى للتمويل من رقاع الخزينة للأسف وقع رفضها وسقط الفصل على موارد البنوك وأؤكد إعطاء الشركات الأهلية لتمويل البنوك بسلطة البنوك وليس بسلطة الدولة هو تفريط وإنهاء وقبر للشركات الأهلية، البنوك لا تسعى إلا للربح.

السيدة الوزيرة، كل شيء يتم ترقيعه اليوم بالاستيراد، حتى الدجاج أصبحنا نستوره، لماذا لا نراهن أساسا على الحل الجذري وهو دعم المنتج المحلي وهو الفلاح التونسي والصناعي التونسي.

إن هذه الميزانية لا تتضمن التشغيل والشباب المعطلين عن العمل اليوم من أصحاب الشهائد الذين ضربت كرامتهم مرارا وتكرارا. كيف يمكننا إقناعهم بالموافقة على مثل هذه الميزانية التي لا تحتوي على أي انتدابات؟

كل هذا إملاءات صندوق النقد الدولي الذي يفرض علينا تجميد الانتداب وعدم الاستثمار من الدولة وكل هذه الاجراءات نطبقها بحذافيرها.

للأسف، السيدة الوزيرة، اليوم هذا هو التطبيق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة وزيرة المالية، نناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2025 وهناك مقولة تقول: "اشتدي يا أزمة تنفرجي "تلازمنا الأزمة في تونس والله يأتي بالفرج.

السيدة وزيرة المالية، هذا قانون المالية الرابع الذي تعده الحكومة وسيادتكم مشرفون على وزارة المالية، قوانين مالية جبائية بامتياز والحل ليس في الجباية بل في التنمية والاستثمار اللذان يجلبان الجباية أتكروا الناس تعمل وتستثمر وستدفع الجباية.

ركزت كل قوانين المالية في عهدتكم على تعبئة موارد الدولة وهمكم الوحيد كيف ومن أين تجمعون المال، قروض خارجية وتداين داخلي وضغط جبائي ومصالحة ومصادرة، الخزينة فارغة ويجب جمع المال، ولكن أين التنمية والاستثمار؟

وضعت الدولة يدها على كل شيء وتبحث عن الجباية فيجب علها اليوم أن ترفع يدها على الاستثمار وتشجع الباعثين والمبادرين الشبان وستأتي الأموال.

السيدة وزيرة المالية، حين أتينا من قَبْلُ حدثتنا عن وضعية استثنائية وعلى أن البلاد اليوم في ظرف خاص وأننا نمر بأعوام صعبة وتعمل الحكومة على تجاوز الأزمة والى الآن نستعمل نفس المصطلحات ونتحدث عن اكراهات المالية العمومية وعن التركة القديمة؟ لليوم الخطاب الحكومي هو نفسه لم يتغير.

في تونس لنا مشكلة "le provisoire qui dure" واليوم حتى الأزمة دائمة في قوانين المالية التي من المفروض أن تكون استثنائية لكنها أصبحت عادية.

السيدة وزيرة المالية، متى سنرى نقاشات على استثمارات عمومية كبرى؟ متى سنتحدث عن إصلاحات هيكلية جبائية عميقة؟

السيدة وزيرة المالية، قانون المالية ما هو إلا أداة من الأدوات لتجسيد وتطبيق سياسة الدولة ومن المفروض أن يكون وراءه تصور اقتصادي واضح وشامل يخص تطوير قطاعات عديدة مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وقطاع النسيج والتكنولوجيا والأسواق المالية.

اليوم شركاؤنا وجيراننا ومنافسينا كلهم يخلقون النمو ويخلقون الثروة ونحن مازلنا في إدارة الأزمة وفي الأزمة المالية وكيف نخرج من عنق الزجاجة.

نعد قانون مالية لنرقع به ولم نحل المشكل، في هذا العام الفلاحة ليست جيدة ويوجد جفاف ولم ينزل المطر وفي السنة الفارطة السياحة غير جيدة وكورونا وفي سنة أخرى سعر برميل النفط ليس مطابقا لتقديراتنا ونقدم قوانين مالية ترقيعية دون أي تصور واضح لذلك تعم الأشغال كل البلاد اليوم في كل مجال وفي كل قطاع ولم يتم انهاء الأشغال في أي مجال.

السيدة وزيرة المالية، هل يمكن أن نعرف نتائج الإجراءات السابقة التي اتخذتموها في قوانين المالية وما هي مردوديتها على العجز المالي؟

السيدة وزيرة المالية، السنة الفارطة كان لنا كمجلس نواب وأيضا في الكتلة الوطنية المستقلة العديد من المقترحات التي قدمناها وساهمنا بها في المجلس منها العفو الجبائي الذي اقترحناه وساهم في تعبئة موارد الدولة وهنا نذكر السيدة الوزيرة أنكم كنتم ضده ونحن تمسكنا به وهذا يؤكد أهمية التشاركية وأهمية كما نقول "رايين خير من راي".

لذلك السيدة وزيرة المالية، اليوم ونحن نناقش قانون المالية لسنة 2025 وبعد اطلاعنا على مجموعة الإجراءات المضمنة في قانون المالية نرى من الصالح أن نقدم مجموعة من الاقتراحات التي تهم التونسيين وتهم عامة المواطنين لذلك نرى أنه من المهم التمديد في العفو الجبائي وكذلك من المهم العفو على خطايا الصرف وعلى الخطايا الديوانية.

كذلك السيدة وزيرة المالية، لابد من احداث رخصة ممتازة للمشاريع ذات الأهمية الوطنية، المشاريع والاستثمارات التي ستشغل اليد العاملة وستساهم في توفير أداءات للدولة لابد أن تكون فيها رخصة ممتازة ومستعدون للتفاعل معك في مختلف المقترحات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الان انتهى جزء النقاش المخصص لأعضاء مجلس نواب الشعب وننتقل إلى النقاش العام في جزئه المتعلق بأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدة وزيرة المالية،

السيدات والسادة نواب البرلمان التونسي،

أسعد الله مساءكم جميعا ومرحبا بكم،

نجتمع اليوم لمناقشة مشروع قانون المالية في ظرفية استثنائية فارقة حيث لا يمكن فصل هذه المناقشة عن رمزية 25 جويلية التي مثلت لحظة فارقة في تاريخ تونس، إنها لحظة استعادة السيادة الوطنية وإعادة الاعتبار للشعب التونسي، لحظة وضعت حدا لسنوات من السياسات التي أرهقت الاقتصاد وأثقلت كاهل المواطن البسيط وان الأوان لأن نجعل من قانون المالية لهذه السنة خطوة شجاعة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية العادلة والاستقرار الاقتصادي.

السيدة الوزيرة،

الزملاء النواب،

إن كسب التحدي الاقتصادي ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة وجودية فالنظام الاقتصادي السائد لعقود والمبني على الهشاشة والتبعية لم يعد قادرا على مواجهة تحديات العصر ولا تلبية تطلعات الشعب، منذ تطبيق برنامج الاصلاح الهيكلي دخل الاقتصاد التونسي في دوامة من الأزمات المتتالية: تضخم مديونية الدولة، تراجع القطاعات الإنتاجية، تفاقم البطالة واتساع الفوارق بين الجهات.

اليوم أصبح واضحا أن المطلوب هو تغيير جذري في السياسات الاقتصادية بعيدا عن الحلول المؤقتة التي لا تعالج جوهر الأزمة.

ان قانون المالية ليست مجرد موازنة أرقام، بل هو انعكاس لرؤية اقتصادية واجتماعية متكاملة، رؤيتنا لهذه المرحلة تستدعي إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية للمواطنين: التعليم الذي يعيد الأمل للشباب، الصحة التي تحمي كرامة الناس، النقل الذي يسهل حياتهم والأمن الغذائي الذي يحصنهم من الأزمات.

السيدة الوزيرة،

الزملاء النواب،

نحن بحاجة إلى قانون مالية يعبر عن الرؤية الجديدة للدولة، رؤية تؤسس لاقتصاد منتج لا ريعي، اقتصاد ينقل تونس من التبعية إلى الاستقلالية ومن التوزيع غير العادل للثروة إلى تحقيق الانصاف بين الجهات والفئات، فالعدالة الجبائية يجب أن تكون محور هذا القانون من خلال تخفيف العبء الضريبي عن الفئات الضعيفة والمتوسطة والتصدي للتهرب الضريبي الذي يثري القلة على حساب الأغلبية.

كما أن التنمية المتوازنة ليست مجرد شعار، بل يجب أن تترجم في توزيع عادل للموارد بين الجهات وتوجيه للاستثمارات نحو المناطق المقصية التي عانت من التهميش لعقود.

إضافة لذلك لا يمكن تحقيق تنميه حقيقيه دون معالجة الفساد، هذا المرض الذي نخر مؤسسات الدولة وأضعف ثقة الشعب بها، نحن بحاجة الى قانون ماليه يكرس الشفافية والحوكمة الرشيدة ويضع حدا لتحكم الكارتلات والبارونات في الاقتصاد الوطني ويغلق الباب امام الاقتصاد الريع الذي كان لعقود أحد أبرز معوقات التقدم.

السيدات والسادة النواب،

السيدة الوزيرة،

إن الشعب التونسي بمختلف فئاته وأعماره ومناطقه هو الغاية والهدف عندما نناقش قانون المالية يجب أن نستحضر معاناة الفلاح الصغير الذي يكافح من أجل لقمة العيش والحرفي الذي يسعى لإيجاد فرص والمرأة الكادحة التي تتحمل مسؤولية أسرة والشاب الذي يتطلع الى أفق أفضل هؤلاء جميعا هم البوصلة التي يجب أن توجه قراراتنا.

وفي هذا السياق يجدد المجلس الوطني للجهة والأقاليم التزامه الكامل بأداء دوره المحوري في دعم وتكريس القوانين التي تخدم الخيارات الوطنية وتعكس إرادة الشعب وباعتبار تمثيليته كصوت للمناطق المهمشة والفئات المحرومة سيعمل على ضمان أن تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية ترجمة حقيقية لتطلعات الشعب التونسي في العدالة والتنمية.

السيدة الوزيرة،

الزملاء النواب،

إننا اليوم أمام مسؤولية وطنية وتاريخية لبناء اقتصاد وطني قوي ومستقل يقوم على الإنتاج والابتكار ويضمن عدالة توزيع الثروة ويوفر فرص العمل للشباب يجب أن يعطي قانون المالية الأولوية للاستثمار في الانسان من خلال تحسين جودة التعليم وتطوير منظومة التدريب المهني والنهوض بالخدمات الصحية والاجتماعية.

إن رؤيتنا تتجاوز الأهداف المالية الآنية إلى بناء اقتصاد سيادي ومستدام يكرس استقلال القرار الوطني ويؤسس لتنمية شاملة ومستقلة فالسيادة الوطنية لا يمكن أن تتحقق دون سيادة اقتصادية والتنمية العادلة هي ركيزة التحرر الوطني.

شكرا لكم مجددا وفقنا الله جميعا لما في خير تونس وشعبها.

ونمر الآن إلى النقاش حول قانون المالية وبداية أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم جلال القروي، له ست دقائق. تفضل.

السيد جلال القروي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية المحترمة وبالوفد المرافق لها،

السادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

السادة أعضاء مجلس الجهات والأقاليم،

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته،

السيدة الوزيرة، سأتوجه إليكم برأيي الشخصي وليس باعتباري رئيس اللجنة المالية للمجلس الوطني للجهات والأقاليم سأسوق ملاحظات واقتراحات.

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025، هذا المشروع الذي يمثل محطة حاسمة في مسار اصلاح الاقتصاد الوطني وتعزيز العدالة الجبائية وتحفيز الاستثمار، ولكن وكما هو حال أي مشروع كبير لا يخلو هذا القانون من بعض النقائص التي تحتاج الى توقف عندها ومراجعتها.

أولا، على مستوى العدالة الجبائية، أثني على التعديل المقترح في جدول الضريبة على الدخل الذي يهدف الى تخفيف العبء الضريبي على الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض لكن من الضروري أن نكون صريحين أن هذا التعديل وحده ليس كافيا لتحقيق عدالة جبائية حقيقية، يجب تكثيف الجهود لمكافحة التهرب الضريبي بآليات واضحة وفعالة، توسيع قاعدة المساهمين الجبائيين عبر دمج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية الرسمية، تعزيز الرقابة على المؤسسات الكبرى التي قد تستفيد من ثغرات جبائية.

ثانيا، على مستوى دعم الاستثمار وريادة الأعمال، ان تخصيص منصة المبادر الذاتي ومبلغ 10 ملايين دينار لدعم المبادرات الفردية هو خطوة جيدة ولكن التمويل المخصص غير كافٍ لتغطية الاحتياجات الوطنية المتزايدة في ريادة الأعمال.

غياب برنامج وطني شامل لدعم ريادة الأعمال يتضمن الارشاد الفني والتدريب وتسهيل النفاذ الى الأسواق.

ينبغي توسيع نطاق هذا الدعم ليشمل قطاعات استراتيجية مثل التكنولوجيا الخضراء والاقتصاد الرقمي.

ثالثا، على مستوى الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: الغاء الترفيع في المعاليم الديوانية على اللاقطات الشمسية يعكس وعي الحكومة بأهمية التحول نحو الطاقات المتجددة لكن هنالك غياب لاستراتيجية شاملة لدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة التي تعمل في هذا القطاع.

الاستثمار في الاقتصاد يحتاج الى برامج تمويل مبتكرة وشراكات مع القطاع الخاص.

ينبغي وضع حوافز جبائية واضحة لدفع المؤسسات نحو استخدام الطاقة النظيفة.

رابعا، على مستوى النفقات العمومية تحديد نفقات التسيير عند 2.6 مليار دينار مع زيادة بـ 3.2% مقارنة بالسنة السابقة قد يعتبر ضابطا للنفقات ولكن يجب أن نتساءل هل تم اجراء مراجعات عميقة لضمان الكفاءة والفاعلية في استخدام هذه الموارد؟

كيف سيتم ضمان تحسين جودة الخدمات العامة في ظل هذا الترشيد؟ هل هنالك خطط لتقليل الهدر والفساد في الانفاق العام؟

خامسا، ادماج الاقتصاد الموازي: الإجراءات المقترحة لمكافحة الاقتصاد الموازي غير كافية دون وضع حوافز مغرية لتشجيع العاملين في الاقتصاد الموازي على الانتقال الى الاقتصاد الرسمي.

تبسيط الاجراءات الإدارية والجباية التي تشكل عائقا أمام انخراط المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

تعزيز الرقابة وتطبيق القوانين بشكل صارم.

وفي الخاتمة السيدة الوزيرة، السادة الحضور،

مشروع قانون المالية لسنة 2025 يمثل خطوة الى الأمام لكنه يحتاج الى تعديلات جوهرية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

يجب أن نضع مصلحة المواطن والاقتصاد الوطني في صلب سياساتنا وأن نتبنى رؤية شاملة تستهدف النمو المستدام والعدالة الاجتماعية.

أدعوكم جميعا مستقبلا الى المزيد من الانفتاح والاستماع الى جميع الأطراف المعنية لضمان أن يكون هذا القانون نقطة تحول إيجابية في تاريخ اقتصادنا وشكرا لكم على حسن الاصغاء. شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الان للسيد النائب المحترم محمود صماري، له عشر دقائق تفضل.

السيد محمود صماري

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

تعيش تونس مرحلة تاريخية جديدة ويجب علينا أن نستحضر في كل وقت معاناة التونسيين وصبرهم لإيمانهم بأن الأمل في وطن أفضل ممكن بتظافر جهود الجميع فنحن نحتاج الى بناء صلب في مستوى تطلعات وانتظارات أبناء شعبنا الذي نهبت ثرواته وتم الاستيلاء على مقدراته وما زالت بعض الدوائر والمتنفذين يسعون إلى عرقلة جهود الدولة لنزع بذور اليأس.

ويتصدر العنوان الكبير لمشروع قانون الميزانية 2025 تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية العادلة بالإحاطة بالفئات الهشة

ومحدودة الدخل، شيء مهم جدا لكن تبقى هذه الإجراءات على أهميتها غير كافية اذ نلاحظ غياب الاستثمارات المهمة في المناطق الداخلية ومزيد تكريس التهميش والتمييز المقيت وحتى المشاريع المعطلة لا نرى إجراءات مهمة للتعجيل والتسريع في إنجازها.

عدم وجود رؤية واضحة في خصوص أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل والذين طالت بطالتهم وهم يمثلون جزء مهما من أبناء شعبنا وانتهكوا في حقوقهم الدنيا وأقل شيء المنح والخدمات الاجتماعية.

قطاع الفسفاط، يمر هذا القطاع الاستراتيجي وعلى أهميته بمشاكل هيكلية كبيرة وهو بالأساس معالجة الجانب الاجتماعي وهي مسألة جد مهمة بإحداث استثمارات من موارد الفسفاط في مناطق الحوض المنجمي، فلاحة وصناعة ومستشفيات ومعالجة مشاكل الاستخراج والنقل والتكرير.

نمر إلى مسألة جد هامة في الفلاحة فبالأمس ليس بالبعيد أزمة في الإنتاج الحيواني بعد الوفرة في اللحوم الحمراء والحليب أضعنا قطيع الأبقار والأغنام بسبب تحكم بارونات الأعلاف وبالأمس أيضا كانت لنا وفرة في اللحوم البيضاء والبيض واليوم تم الاجهاز على صغار المنتجين بذات الوسائل لتبقى السوق للكبار فقط يتحكمون في الأسعار.

في 6 نوفمبر 2024 اتخذت إجراءات رئاسية وفورية لضمان جني الزيتون بما يحفظ حقوق الفلاحين ودعمهم ماليا مع الحرص على دور الديوان الوطني للزيت وتطوير قدراته على التخزين.

هذه الإجراءات اتخذت لإنقاذ موسم الزيتون لكن لاحظنا عدم استجابة أغلب البنوك لتمويل أصحاب المعاصر ماليا، لم يقع تنفيذ هذه الإجراءات بالنجاعة والسرعة المطلوبتين.

والفلاحة سيدتي تعتبر صمام الأمان للأمن القومي لما توفره من إيرادات مهمة لتمويل ميزانية الدولة فالفلاح الذي يغرس ويسقي ويحرث ويتكبد عناء شراء المستلزمات والأسمدة بأثمان باهضة ويعمل ليلا نهارا وفي الأخير يبتز جهده لحفنة من المتحكمين في السوق والأزمة في قطاع الزيتون هدفها القضاء المبرم على صغار الفلاحين واجبارهم على اهمال حقولهم غير المربحة والاجهاز عليهم لتبقى السوق لكبار السماسرة فقط يتحكمون في الأسعار لزيادة ربحهم، وان عدم تدخل الدولة بالشكل الجاد والسريع وببوصلة واضحة سيؤدي حتما إلى الفوضى والخراب في النسيج الاقتصادي وركيزته الفلاحة.

أيضا نداء إلى سيادة رئيس الجمهورية، الآن يقومون بتحريف التعليمات الرامية إلى دعم الفلاح وضمان حقه التي صدرت عن سيادتكم ويستغلونها للتنكيل بالفلاح، نعم يا سيادة الرئيس إنهم يدقون المسمار الأخير في نعش قطاع استراتيجي في البلاد ويهدرون ثروة وطنية، انهم يرسلون الآن الفلاح إلى المجهول ويحرمون الدولة من مداخيل كبرى من العملة الصعبة تحتاجها البلاد الآن.

الفلاحة يا سيادة الرئيس حصننا الأخير في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الدقيق والفلاحون الآن تتقاذفهم ألاعيب اللوبيات من جهة وتحريف الإجراءات الرامية للإنقاذ، فقد فقدوا الثقة في جهات كثيرة ويريدون إيصال الرسالة إليكم مباشرة فليس لهم أمل في انقاذ موسمهم إلا تدخلكم العاجل ولم يعد لديهم ثقة إلا في ضربكم بقوة على أيدي المتلاعبين بالثروة الوطنية والذين يهدرون مقدرات البلاد ويسرقون عرق الفلاح وجهده وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عثمان الرياحي، له ست دقائق تفضل.

السيد عثمان الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب في البداية بالسيدة الوزيرة وكافه الإطارات المرافقة،

ونثمن المجهودات المبذولة التي تبذلها الوزارة ووفقكم الله في أداء هذه المهمة الصعبة.

السيدة الوزيرة، إن دعم الموارد الذاتية للدولة في إطار التعويل على الذات يجب أن يساهم فيه الجميع دون استثناء ولا تمييز فهو واجب وطني من أجل السيادة الوطنية وإن هذا الدعم لن يتحقق دون تثمين قيمة العمل والرفع من مردودية الإنتاج والإنتاجية في جميع القطاعات بالفكر والساعد.

سيدتي الوزيرة، نثمن الإصلاحات الجبائية ومقاومة التهرب الضريبي وادماج القطاع الموازي وبالرغم من الضغوطات المالية لم تتخل الدولة عن دورها الاجتماعي بمساعدة الفئات محدودة الدخل والترفيع في التحويلات الاجتماعية وخلق موارد الرزق لفائدتهم وحرص الدولة المتواصل على توفير الدعم للمواد الأساسية والمحروقات والنقل.

السيدة الوزيرة، يتبين توجه الدولة نحو توفير آليات التمكين والادماج الاقتصادي من أجل استعادة حركية التنمية الشاملة من خلال قانون المالية وما تضمنه من إجراءات وحوافز لفائدة المؤسسات الناشئة والاستثمار في المجال البيئي ودعم الشركات الأهلية والمبادرات الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وخلق موارد الرزق للعائلات محدودة الدخل وذوي الإعاقة.

ولكن لتحقيق كل هذه الأهداف لابد من تبسيط الإجراءات والتدخل السريع من جميع الأطراف المتدخلة لسرعة ونجاعة انجاز كل المشاريع لأن هناك صعوبات إدارية وكثرة المتدخلين وأحيانا ضعف التنسيق بينهم.

ثانيا، توسيع قاعدة الانتفاع لكل هذه البرامج والحوافز كي تشمل جميع الجهات دون تمييز أو تهميش وفي إطار تكافؤ الفرص.

التعريف بكل هذه الحوافز والإجراءات في جميع المعتمديات وبحضور كافة الأطراف المتدخلة وتشريك المجالس المحلية والجهوية والإقليمية حتى يدرك الجميع وخاصة الراغبين بالانتفاع بهذه البرامج آليات التمكين الاقتصادي وسبل النجاح خاصة في المعتمديات التي لا توجد بها مكاتب تشغيل.

في الحقيقة في بعض المعتمديات ومنها المعتمدية التي أنتمي اليها لا يوجد بها مكتب تشغيل والمعلومة لا تصل فلذا الرجاء من مكاتب التشغيل التعريف بكل هذه الحوافز لأن الذي يسكن في أقصى الجبل أو في أقصى الريف لا يسمع عن هذه الحوافز حتى نضمن تكافؤ الفرص للجميع.

توجيه الراغبين ومساعدتهم على حسن اختيار المشاريع حسب خصوصية كل منطقة لضمان نجاح المشروع وضرورة مرافقتهم ومتابعتهم في مختلف المراحل ونساعدهم من البداية للنهاية.

السيدة الوزيرة، لي بعض الأسئلة خلال سنه 2024 هناك انخفاض واردات المواد الأولية ومواد التجهيز فما هو تأثير ذلك على الاستثمار والموارد الجبائية؟

السيدة الوزيرة، مؤشر التضخم شهد سنة 2024 منحى تنازليا ولكن كيف سنحافظ على هذا المنحى في ظل التضخم المستورد والتضخم المناخي؟ نقترح مواصلة الإصلاحات والاجراءات لتحسين تحويلات التونسيين بالخارج لتخفيف الضغوط على المالية العمومية.

الحرص على عدم تعطل أي مشروع كبير أو صغير حتى نتجنب الاعتمادات الإضافية من ميزانيه الدولة كانت ربما ستخصص لإنجاز مشاريع جديدة وهذا ما نلاحظه في عديد الجهات.

السيدة الوزيرة، توجيه الدعم لمستحقيه حوله اجماع ولكن كيف وما هي الآليات الكفيلة بتحقيق هذا للتخفيف من الضغوط على المالية العمومية في هذا المجال؟

ما هي الاجراءات اللازمة والعاجلة لتنشيط استخلاص موارد الدولة غير الجبائية لتدعيم موارد الدولة في عده قطاعات؟ نلاحظ في جهاتنا أن هناك استخلاصات لا تستخلص.

ما هو توجه الدولة لتحقيق الاستقرار المالي والإداري للمؤسسات العمومية لتخفيف الضغط على ميزانية الدولة؟

السيدة الوزيرة، في ظل التحولات الخارجية المتلاحقة والتغيرات المناخية وقلة الموارد الذاتية للدولة وعدم الاقتراض الخارجي، ما هي قدرة الدولة على الحفاظ على التوازنات المالية مع الحفاظ على تلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي؟

بالنسبة إلى دعم المؤسسات العمومية الناشطة في مجال الإحاطة بالطفولة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، نثمن هذا الدعم لتحسين جودة الحياة لهذه الفئات.

نسأل عن سبب هذه الوضعية المالية الصعبة لهذه المؤسسات وما هي آفاق الخروج منها حتى لا يؤثر على قدرتها على القيام بمهامها؟

في ما يخص دعم الادماج المالي والاقتصاد للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل في الحقيقة آلاف المطالب للراغبين فمن يختار هؤلاء الراغبين والذين سينتفعون بهذه القروض؟ ولكن العديد ينتظر الرد ويوميا يسألنا المواطنون عن هذا الموضوع، يرغبون في التحصل على قرض من بنك التضامن ولم يجيبوهم إلى حد توا، لابد من اعلامهم أنه يتعذر ذلك ونذكر السبب ولو أنه في كل معتمدية تقريبا ثلاثة أو أربعة أشخاص يتمتعون بهذا الامتياز.

بالنسبة إلى الإجراء المتعلق بالصيدلية المركزية، لتخفيف العبء المالي للصيدلية المركزية وهذا الاجراء سيوفر تقريبا حوالي 40 مليار...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

دعوه يكمل فكرته.

السيد عثمان رياحي

شكرا، لكن هناك مشكلا آخر للصيدلية المركزية وهو ارتفاع مديونية الصناديق الاجتماعية والمستشفيات العمومية تجاه الصيدلية المركزية، لابد من حلحلة هذه الوضعية، كذلك من الحلول ضرورة ترشيد استهلاك الأدوية بالمستشفيات والمراكز الأساسية وذلك بالاعتماد على الرقمنة.

وكذلك مزيد التشجيع على الاستثمار في البحث والتطوير في مجال صناعة الادوية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الأدوية الحديثة وصناعة اللقاحات واكتساح الأسواق خاصة الأسواق الإفريقية وكذلك تقليص الواردات من الأدوية والمحافظة على مدخراتنا من العملة الصعبة.

أخيرا، هل فعلا إن محدودية دعم المؤسسات البنكية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمبادرات الفردية وقطاع المقاولات مرده الاقتراض الداخلي ونقص السيولة لديها؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم كمال الماجري، له أربع دقائق. فليتفضل.

السيد كمال الماجري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة وزيرة المالية،

السادة النواب المحترمون،

السيدة الوزيرة، حسب المعلومات التي وردت علينا من عدة خبراء في قطاع السيارات الإدارية فإن الدولة تنفق على السيارات الإدارية حوالي ألف مليار ونحن في تونس تجاوزنا الولايات المتحدة الأمريكية في عدد السيارات الإدارية.

السيدة الوزيرة، الرجاء مراقبة هذا القطاع والتقليص من نفقات الدولة، السيدة الوزيرة، السيارات الإدارية يومي السبت والأحد تخرج كلها من الإدارات.

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى الجمعيات التنموية فهي تلعب دورا هاما في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المناطق الريفية والمهمشة من خلال تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة.

السيدة الوزيرة، في التقرير المقدم لميزانية الدولة لسنة 2025، 20 مليون دينار وهذه القروض ينتفع بها صغار الفلاحين والحرفيين وأصحاب الشهائد العليا المعطلين.

السيدة الوزيرة، اليوم حين يذهب معطل عن العمل أو حرفي أو فلاح صغير للحصول على قرض يجد 500 أمامه ويعطونهم بالمحاباة والاعتمادات المرصودة في المعتمديات 50 مليون أو 60 مليون وتجد 500 شخصا أمام جمعية تنموية يمولها بنك التضامن.

السيدة الوزيرة، في مهمة التربية، المدارس الابتدائية، الميزانية المخصصة للمدرسة 120 دينار اليوم هل يشتري بها الورق والأقلام أم يقوم بطلاء المدرسة؟ ماذا سيفعل بها 120 دينار؟

السيدة الوزيرة، يبيع الفلاحون اليوم لتر الحليب بـ 1.300 مليم ويقتني قنطار العلف بـ 160 دينار، 1600 مليم سعر الكيلوغرام والبقرة تعطي 10 لترات حليب، أي 13 دينارا وهو يشتري بـ 160 دينار يعني المعدل مختلف فأين الدعم للفلاح؟

السيدة الوزيرة، الشركات الأهلية 20 مليون دينار عندنا 65 شركة أهلية ودخلت الآن 35 شركة أهلية في النشاط والباقي كلها معطلة.

ضرورة مراجعة قانون مجلة الغابات ومجلة أملاك الدولة.

اليوم 300 مليون قيمة الاعتماد المرصود للشركة الأهلية 300 مليون يحصل عليها من بنك التضامن وهو قدم مشروع شركة أهلية بمليار ومليار ونص فهل يلغي مشروعه؟ وشكرا السيدة الوزيرة. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن السيد النائب المحترم أكرم بن سالم، له خمس دقائق.

السيد أكرم بن سالم

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

أريد الترحيب بسيادة الوزيرة السيدات والسادة المرافقين لها،

أولا، أريد أن أشكر سيادة رئيس الجمهورية من أجل إصدار توصيات وتوجهات وخطوط عريضة تصب في مصلحة الفئة الهشة وتفعيل الدور الاجتماعي للدولة والقطع مع التشغيل الهش وغيرها.

ونثمن دور الوزارة في تجسيد هذه التوصيات من خلال إحداث صناديق اجتماعية لفائدة النساء الفلاحيات وصناديق تأمين على الحوادث وغيرها من الإجراءات، لكن سيادة الوزيرة ما هي توجهات الوزارة في مبدأ التعويل على الذات، هذا المبدأ الذي استندت عليه في تخفيض الجباية على المنتوجات التي لنا فيها بصمة تونسية والمصنع التونسي له شهائد عالمية ويحظى بمكانة راقية؟

عندما نمتع المورد من إعفاء ديواني ونضع معاليم على المواد الأولية التي يستعملها التونسي في الصناعة المحلية، كيف لهذا أن يكرس مبدأ التعويل على الذات؟

ما هي خطط الوزارة والحكومة في موضوع ثروة زيت الزيتون سيدتي الوزيرة؟ إن الفلاحين التونسيين يحملونكم كحكومة مسؤولية اهدار محصولهم وافتكاكها بأرخص الأسعار من قبل أصحاب المال.

ما هي خطط الوزارة في ترشيد الدعم وتوفير العلف لقطاع الألبان؟ وتساؤلي هذا لأني لاحظت فصلا في ظاهرة دعم لقطاع تربية الأبقار ولكن في الحقيقة هذا الفصل يصب في مصلحة الفلاح الأجنبي وقائمة معينة من الموردين وأصحاب الأموال.

أيضا سيدتي الوزيرة، الفصل 31 والضجة الإعلامية والتمجيد والتهليل لعمل الوزارة في اطار العدالة الجبائية لكن أعذريني سيدتي الوزيرة لا نستطيع أن نتحدث عن عدالة جبائية ونحن نخصم لعائلة تعيش بـ 490 دينار 15% "smig" السيدة الوزيرة، قلتها لك من قبل بصفتي عضوا في لجنة المالية وأكررها لك الآن في اطار الجلسة العامة لا يعقل اقتطاع "TVA" لأشخاص تتقاضى "smig" كأجر أدنى، هذا لا يستقيم مع كامل احتراماتي لشخصك وللذين اقترحوا هذا الفصل وقمت بمقترح تم اسقاطه بادعاء أنه يتكلف كثيرا على ميزانية الدولة والحقيقة لم أقتنع أن شخصا مرتبه "smig" ونقتطع منه 15% لا 10 دنانير ولا 15 دينارا فحتى 10 دنانير بالنسبة إلى شخص مرتبه 490 دينار مهمة جدا في حياته.

أود أن أرجع الى الدور الاجتماعي للدولة، على سبيل المثال أريد أن أذكر ديوان التجارة الذي كان له الحق الوحيد في توريد مادة البن ومادة الشاي وكان هذا القطاع يشهد تذبذبا في الكمية المتوفرة وعدم قدرة الديوان على فرض التسعيرة المحددة، فماذا أنتم فاعلون عند تسليم هذا القطاع إلى الخواص مع تمتيعه بالامتيازات الجبائية؟

السيدة الوزيرة، سابقا كان البن عند الديوان وهو الوحيد الذي يتحكم فيه ورغم ذلك لم نستطع التحكم فيه ولا في التسعيرة ولا في طرق التوزيع ونعطيها اليوم للخواص ونسمح له أن يبيع كيلوغرام البن بـ 30 دينار، حقيقة هذا لا يستقيم السيدة الوزيرة وهو توجه في دعم التغول لأصحاب المال والتنكيل بالمواطن لا تفعيل الدور الاجتماعي للدولة.

نقطة أخيرة، السوق الموازية والتهرب الضريبي أكبر اشكاليتين وأكبر مصدر تمويل للخزينة، لماذا لم تحرك وزارتكم الموقرة ساكنا في حربها ضد الاقتصاد الموازي في قطاعات مثل التهريب؟ كما هو الشأن بالنسبة إلى تهريب الأبقار سيدتي الوزيرة، التي تنوون جلبها بالعملة الصعبة أعيد التأكيد أنه دعم للفلاح الأجنبي وليس دعما للفلاح التونسي ولا لقطاع الألبان في تونس لأن الإشكالية في قطاع الألبان في تونس واضحة أين تكمن ولم تكن لدينا مشكلة في رأس الحيوان أبدا، بل عندنا مشكلة في العلف وفي توزيع الدعم، السيدة الوزيرة، السيد رئيس حكومة، السيد وزير الفلاحة إن الإشكالية ليست إشكالية رأس حيوان إنما إشكالية علف ودعم، فمتى تفضون مشكلة الدعم؟ لا يجوز أن ندعم مصنعا مداخيله ألاف المليارات بـ 630 مليم...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إضافة دقيقة.

السيد أكرم بن سالم

شكرا سيدي الرئيس،

والفلاح الذي يبقى دون أكل في سبيل تعليف ماشيته، لا ندعمه بأي مليم هذا لا يستقيم سيدتي الوزيرة وكررنا ذلك مرارا وتكرارا وفي اعتقادي أنكم تفعلون ما تمليه عليكم عقولكم.

سيادة الوزيرة، عندك شركات تونسية مثل الشركة التونسية للفسفاط والشركة التونسية للتبغ وشركة الخطوط التونسية وهذه الشركات تنشط وحدها في القطاع سيدتي الوزيرة، عبارة على متسابق يجري وحده ويصل في المرتبة الأخيرة كيف هذا؟ كيف تكون لديك شركات محتكرة لهذه القطاعات وتعمل وحدها في السوق، سيدتي الوزيرة ما دمنا نريد توفير موارد للدولة فنلقي نظرة على هذه الشركات إذا لم تتمكنوا من تسييرها فلندعم تلاميذنا المتخرجين من الإدارة التونسية ونعطيهم هذه الشركات حتى يتصرفوا فيها لعلها تصبح شركات مربحة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد علي الحسومي البيولي، له ست دقائق تفضل.

السيد علي الحسومي البيولي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

السيدات والسادة النواب،

نناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2025 والذي يعكس بشكل أو بآخر محاولات جادة لمواكبة التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه بلادنا لكن لا يمكننا تجاهل أن هذا المشروع رغم بعض الخطوات الإيجابية يظل قاصرا في معالجة الجذور الحقيقية للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها التونسيون.

السيدة الوزيرة، في حديثكم عن العدالة الاجتماعية تم التركيز على مراجعة النظام الضريبي ومزيد توسيع القاعدة الجبائية وهي

إجراءات قد تكون مفيدة ولكنها تبقى في حدود الحلول المؤقتة، العدالة الجبائية لا تتحقق بمجرد فرض ضرائب جديدة أو توسعة القاعدة الضريبية، بل من خلال خلق اقتصاد يتيح فرصا متساوية للجميع، اقتصاد قائم على الإنتاج والابتكار.

وفي هذا السياق تبقى الإصلاحات التشريعية غائبة بشكل واضح، أين هي التعديلات الضرورية على مجلة الصرف ومجلة الاستثمار؟ كيف لنا أن نطلب من المستثمرين المحليين والدوليين أن يدخلوا إلى سوق يعاني من هذا الجمود التشريعي؟

أما عن الصناديق الجديدة المزمع إحداثها، فلا شك أنها خطوة ضرورية لمعالجة بعض جوانب الهشاشة الاجتماعية لكن يجب أن نكون صريحين، هذه الصناديق ليست كافية على الإطلاق لتحقيق التنمية المستدامة، خطوط التمويل أيضا التي تم الإعلان عنها تظل ضعيفة وعاجزة عن تغطية احتياجات القطاعات الحيوية، هل يعقل أن نراهن على بعض برامج التمويل لتطوير الاقتصاد في وقت أصبحت فيه المنافسة العالمية أكثر شراسة والأزمة الاقتصادية أكثر عمقا؟

السيدة الوزيرة، إن إعداد هذا المشروع في أروقة الوزارة بعيدا عن إشراك حقيقي لمختلف الأطراف الاجتماعية والاقتصادية، يعكس طريقة محاسبية ضيقة لا يمكن أن تقود إلى النجاح المطلوب.

إن قانون المالية يجب أن يكون أداة لتحفيز التنمية لا مجرد وسيلة لتغطية العجز المالي في الميزانية. نحن بحاجة إلى سياسة اقتصادية توازن بين التزاماتنا المالية وحاجاتنا الملحة للنمو، لكن على الرغم من هذه الملاحظات فإنني أؤمن بأن هذه الميزانية يمكن أن تكون بداية لمسار جديد إذا تم التفاعل معها بالشكل المطلوب.

تونس بحاجة إلى شجاعة في اتخاذ القرارات ولا يمكننا إضاعة المزيد من الوقت في الحلول الجزئية والظرفية، إذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقية لتغيير الواقع، فإننا قادرون، نعم قادرون على إيجاد الحلول اللازمة لتعزيز الاستثمارات في القطاعات الأساسية مثل الفلاحة والصناعة والسياحة والطاقات المتجددة.

نعم، هناك ثغرات في هذا المشروع ولكن هناك أيضا فرص حقيقية للتحسين، لا نريد ميزانية تقتصر على التصريحات، بل نريد ميزانية تفتح الأفق، تخلق الفرص وتؤسس لمستقبل أفضل.

تونس اليوم بحاجة إلى قيادة اقتصادية جريئة لا تخشى من خوض مغامرة الإصلاحات الكبرى وتدرك أهمية الانفتاح على العالم والمشاركة في الاقتصاد العالمي.

ختاما، لا أعتبر هذا المشروع نهاية المطاف، بل بداية مرحلة يمكن أن تكون حاسمة في بناء الاقتصاد الوطني، إذا تم استغلاله بالشكل الأمثل وإذا وضعنا نصب أعيننا طموحات الشعب التونسي في إعادة بناء اقتصاد قوي وعادل فإننا قادرون على تحقيق ذلك، الفرصة أمامنا وعلينا أن نكون في مستوى التحديات وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محسن بن سالم، له ست دقائق تفضل.

السيد محسن بن سالم

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس ونائبيه،

تحية عطرة إلى جميع الزملاء من المجلسين،

تحية زكية إلى السيدة الوزيرة وجميع طاقمك على ما بذلتموه من مجهودات لتعبئة موارد الدولة،

سيدتي الوزيرة، بالنسبة إلى مشروع قانون المالية فإننا نثمن توجه الوزارة ونؤيده ونباركه خاصة من خلال العديد من الإجراءات التي قامت بها، مثل الضريبة على الدخل، لقد لاحظنا استبشار المواطنين وخاصة الفئات الهشة بهذه الزيادة وإن كانت عند البعض أرقاما زهيدة، إلا أنها تحمل سعادة وأملا بالنسبة إلى البعض الآخر رغم ما ينجر عنه من تأثير على ميزانية الدولة.

أما فيما يخص الإجراءات الفلاحية مثل اقتناء الأراخي، فإننا نثمنه ونطالب بالمزيد من تدعيمه وخاصة مراقبته، كما أننا نلمس من خلال العديد من الإجراءات الأخرى رغبة الدولة في تحسين المقدرة الشرائية ومساعدة المستثمرين ومحاولة تعبئة موارد الدولة من خلال سن بعض القوانين هذا ما تفعله الوزارة، أما ما يطلبه المواطن البسيط أكثر من ذلك فالشعب يريد القطع النهائي مع القروض وخاصة القروض الخارجية، فالشعب أبدى استعداده للتضحية إلا أن ذلك لا يجب أن يتواصل إلى ما لا نهاية له وانطلاقا من أننا جزء من هذا الشعب، كان لا بد من حلول جذرية في عديد الميادين.

أولا، القطاع الموازي الذي يمثل حلا جذريا لدعم موارد الدولة لهذا لا بد من التفكير مليا في كيفية ادماجه لأنه إلى حد هذه اللحظة لا يمكن القول أنه يساهم في خزينة الدولة.

ثانيا، مسألة الدعم، إذ لا بد من ترشيده ومراقبته مراقبة دقيقة وشاملة وصارمة.

ثالثا، الاعتماد الكلي على علوية القانون، فلابد من القطع مع الرشوة والتشديد في العقوبات على كل من ثبت تورطه ولا بد من تفكيك العصابات التي تتاجر بقوت المواطن البسيط.

رابعا، لا بد من تنقيح القوانين، فنحن في أواخر سنة 2024 ومن العيب علينا كمسؤولين أن نتبع قوانين نافذة منذ سنة 1800، قوانين بالية تجرنا إلى الوراء، لهذا نطالب بمراجعة كل القوانين دون استثناء بما في ذلك قوانين التجارة والطاقة وأملاك الدولة.

خامسا، لا بد من الشجاعة في فتح كل الملفات التي يشوبها الفساد، مثل الصفقات العمومية والبلديات والأدوية والطاقة والتجارة والديوانة والبنك المركزي، ملفات عديدة كانت ولا زالت تساهم في تدهور قوة الدولة وتحقيق خسائر عدة لها، فالمسؤول غير المناسب هو سبب آخر في مزيد إضعاف الدولة والمطلوب من الدولة إثبات وجودها، فلا سلطة على الأراضي سواء كانت بلدية أو دولية أو اشتراكية إلا بالعودة إلى الدولة.

مسألة أخرى وهي مسألة الرقمنة وامتيازاتها، فمن خلال وجود التقاطعات بين الوزارات سوف نقطع مع التهرب واستغلال النفوذ، كما لا بد من المزيد من ترشيد الاستهلاك خاصة في المؤسسات العمومية.

وبحكم أنه لا وجود لميزانية تكميلية هذه السنة إلا أن الفضل يعود في ذلك إلى عوامل لا بد من مزيد التركيز عليها ومنها الدور الرئيسي الذي لعبه المواطنون في الخارج من خلال مساهماتهم المالية وإن كان ذلك واجب عليهم وليس فضلا إلا أنه من العدل منحهم المزيد من الامتيازات.

محور آخر لا بد من التركيز عليه وهو الجانب الفلاحي، مثل قطاع الزيت والتمور والقوارص.

الآن سوف أتكلم صراحة عن اللوبيات ودورها في إضعاف الدولة لهذا لا بد أن نتصدى لهم من خلال القوانين التي لا يرغبونا في تمريرها ولهذا ومن منبري هذا أطلب من كل زملائي الشعور بالمواطنة وبالمواطن الذي ينتظر منا الكثير والذي علق علينا آمالا كبيرة وأقول له: "أننا على العهد ماضون، فلا عاش في تونس من خانها" وليعلم الجميع أنه عندما تكون القوانين صارمة فإنها تؤدي إلى نتيجة مضمونة وهذا ما يجعل المواطن في الخارج أوروبيا كان أو عربيا ينصاع لهذه القوانين لأنها ردعية وعادلة.

لابد من التسريع في موضوع الأملاك المصادرة والأموال المنهوبة في الخارج ووضع كل المؤسسات العمومية التي تعاني من العجز تحت الرقابة وكذلك الأملاك العقارية التي تعاني من سوء التصرف وسوء الاستغلال.

الحمل ثقيل سيدتي الوزيرة، اللوم لا يعود أساسا عليك، فالمسؤولية ملقاة على الجميع المهم أن تكون لدينا الرغبة في الإصلاح وفي التطرق إلى كل المواضيع.

وإذ نثمن ما يقوم به رئيس البلاد، قيس سعيد، من مجهودات جبارة لضرب المتاجرين بقوت المواطن إلا أننا نعتبر أنفسنا مسؤولين أيضا لإصلاح ما أفسدته العشرية السوداء وكل شخص لا بد من أن يكون فاعلا من موقعه.

نحن نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم، نعد الشعب بأننا بإذن الله، سنقوم بإيجاد الحلول لتعبئة موارد الدولة وخاصة تشجيع كل ما هو تونسي.

الشكر موصول إليكم ونحن لا نشك لحظة واحدة في رغبتكم للارتقاء بتونس نحو صفوف الدول المتقدمة.

وفقكم الله وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم نور الدين العكروت، له ست دقائق تفضل.

السيد نور الدين العكروت

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

نبارك لك سيدتي وزيرة المالية، تجديد ثقة السيد الرئيس بك في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

أود التطرق إلى قانون المالية لسنة 2025 وما يترتب عنه من آثار على التنمية الوطنية مع التركيز على المناطق الداخلية.

أولا، يتضمن قانون المالية لسنة 2025 توجهات رئيسية تهدف إلى تعزيز التنمية وإصلاح المنظومة الجبائية وتحفيز الاستثمارات وقد أولى اهتماما بدعم القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة إلى جانب محاولات تقليص العجز المالي وزيادة المداخيل الجبائية ورغم هذه التوجهات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات كبيرة مرتبطة بتخصيص الموارد وضعف الإمكانيات المالية المتاحة.

سيدتي الوزيرة، من بين أبرز النقاط التي أثيرت حول قانون المالية هي زيادة العبء الجبائي على المؤسسات والأفراد، مع محدودية الآليات الداعمة للمناطق الداخلية والجهات التي تعاني من نقص في البنية التحتية، كما أشار البعض إلى أن مشروع القانون ركز على التوازن المالي على حساب تلبية الحاجيات التنموية والاجتماعية الملحة.

ثانيا، في إطار تطبيق قانون المالية، تعاني ولايات الإقليم الخامس من فجوات هيكلية تحتاج إلى تدخلات عاجلة، هذه المناطق تواجه مشاكل متعددة أبرزها ضعف شبكات الطرق والصرف الصحي، توقف المشاريع الحيوية مثل مشاريع المياه والصحة بسبب نقص التمويل، غياب الدعم الكافي من الحكومة لتعزيز التنمية المحلية رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية الكبيرة.

إن المجلس الجهوي لولاية مدنين التي تعد 500 ألف ساكن وولاية تطاوين تحتلان مؤخرة الترتيب على مستوى ولايات الجمهورية بميزانية محدودة غير قادرة على مواجهة هذه التحديات بمفرده لذا، فإننا ندعو الوزارة إلى زيادة مخصصات الميزانية لتعزيز استثمارات البنية التحتية وتحريك المشاريع المتوقفة خاصة في القطاعات التي تمس حياة المواطنين يوميا.

سيدتي الوزيرة، من تحت قبة البرلمان ندعوكم إلى زيادة مخصصات الميزانية إلى المجالس الجهوية خاصة في المناطق المهمشة وتحسين آليات توزيع الموارد لتحقيق تنمية عادلة بين الجهات وتقديم دعم إضافي لاستكمال المشاريع العالقة وضمان احترام الآجال التعاقدية، فقانون المالية يجب أن يكون أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وليس مجرد أداة لضبط التوازنات المالية. ندعوكم إلى إعادة النظر في الأولويات التنموية ضمن قانون المالية لسنة 2025 لضمان تحقيق الأهداف المطروحة وتلبية احتياجات الجهات وشكرا سيدتي الوزيرة. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد معز الشريف، له ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد محمد معز الشريف

شكرا سيدي الرئيس.

تحية للسيدة الوزيرة وكافة الوفد المرافق لها،

وتحية لكافة الحضور.

أود التطرق إلى نقطة صغيرة فيما يخص قانون المالية وبعد إذنك، سيدي الرئيس، سأثير نقطة أخرى.

فيما يخص قانون المالية، مشروع قانون المالية يمثل ركيزة لمواصلة دعم أسس الدولة الاجتماعية في نفس الوقت يكرس البعد الجهوي والإقليمي للتنمية وأسس الدولة الاجتماعية مع العلم أنه يستند على رؤية وأهداف واضحة وطموحة وتشخيص دقيق وموضوعي لمكامن القوة والضعف في السياسات العمومية والخيارات الاقتصادية ولأولويات المواطن وانتظاراته.

بين مفهوم قانون المالية وواقع مشروع قانون المالية لسنة 2025، هناك العديد من نقاط الاستفهام وبما أن وزارة المالية هي "الوزارة الأم" نود أن يتم تخصيص ميزانية محددة من أجل التنمية والاستثمار على مستوى ولاية سوسة نظرا إلى الحالة التعيسة التي تعيشها منذ 14 جانفي 2011، إذ لم ينجز أي مشروع منذ ذلك التاريخ.

موضوع البطاطا والاحتكار، أود أيضا أن أثير موضوع الاحتكار فهو سبب الخراب إذ يسمح للفاسدين والمتمعشين بنخر البلاد بشتى الطرق، فبعد أن سمعنا عن صفقة استيراد 3000 طن من البطاطا من تركيا والتي كان من المفترض أن تصل إلى ميناء سوسة، نظرا إلى الاحتكار الموجود على مادة البطاطا تفاجأنا بأن الأسواق المحلية بسوسة لم تتوفر فيها أي كميات من هذه المادة وتبين بعد فرحتنا بهذه الصفقة أن البطاطا المستوردة فاسدة ومنتهية الصلاحية.

في هذا السياق أتوجه بالشكر إلى زميلتنا من الغرفة الأولى سنياء بن المبروك التي تحركت بشأن هذا الموضوع ووجهت نداء إلى سيادة رئيس الجمهورية للتدخل وكان هذا عبر صفحتها على "الفيسبوك" وتم هذا الصباح فتح تحقيق عن طريق النيابة العمومية وتأكد أن البطاطا المستوردة غير صالحة للاستهلاك وتعتبر هذه العملية إرهابا غذائيا وإجراميا في حق الشعب التونسي ويمس من الأمن القومي وسلامة الشعب التونسي.

هناك سؤال يطرح نفسه، لماذا دائما يكون ميناء سوسة هو نقطة عبور مثل صفقة القمح المسرطن والنفايات الإيطالية واليوم البطاطا التركية الفاسدة؟ من المسؤول عن هذه الصفقة؟ وإلى متى سيتواصل هذا الوضع؟

لقد أعلن سيادة رئيس الجمهورية الحرب على الفساد ونحن نحييه ونشد على أيديه ولكن الفساد موجود بداخلنا ووجب اقتلاعه بالضربة القاضية.

أطلب من السيد وزير التجارة والسيد وزير الفلاحة توضيح حول ما حصل في هذه الأيام من خلال هذه الصفقة بالتفصيل ووجب محاسبة الخونة بأقصى العقوبات ليكونوا عبرة لغيرهم ونحن على العهد باقون من أجل تنظيف البلاد من هؤلاء المجرمين في حق الشعب التونسي.

اليوم هناك غضب كبير لأهالي منطقة القلعة الصغرى وخاصة الفلاحين إضافة إلى الاجتماع الطارئ الذي عقدوه على خلفية إيقاف ثلاثة فلاحين من زملائهم الذين كانوا يحتفظون ببذور البطاطا المعدة للزراعة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إضافة نصف دقيقة للنائب المحترم محمد معز شريف تفضل.

السيد محمد معز الشريف

...إن هؤلاء الفلاحين كانوا يحتفظون بالبذور لإعادة زراعتها في فصل الخريف وقد تم إيقافهم اليوم ما أدى إلى حالة من الخوف بين الفلاحين الذين باتوا يخشون زراعة البطاطا مجددا.

وقد أكد ذلك محضر جلسة ممضى من طرف رئيس خلية الإرشاد الفلاحي بالقلعة الكبرى بعد معاينة المخزن وجدوا بطاطا على ذمة شخص معين والمقدرة بـ 160 صندوقا وثبت أنها معدة للزراعة لا للاستهلاك، لست فنيا لأتحدث كثيرا عن الفلاحة لكن أردت أن أوضح ذلك فنحن لا نريد ظلما مع العلم أن مندوب الفلاحة في ولاية سوسة مطلع على كل شيء، أعتقد أن بإمكانه أن يقوم بتقرير حول الموضوع ويكون هو الفيصل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علاء غزواني، له ست دقائق فليتفضل.

السيد علاء غزواني

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

اليوم أنا هنا لأكون صوت الشباب التونسي الذي يعاني للأسف، نحن أمام مشروع قانون مالية آخر لم يقدم أي جديد ولم يتضمن حلولا حقيقية لمعضلة البطالة خصوصا بطالة أصحاب الشهادات العليا وهم أكثر فئة تأثرت في السنوات الأخيرة.

كيف يمكننا قبول قانون مالية في 2024 لا يتضمن إجراءات عملية لإنقاذ جيل كامل من التهميش؟ جيل قدم سنوات من حياته في التعليم العالي واليوم يعيش في حالة من الانتظار والترقب بلا عمل ولا أمل، كيف تفسرون ذلك؟ ولماذا هذا القانون لا يحتوي على تدابير واضحة لتحفيز التشغيل؟

الشهادات العليا في تونس للأسف لم تعد ضمانة للحصول على العمل، الشباب الذين تخرجوا من الجامعات اليوم يتخبطون في البطالة وعيونهم ترقب الأفق لكنهم لا يجدون سوى وعود فارغة.

اليوم لم يعد ينفعنا الكلام المعسول ولا المشاريع التي تبقى حبرا على ورق حان الوقت لحلول جذرية وإجراءات ملموسة ولتغييرات حقيقية، لا وعود واهية.

العاطلون عن العمل يراسلونني اليوم ويقولون لي: "لم نر أنفسنا في مشروع قانون المالية لسنة 2025" وأنا اليوم سأقول الحقيقة بمرارتها، هذا المشروع بعيد كل البعد عن معالجة أزمة البطالة التي تعصف بمستقبل شبابنا. المعضلة ليست فقط في قانون المالية لسنة 2025، بل في أن هذا القانون لا يعكس احتياجات الشباب التونسي ولا يعكس واقعهم.

في نقطة ثانية، سيدتي الوزيرة، نحن اليوم هنا لنسألكم: لماذا تم تنقيح الامتياز الجبائي للسيارات المخصصة لذوي الإعاقة؟ هل بسبب التجاوزات؟ هل هذه التجاوزات من أصحاب ذوي الإعاقة أم أنها من فئة انتهازية لها قدراتها الخارقة في الدولة؟ هذا أمر نريد معرفته، لماذا تم التراجع عن هذا القرار في وقت تحتفل فيه تونس بحقوق الإنسان، وتؤكد أنها عضو فاعل في الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟

كيف يمكن تجاوز الفصل 54 من الدستور الذي يحمي الأشخاص ذوي الإعاقة من كل أشكال التمييز؟ هذا الفصل الذي يفرض على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوقهم وتوفير الوسائل التي تضمن لهم العيش بكرامة وحرية وليس أن يعتبروا مواطنين من الدرجة الثانية.

اليوم بعد هذا التعديل، نجد أن الأشخاص ذوي الإعاقة في تونس لا يجدون وسائل نقل مهيأة، نتساءل هل أصبح لدينا اليوم

وسائل نقل مهيئة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التنقل بكراسيهم المتحركة بكل استقلالية؟ أين وصلنا في احترام حقوق هؤلاء الناس؟ ما هي الرسالة التي نبعث بها إليهم؟ كيف يمكننا تجاهل حقهم في التنقل بحرية؟

سيدتي الوزيرة، هل من المفترض أن نغلق الباب أمام الانتهازيين الذين يستغلون امتيازات ذوي الإعاقة، أم أنكم أغلقتم الباب أمام ذوي الإعاقة أنفسهم وأصبحت حياتهم مثل السجن بين أربعة جدران؟

اليوم من كان لديه أمل في دولة تعطيه حقه وتوفر له التسهيلات ليعيش كأي مواطن عادي وجد نفسه أمام تراجع في حقوقه وأمام جدار حديدي يسد أمامه الطريق.

لا يمكننا السماح بتجاهل حقوق هؤلاء الناس لأنهم ببساطة لديهم الحق في العيش الكريم في وطنهم.

اليوم نطلب منكم الرجوع عن هذا القرار وإعادة النظر في هذا التعديل الجبائي الذي أثر سلبا على فئة كبيرة من المواطنين.

لا يجب أن نصل إلى حالة يصبح فيها الأشخاص ذوي الإعاقة مواطنين من الدرجة الثانية في بلدهم، حقوقهم ليست أقل من حقوق أي مواطن آخر أينما كانوا ومهما كانت حالتهم وشكرا سيدتي.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي الكريم، أحيل الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم مروان زيان، له ست دقائق فليتفضل.

السيد مروان زيان

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لكم،

مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025 تعتبر خطوة أساسية في تحقيق أهداف التنمية والاستقرار المالي في الجمهورية التونسية، يجب على الجهات المعنية تبني سياسات مالية واقتصادية مناسبة لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي لصالح جميع المواطنين.

ومن أهم النقاط التي يجب مناقشتها في مشروع قانون المالية لسنة 2025 تشمل:

أولا، كيفية توجيه الإيرادات المالية الواردة إلى الحكومة نحو القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم، الصحة والبنية التحتية.

ثانيا، كيفية تحديد النفقات المقترحة للسنة المالية القادمة وضبط سياسات الإنفاق لضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية.

ثالثا، مناقشة التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد وكيفية تبني سياسات تعزز النمو الاقتصادي وتحقق الاستقرار المالي.

رابعا، الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية تعزز البنية المالية وتعزز كذلك الثقة بين المستثمرين وتعزز الاستدامة المالية.

خامسا، دعم مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة لضمان استخدامها بطريقة شفافة ومسؤولة.

ومن أجل ضمان نجاعة لمشروع قانون المالية لسنة 2025، يجب العمل على زيادة الإنفاق في قطاعي التعليم والصحة لضمان توفير خدمات عالية الجودة للمواطنين وتحسين مستوى المعيشة إضافة إلى تحسين بيئة الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم حوافز للشركات الأجنبية للاستثمار في تونس والشركات الناشئة والشركات الأهلية كذلك مراجعة كفاءة الإنفاق الحكومي لضمان تحقيق النتائج المرجوة دون زيادة في التكلفة.

كذلك ينبغي تعزيز نظام المراقبة والرقابة على الإنفاق العام والتأكد من أن الأموال تنفق بشكل شفاف وفعال.

يجب تقديم دعم للقطاعين الزراعي والصناعي لزيادة الإنتاجية وتعزيز التصدير وخلق فرص عمل جديدة.

والأهم يجب وضع استراتيجيات لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحسين توازن الميزانية لتفادي الأزمات المالية المستقبلية.

وفي الختام، أؤكد أن تعديل مشروع قانون المالية لسنة 2025 يمكن أن يساهم في تحقيق التوازن المالي وتعزيز النمو الاقتصادي في تونس من خلال تبني الإصلاحات المناسبة وتوجيه الإنفاق بشكل فعال سيعزز الاستقرار الاقتصادي ويدعم تحسين جودة الحياة للمواطنين.

كما أن تحفيز المواطن على استعمال وسائل الدفع الإلكتروني بفرض نسبة خصم مدروسة من سعر الدفع الجملي للفواتير التابعة لمؤسسات الدولة سيدفعه نحو الدفع الإلكتروني وبالتالي يصبح المواطن مساهما في تقليص التكاليف والفساد المالي ويعزز الفعالية والدقة التي تطوير البنية المالية للدولة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أسامة سحنون، له خمس دقائق فليتفضل.

السيد أسامة سحنون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكل الوفد المرافق لها،

مرحبا بالسادة النواب من الغرفتين،

في الحقيقة كل مشروع قانون مالية أو ميزانية يمكن قراءته بطريقتين، يمكن في الأول قراءته قراءة سطحية بمعنى المداخيل والنفقات والنتائج وغير ذلك لكن عمق القراءة لا يكون في المداخيل والأرقام، بل في التوجهات والسياسات الكبرى وفي مدى تعبير هذه الميزانية عن أحلام الشعب وطموحاته وعن مدى تعبيرها حقيقة عن السيادة الوطنية وما مدى تعبيرها عن الذات وما مدى تعبيرها على إرساء سياسة جبائية عادلة حقيقة وتخدم الطبقات والفئات التي تعاني منذ سنوات.

في الحقيقة وحتى لا تكون النظرة سوداوية، بل متوازنة وموضوعية، لا بد من الإشارة إلى بعض الإجراءات المحترمة مثل صندوق العاملات الفلاحيات والعفو الجبائي على جرايات الأيتام والعجز وصندوق التعويض على فقدان مواطن الشغل ودعم صغار مربي الأبقار ومنح القروض لمنظوري مؤسسة فداء ومنح قروض للعائلات ضعيفة الدخل دون فائدة وغيرها من الإجراءات.

ولكن إذا عدنا إلى الأرقام وإلى القراءة الأولى، فسنجد أن هذه الصناديق وخطوط التمويل قيمتها الرقمية لا تتجاوز 100 مليار، بالنسبة إلى قيمتها على مدى المنتفعين والمستفيدين بها وسآخذ مثالا

على سبيل الذكر وليس الحصر مثلا المنتفعين بمنح القروض لمنظوري مؤسسة "فداء"، نجد 2 مليون دينار خصصت تقريبا لكل مستفيد 150 مليون، أي أن عدد المنتفعين لن يتجاوز 10 أو 15 شخصا مستفيدا وهو عدد ضئيل وضئيل جدا فقط وفي المقابل وعندما نقول إن قانون المالية يجب أن يكون تجسيدا حقيقيا للسيادة الوطنية والسيد رئيس الجمهورية، عند أدائه اليمين تحدث عن التوجه نحو السيادة الوطنية، فأين هي السيادة الوطنية بالضبط في عديد الفصول؟

سأذكر على سبيل الذكر وليس الحصر مثلا الإعفاءات في المعاليم الديوانية للصيدلية المركزية فيما يتعلق بالأدوية، ونحن نشجع كل ما يخدم صحة التونسي، لكن عندما تكون الأدوية لها نظير في السوق التونسية فإننا لن نتحدث بعد ذلك على تشجيع الصناعة الدوائية التونسية لذا، يجب على الصيدلية المركزية تحديد قائمة الأدوية المستوردة التي لها مثيل في السوق التونسية لكن تشهد عجزا أو نقصا في تصنيعها.

كذلك عندما نمنح إعفاءات جبائية على مادة القهوة والشاي، لا أستطيع أن أفهم كيف يدافع ديوان التجارة عن إعفاءات ديوانية لصالح شركات منافسة له، كيف يمكن لمنافس الدفاع عن امتيازات تمنح لمنافسه؟ هذا التوجه غير منطقي ولا يخدم السيادة الوطنية، بل يخدم فئات بعينها على حساب فئات أخرى.

وفيما يتعلق بالفصل 50 الذي ينص على التشجيع على تمويل عمليات الإحالة وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات. لماذا نمنح امتيازات جبائية لمن يستثمر في شركات تمر بتعثرات وبصعوبات؟ فهذه الامتيازات تمنح للمستثمرين في المناطق الداخلية التي يشرفني أن أكون منها وأن أكون نائبا على جهة الكاف كما يشرفني أن أكون نائبا على الإقليم الأول ويشرفني أن أكون نائبا على كل الجهات الداخلية نسعد عندما تكون هناك إعفاءات جبائية موجهة لهؤلاء الأشخاص.

كذلك عندما نتحدث عن الفصل 52 وعندما نقوم بضرب الصناعة الوطنية للاقطات الشمسية في حين أن لدينا شركات تونسية تقوم بإنتاجها ونحن نقوم بإعفاءات ديوانية لن نستطيع التحدث عن السيادة الوطنية بعد ذلك، إما أن نختار أن يكون قانون المالية مجسد حقيقة للسيادة الوطنية أو أن يكون قانون المالية مثل القوانين السابقة، وفي ذلك اختيارات وتوجهات، لا يمكننا الحديث عن إجراءات اجتماعية ودعم للسيادة الوطنية ثم في نفس الوقت نقوم بضرب الصناعة الوطنية هذا لا يستقيم...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إضافة دقيقة للسيد النائب المحترم أسامة سحنون تفضل.

السيد أسامة سحنون

السيدة الوزيرة، إن قانون المالية الذي قدمتم به سيادتكم يتضمن بعض النقاط الإيجابية، ولكن في المقابل هناك العديد من النقاط التي تحتاج إلى مراجعة.

أيضا سأنتقل من العام إلى الخاص وبصفتي نائبا عن جهة الكاف. في جميع المهام إذا قمنا بالبحث بالذكاء الاصطناعي سنجد أن كلمة الكاف لم ترد أبدا، أين المشاريع الفلاحية في الكاف؟ أين المشاريع الصناعية؟ أين المنشآت الرياضية؟ ما موقع جهة الكاف في هذه الميزانية؟ غدا تريدونني أن أصوت على هذه الميزانية، لكن على أي أساس؟ أنا أحمل أمانة أصوات أهل الكاف، فكيف أصوت على ميزانية لا تضمن حقهم؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الجمعي الزويدي، له خمس دقائق فليتفضل.

السيد الجمعي الزويدي

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة النواب الأفاضل،

سيدتي وزيرة المالية،

مرحبا بكم بيننا.

العاقل يقول أن كل ذات استثمارية أو كل تاجر لديه عجز أو ديون لا يفكر في الأرباح أولا بل يفكر في كيفية تجاوز هذا العجز، نحن اليوم أمام ميزانية بعجز قدره 9000 مليار و800 مليون كما أن نسبة الدعم تقدر بـ 10 ألاف مليار ونصف وهذا يشمل الدعم الموجه للمحروقات والمواد الغذائية.

سيدتي الوزيرة، الدعم اليوم لا يصل إلى مستحقيه نحن لا نقول أننا نريد رفع الدعم، بل نؤكد أن الدعم الحالي ما زال يذهب إلى الذوات الكبرى وللأشخاص الذين يتمسكون بهذا الاقتصاد بأسنانها، اليوم عندما نتحدث عن القهوة والشاي والمحروقات، فإن الدعم لا يصل إلى مستحقيه وهذا هو الصراع الحقيقي.

إذا وجهنا الدعم إلى مستحقيه سنوفر موارد كبيرة يمكن أن تساهم في تخفيض هذا العجز، صحيح أن التوجه العام لقانون المالية والميزانية لسنة 2025 يبدو موجها لخدمة الفقراء ودعم الطبقة الوسطى، خاصة من خلال الإجراءات المتعلقة بالصناديق والتخفيض الضريبي والعدل الضريبي.

لكن بالنسبة إلى قروض توريد الأراخي، كيف سيتم؟ هل سيتم بنفس الصيغة القديمة؟ هل ستظل المزودون هم من يقدمون القروض للفلاح، أم ستتكفل الدولة بها، أم سيتم إحالتها إلى المورد ليتصرف فيها بعد ذلك؟ القروض الفلاحية الخاصة بأراخي عشار وإذا كان ستستمر مثل السابق فسينتفع من ذلك المورد أو المزود لا صاحب القرض الذي ستكلف له السلع ضعف ما هو بالسوق، يجب أن نتابع القرض من أول الدراسة إلى التنفيذ ثم نواصل المتابعة.

المسألة الموالية لم نشهد في ميزانيتكم السيدة الوزيرة، حق المعطلين عن العمل وهم أكثر طبقة مضطهدة اليوم لا يوجد توجه عام لتوفير مواطن شغل حقيقية لهم.

المسألة الثانية إذا أردنا أن نضاعف موارد الميزانية فعلينا أن نعزز الإنتاج في القطاعات الحية، لدينا قطاع مواز قوي ولدينا شركة فسفاط قفصة، سأتحدث عن هاتين المسألتين، بالنسبة إلى القطاع الموازي بعض الدول مثل السودان وغيرها اعتمدت الضريبة العينية فعندما نعتمد على الضريبة العينية على كل السلع المهربة تتوقف علما دفع نسبة معينة للدولة وبإمكاننا جلب موارد.

المسألة الثانية شركة فسفاط قفصة الذي يعتبر قاطرة من قواطر الاقتصاد، يجب أن يعتمد فيه تمشيا واضحا في الموازنة بين كل معادلات الإنتاج لتقوية مداخيل الفسفاط لأن الإشكالية الحقيقية في الفسفاط اليوم هي النقل اليوم نرى المغرب يعتمد على آليات نقل حديثة، بينما نحن ما زلنا نستخدم "الماجورات" والشاحنات الثقيلة هناك آليات نقل حديثة للفسفاط لأن المشكلة الأساسية التي تعطل الزيادة في نسبة مداخيل الفسفاط هي مسألة النقل لأنه بفضل الله كل المناجم السطحية تعمل اليوم لكن الفسفاط متراكم في المغاسل ولا يقع نقله بالشكل الجيد وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا أحيل الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة نورس الهيشري، لها سبع دقائق تفضلي.

السيدة نورس الهيشري

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

في البداية أود أن أثمن مجهودات وزارة المالية فهذا مشروع عمل عليه أشخاص ووجب شكرهم على مجهوداتهم وكما تعودنا أن نقول :"من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد".

سيدتي الوزيرة، أود أن أؤكد اليوم على مسألة مهمة جدا لا ينبغي أن يكون السادة النواب في الغرفتين مجرد مصادقين على مشروع قانون المالية بعد أن تعده الحكومة، أما في الوضع الراهن اليوم يجب أن يكونوا شركاء في صياغته. نحن هنا لنمثل صوت الشعب التونسي ونحن على اتصال مباشر بمشاكله وتطلعاته مما يجعل دورنا أساسيا في ضمان أن يعكس مشروع قانون المالية الأولويات الحقيقية للبلاد التونسية.

التنسيق بين الوزارة والنواب يجب أن يكون مبنيا على شراكة مستمرة وواضحة وليس مجرد جلسات استماع شكلية في لجنة المالية. بإمكان نواب الشعب المساهمة بأفكار عملية ومقترحات تخدم الفئات المهمشة والجهات المنسية وتحسن مناخ الاستثمار وتطور الحلول للمشاكل الكبرى مثل العجز المالي والبطالة والتفاوت بين الجهات، هذا التنسيق ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو استثمار في قوة القرار الوطني وتقوية المؤسسات.

نطالب بوضع آلية واضحة ودائمة بين الوزارة والبرلمان تبدأ من أولى خطوات صياغة مشروع قانون المالية لضمان خلق مشروع قانون مالية يخدم كل التونسيين ويواجه تحديات الحاضر والمستقبل بجدية وفعالية.

أما بخصوص مشروع قانون المالية بصفتي اليوم كنائب شعب ومن هذا المنبر الحر، أود القول أن مشروع قانون المالية فيه العديد من النقائص، نفس البرامج ونفس الاستراتيجيات لا تزال هي ذاتها منذ سنة 2010 ولم يتغير أي شيء.

نحن في مرحلة التحرر الوطني ولن نتحرر بهذه الطريقة وبهكذا مشروع قانون مالية، لم نر أي إضافة قادرة على إحداث نقلة نوعية في تونس.

سيدتي الوزيرة، يجب أن نتجه اليوم نحو مرحلة جديدة من التحرر الوطني وهذا لن يكون إلا بالتعويل على الذات وبالتركيز على المنتوج المحلي التونسي ولنقل اليوم" استهلك تونسي". إذا أردنا أن نكون مستقلين اقتصاديا فيجب أن نشجع الإنتاج المحلي بكل الطرق، لا أن نعول على فصول مقصودة تضرب المنتوج المحلي.

ومن المضحكات المبكيات أن يأتي إلينا أحد ممثلي وزارة الصناعة في لجنة المالية ليقول لنا "عذرا، وقع خطأ في شرح الأسباب ". في الحقيقة لم أجد ما أقوله في خصوص هذا الموضوع يتعللون بالخطأ ولكن في هذا ضرب للمنتوج المحلي.

السيدة الوزيرة، إن التونسيين قادرون على استهلاك وشراء منتجاتنا المحلية سواء كانت صناعية أو فلاحية وهذا سيساهم في خلق فرص عمل جديدة والتقليل من الاستيراد الذي سيقضي على عملتنا الصعبة، من دون التشجيع على المنتج المحلي لن نحقق استقلالنا الاقتصادي. كيف يمكننا التقدم والصمود إن كنا دائما نعتمد على الخارج؟

لابد أن نستهلك المنتوج التونسي وفي نفس الوقت يجب على الحكومة دعم الفلاحين والصناعيين التونسيين وتقديم تسهيلات ضريبية لهم وإطلاق حملات توعوية تشجع المواطنين على شراء منتوجات بلادهم هذه هي المرحلة الأولى نحو التحرر الوطني، الاستغناء عن الكثير من المنتجات المستوردة ونقوم بتطوير المنتوجات المحلية هذا لا يساهم في الاقتصاد فحسب، بل يزيد من عزتنا وكرامتنا كتونسيين، بدعمنا للمنتوج المحلي نحافظ على هويتنا الوطنية ونساهم في بناء مستقبل أفضل لبلادنا.

يجب أن نتوجه جميعا اليوم نحو شعار "استهلك تونسي."وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم حمدي عمران، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حمدي عمران

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، سأعود قليلا إلى التاريخ، في القرار المؤرخ في 17 ديسمبر 1980 من وزير المالية آنذاك عندما كان اسم الوزارة "وزارة التخطيط والمالية" والمتعلق بشروط تحديد المراقبة الجمركية للملاحة البحرية الترفيهية وشروط تطبيق نظام الاستيراد المؤقت للسفن الترفيهية القادمة عن طريق البحر وفيه تحديد للمدة القصوى لبقاء الأجانب في مراكبهم في تونس ويحيل الفصل 11 من هذا القرار عقوبات تجاوز الآجال إلى مجلس الجمارك، الذي كانت تعرف آنذاك بـ "مجلة الجمارك" قبل أن تصبح مجلة الديوانة.

لكن، السيدة الوزيرة، هذا القرار لم ينفذ طيلة أربعين سنة ومنذ سنة 2020، يتم تفعيله فقط في الميناء الترفيهي بالقنطاوي ويتم إجبار أصحاب المراكب إلى إعادة تصديرها أو استخلاص معاليم ديوانية مشطة، السيدة الوزيرة، يقع طردهم من الميناء القنطاوي وهو ما انجر عنه تدهور رقم معاملات الميناء وخسارة مواطن الشغل المباشرة وغير المباشرة.

السيدة الوزيرة، الأجانب المقيمين في مراكبهم يوفرون حركية ونشاطا في ميناء القنطاوي على مدار السنة، حيث تعمل المطاعم والمقاهي بفضلهم كما أنهم يوفرون العملة الصعبة لكن اليوم، يقع

ترحيلهم من ميناء القنطاوي إلى موانئ أخرى لا يتم تفعيل القرار فيها وهنا يحق لي أن أتساءل: هل ميناء القنطاوي هو المقصود بالذات أم لا؟

النقطة الثانية السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى "l'allocation touristique" فهذه التسمية موجودة منذ سنة 2006 وكان المبلغ المحدد لها آنذاك 6000 دينارا وكان حينها 1 أورو يمثل 1.750 مليم بينما اليوم أصبح 3,500 مليم وبالنسبة إلى الأشخاص الذين يسافرون إلى الخارج هذا المبلغ غير كاف فالرجاء مراجعته. شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة زكية معروفي، لها خمس دقائق فلتتفضل.

السيدة زكية المعروفي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة على رحابة الصدر وشكرا للوفد المرافق لها،

شكرا للسادة النواب من الغرفتين،

في الحقيقة قانون المالية تتحمل مسؤوليته دائما وزارة المالية لأنه عمل حكومي لكن هذه السنة لم أجد السيدة الوزيرة في قانون المالية الجرأة الكافية لنحقق الاكتفاء الذاتي الطاقي، لماذا اليوم كمواطن لا يمكنني تحقيق الاكتفاء الذاتي الطاقي في المنزل وتصبح لدينا "la maison écologique"؟ لماذا لا يتم اليوم الضغط على التكلفة بدعم شراء " les onduleurs"؟ حتى يمكن لكل فرد من العائلة في البيت إنتاج الطاقة وبهذا الشكل أيضا يمكننا ربح الكثير من الأموال دون أن ننسى أننا اليوم نعاني من عجز طاقي وبذلك يمكننا التحكم فيه في قانون المالية وبذلك يمكن لأي مواطن في الجمهورية التونسية إنتاج الطاقة لمنزله ولنفسه.

كما أنني في قانون المالية لم أجد ضغطا على كلفة الدعم وتوجيه الدعم إلى مستحقيه وهذا يتطلب شجاعة كبرى، علينا التوجه اليوم إلى الرقمنة لنحدد مستحقي الدعم لأن الدولة اليوم لم تعد قادرة على تكبد خسائر هذا الدعم الذي يذهب لغير مستحقيه ولم أجد أيضا في قانون المالية طريقة للقضاء على "contrebande" أو كيف يمكننا الربح منها؟ لذلك بقينا عاجزين سواء عن مسايرتها أو القضاء عليها لذلك فإنه يجب تظافر جميع الجهود لإيجاد حل.

سيدتي الوزيرة، في قانون المالية نقرأ أيضا عديد العناوين الجيدة، تجد العناوين وتتجه مباشرة لقراءة الفصل فتجد مثلا قطاع الأبقار الذي تم الحديث عنه، اليوم يجب دعم قطاع الأبقار ليس في التوريد بل في علف الأبقار لأن ملف الأعلاف لا يتحمل مسؤوليته المواطن أو مربي الأبقار، بما أننا لم نجد اليوم حلا في مستوردي العلف الذين يتحكمون في قطاع الأبقار ويسيطرون على قطاع المواشي وكانوا السبب في أزمة الحليب لأنه وأعيد وأقول هم الذين يتحكمون في قطاع الحليب في البلاد وبما أن الدولة بقيت طوال عشرية كاملة لم تحرك ساكنا اتجاه هذه التجاوزات فإنه لم يعد بإمكاننا إيجاد حل.

يمكننا أن نجلب اليوم البقرة ولكن كيف يمكننا تربيتها، هذا هو الإشكال "et les voitures électriques et hybrides" التي سيتم فيها التخفيض من الأداءات من سيربح من وراء هذا السيدة الوزيرة؟ ليس المواطن الذي سيشتري سيارة بل من سيربح هو "concessionnaire" دائما، لذلك فإننا نعود إلى نفس الحلقة وهو تشجيع رأس المال لأننا نعلم كم سعر السيارة الحقيقي وكم تتكلف هذه السيارة اليوم على المواطن التونسي الذي يبقى طوال حياته مرتهن في قرض سيارة لأنه عندما ينتهي من تسديد قرض فإنه يتحصل على قرض آخر لأن السيارة وقتها لم تعد صالحة للاستعمال ولذلك يتحصل على قرض آخر ليشتري سيارة أخرى وهكذا دواليك.

لذلك فإن المشكل اليوم ليس مشكل الطاقة فقط، بل المشكل في الطاقة وفي القدرة الشرائية والقدرة الشرائية اليوم يسيطر عليها "concessionnaire" السيارات ونحن بهذا الشكل نشجعهم على ذلك.

وهناك سيدتي أمر آخر، "les auto écoles" العاديين الذين يسددون قرض السيارة التي كنت أتحدث عنها، ليسوا أنفسهم الذين لديهم اليوم الشاحنات والحافلات حتى نحذف لهم الأداء لأن من لديه ثمن حافلة أو شاحنة أو "semi-remorque" يكون قادرا على دفع الأداءات ومن لديه سيارة بقرض من "BTS" هو المسكين الذي يكون غير قادر على دفع الأداءات ويعمل مع عشرة حرفاء في الشهر.

لذلك السيدة الوزيرة عندما نمنح امتيازات يجب أن تكون هذه الامتيازات مدروسة جيدا ويجب دراستها من كل الجوانب أي عندما سأمنح امتياز لشخص معين أرى من سيتضرر من ذلك الامتياز من جانب آخر.

بالنسبة إلى دعم القدرة التنافسية للفولاذ، دعم القدرة التنافسية للفولاذ لا يمكن اليوم أن يكون بتوفير "الخردة"، نشكركم على هذا المقترح ولكن متى يمكننا دعم القدرة التنافسية للفولاذ؟ عندما نفرض على "les laminoirs" أن يشتري المواد الأولية من الفولاذ الذي وفرنا له الخردة لتبقى أموال الدولة داخلها ومن يريد من " les laminoirs" شراء المواد الأولية من الخارج يجب أن نفرض عليه أداء أكثر من الأداء الذي يقوم بدفعه وليس نفس الأداء الذي فرض في 2014 حيث يمكنهم أن يجلبوا هذه المواد بأثمان تفاضلية لأنه بذلك سيتم القضاء على القدرة التنافسية للفولاذ.

هذا هو السيدة الوزيرة، ملاحظاتي بصفة عامة بخصوص قانون المالية، سيمر قانون المالية لسنة 2025 لكن ما أن تنتهي سنة 2025 يجب أن نجلس مع كل الوزارات لنقدم حلولا ناجعة "l'efficacité et l'efficience" مطلوبة اليوم وهذه ليست مسؤولية وزارة المالية فقط، بل هي مسؤولية دولة كاملة حتى نتمكن من الخروج مما نحن فيه وخاصة علينا أن نعمل على تشجيع الإنتاج المحلي وخلق ديناميكية في التنمية خاصة في الجهات وفي القطاع الفلاحي وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد الكو، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد الكو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لكم،

في الحقيقة في قانون المالية هناك فصول تدعو إلى الاستغراب وأرى أنها تتعارض مع مبدأ التعويل على الذات وحماية الصناعات الوطنية، وأخص بالذكر الفصل 29، إعفاء الأدوية المستوردة من قبل الصناعات المركزية والتي لها مثيل مصنوع محليًا من المعاليم والأداء وهذا قرار مثلا لا يفهم.

كذلك الفصل 54، تخفيض المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان استيراد اللاقطات الشمسية، ولدينا مصنعين وطنيين وهذا غير مقبول إن أردنا تحقيق المنحى الوطني للاقتصاد.

هذه الإجراءات تدفع نحو التوريد مما يعمق عجز الميزان التجاري وتضرب الصناعات الوطنية واستقلالية الاقتصاد الوطني، فرنسا مثلا ولحماية منتوجاتها من السيارات الكهربائية رفعت نسبة الأداء إلى 45% لحماية صناعتها الوطنية.

كما أن اعتمادات الموازنات المالية على ضغط جبائي مجحف يجعل الاقتصاد هشا ومعرضا للصدمات خاصة في مجالي الاستثمار والاستهلاك.

أيضا في سياسات التوريد في الحقيقة لابد أن نمر إلى أصل المشكل، إذ أن اللجوء إلى التوريد هي مسكنات فليس من المعقول أن تحتكر عدة مجالات إما أن يتم احتكار الصناعة بطم طميمها أو نحتكر التوريد أو نحتكر مسالك التوزيع، لا بد من معالجة هذه الإشكاليات ثم نمر إلى حل التوريد.

في نقطة أخرى أشير إلى غياب أي مشاريع تنموية حقيقية في ولاية قابس، هل نسعى إلى مزيد استنزاف الصناعات المعملية والمجمع الكيميائي بقابس، دون التفكير في منوال آخر للتنمية بعد أن تأخرت قابس كثيرا في مجال التنمية مقارنة بمثيلاتها من الولايات الساحلية خاصة لما لها من مقومات اقتصادية متنوعة.

في النهاية نحن كمجلس وطني للجهات والأقاليم، على استعداد للتصويت ولكن ليس لمثل هذه الإجراءات التي تعيق تنافسية الاقتصاد الوطني ولا تحقق الانتعاش الاقتصادي المنشود وغير القادرة على استيعاب الشباب العاطل عن العمل وخاصة أصحاب الشهائد وهم ثروة هذه البلاد.

نحن اليوم سيدتي الوزيرة، أمام فرصة تاريخية للتغيير الحقيقي في اتجاه اقتصاد وطني تنافسي رافع لكل أبناء الوطن، فلنفكر معا وبشكل مختلف من أجل نموذج آخر لتحديد ميزانية الدولة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم جاب الله بن صالح، له أربع دقائق.

السيد جاب الله بن صالح

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكل إطارات الوزارة،

سيدتي الوزيرة، المنظومة المالية للدولة التونسية هي في الأصل منظومة عادلة، وتحاول أن تخفف دائما من الثقل على كاهل المواطن، لكن على العكس من ذلك بالنسبة إلى الدعم لصغار الفلاحين وللنساء الفلاحيات حيث إن الدعم ضعيف، أي أنها قروض هزيلة والمبلغ المخصص هزيل مقارنة بالمطالب وبطموحات الفلاحين

أيضا، سيدتي الوزيرة، بالنسبة إلى صندوق الجوائح والكوارث، أتحدث خاصة عن قبلي غير موجود، فالمواسم تتوالى على الفلاح في قبلي كارثية ولكن دون وجود صندوق يكون ملجأ للفلاح خاصة في ظل غياب أي مشروع خاص بولاية قبلي.

أيضا سيدتي الوزيرة، الجباية يجب أن تكون عادلة، أي أنها يجب أن تطبق على رأس المال الضخم لا على الفلاح الصغير أو الحرفي المبتدئ.

سيدتي الوزيرة، نحن نقترح:

أولا، الترفيع في اعتمادات القروض الموجهة لصغار الفلاحين لتمكين أكبر عدد ممكن من الفلاحين لأن عدد المطالب كثير وكثير جدا لهذه القروض.

كذلك سيدتي الوزيرة، نريد تفعيل صندوق الجوائح والكوارث في قبلي خاصة أن الفلاح قاسى من تتابع الكوارث والجوائح. كما نطالب بجباية عادلة ومنصفة للفلاح الصغير والحرفي الصغير مقارنة برؤوس الأموال الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك سيدتي الوزيرة، لا بد من قانون يحد من التهرب الضريبي ويكافح تبييض الأموال ويراعي الفئات الهشة. شكرا لكم وفقكم الله.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد الفتحي معالي، له أربع دقائق.

السيد الفتحي معالي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة والوفد المرافق،

باسمي الخاص ونيابة عن زملائي في الغرفتين أثمن المجهودات التي بذلت من قبلكم في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025، حيث وردت فيه نقاط إيجابية ذكر منها زميلي أسامة العديد ولعلي أشير إلى الجانب الاجتماعي في هذه الميزانية، حيث أنها تضمنت إجراءات تتعلق بصغار الفلاحين والعاملات في القطاع الفلاحي إلا أنني أشير إلى ما يلي:

غياب البعد الجهوي في قانون المالية، حيث أن ميزانية التنمية الجهوية لم تشهد الزيادة المرجوة وقبلي مثال لذلك.

العدالة الجهوية في مشروع الميزانية في حاجة إلى مزيد من التجسيد ولهذا أقترح تخصيص ميزانية لإعادة هيكلة الشركات الوطنية في الجهات الداخلية التي مرت بصعوبات على غرار مصنع الحلفاء والورق بالقصرين.

مزيد التركيز على الصناعة الوطنية خاصة منها صغار الصناعيين الذين بالوقوف إلى جانبهم سيساهمون في الحد من نسبة البطالة، كذلك الشركات الأهلية وما لها من مستقبل في جهاتنا الداخلية بصفة خاصة فالميزانية المرصودة لها لا تكفي الحاجة.

السيدة الوزيرة، المواطن الذي يشاهد هذه الجلسة الآن لا يفقه الأرقام والإحصائيات والنسب، بل ينظر إلى الطريق الذي يسير عليها وإلى المسكن الذي يأويه وإلى أبنائه الذين يدرسون وإلى الطعام الذي يتناوله، لذلك وجب على الاقتصاد الوطني أن يحقق هذه الأهداف المادية والمعنوية، ثم لا بد من إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي بإجراءات سهلة وواضحة، مما يوسع القاعدة الضريبة ويمكن أن يخفف مستقبلا من العبء الضريبي على الاقتصاد الوطني.

الجمعيات التنموية، ساهمت في تقديم خدمات جليلة خاصة في المناطق الداخلية من البلاد التونسية، إلا أنها توقفت لذلك نرجو إعادتها إلى المسار الذي كانت عليه لتقوم بما لم تقم به أطراف أخرى.

المعطلين عن العمل في تزايد مستمر، ماذا أعدت الوزارة للخروج من هذه المعضلة؟

السيدة الوزيرة، الخيرات في بلادنا كثيرة ومتنوعة ويمكن الاستثمار فيها تحقيقا للتحرر وتحقيقا للاكتفاء الذاتي وبعيدا عن التبعية، لذلك وجب التفكير في الاستثمارات الكبرى التي ستغير من جهاتنا والتي ستحقق المنشود.

وفي الختام أرجو لكم التوفيق ونحن كأعضاء المجلس...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أكمل فكرتك.

السيد الفتحي معالي

...ونحن كأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم سنكون جنبا إلى جنب مع من سيخدم البلاد ومع من سيقدم لها الإضافة، دون كلل ودون ملل ودون شروط مسبقة. شكرا على حسن الإصغاء.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائبة المحترمة السيدة سامية السويسي، لها سبع دقائق.

السيدة سامية السويسي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة والوفد المرافق لك،

أريد أن أثمن أولا السيدة الوزيرة المجهودات المبذولة من طرفكم كما أود تثمين عديد الإجراءات التي قدمتموها في قانون المالية والتي من بينها: دعم ذوي الإعاقة، جرحى الثورة، دعم الشركات الأهلية، دعم الإدماج المالي والاقتصادي للفئات الضعيفة والمحدودة الدخل، الإجراءات الهامة لدعم الشركة التونسية للفولاذ، العاملات الفلاحيات هذا الإجراء أيضا نثمنه ولكن في الحقيقة يبقى منقوص جدا لأن السائق الذي كان يحمل ثلاثين وأربعين عاملة فلاحية لن يحمل مستقبلا تتسع عاملات فقط، كما تعلمون لدينا قانون 51 لسنة 2019 المتعلق أيضا بنقل العاملات الفلاحيات بقي هذا القانون حبرا على ورق، نحن نخاف أي يبقى هذا الفصل أيضا حبرا على ورق.

النقطة الثانية، كذلك السيدة الوزيرة قانون المالية منقوص كذلك لأنه لم يمس عديد الفئات على غرار الباعثين الشبان المتضررين من جائحة كورونا، قانون المالية أيضا لم يتضمن إجراء لفائدة الفلاحين لتزويدهم بالبذور مما يشكل عائقا لتحقيق الاكتفاء الذاتي والسيادة الوطنية وسياسة الاعتماد على الذات التي ننادي بها.

كذلك قانون المالية يفتقر لفصول تحفز على الاستثمار وفي المقابل نلاحظ الترفيع في نسبة الضريبة على رقم المعاملات وهذه ثنائية في الحقيقة خطيرة جدا إذا كنا نخلق الثروة لنتجه نحو الترفيع في البطالة والتداين فإن هذا من شأنه أن يتسبب في رجوعنا للوضعية السابقة في الالتجاء لاقتراض الخارجي والارتهان للمؤسسات المانحة.

النقطة الموالية كذلك سيدتي الوزيرة بالنسبة لخط التمويل بـ 10 مليون دينار لفائدة مربي الأبقار في الحقيقة هذا الإجراء لا يمكننا سوى تثمينه ولكن كان من المفروض سيدتي الوزيرة أن نذهب في معالجة الأسباب التي جعلت الفلاح يفرط في قطيعه التي تتمثل في غلاء الأعلاف وفي قلة مردودية الأبقار وبهذا الإجراء سيدتي، فإن الفلاح سيفرط مرة أخرى في قطيعه إذا لم نأت بحلول شاملة للأعلاف وللحليب.

النقطة المالية، لدي ملاحظتين بالنسبة إلى الفصل 31 الذي يهم الضريبة على الأشخاص:

النقطة الأولى الضريبة على الأشخاص ستكلف الدولة 659 مليار وبعد التنقيح ستصبح 693 مليار لماذا لا تذهب هذه الزيادة في تحسين قطاع معين كقطاع النقل والصحة أو يتم بهذه الزيادة انتداب المعلمين النواب مع العلم أن تم انتداب 2600 أستاذ بتكلفة تقدر 92,5 مليار فقط المواطن الذي ستنضاف إليه 30 دينار في الشهر أي بمقدار دينار واحد في اليوم في الحقيقة لن يضيف شيئا لذلك لو نخصص هذه الزيادة في تحسين قطاع معين هذا أفضل بكثير.

النقطة الثانية، بالنسبة كذلك إلى الفصل 31 نطالب بعدد محدد للأطراف المنضوين تحت سقف الشريحة المحددة بـ 5 آلاف دينار كان من الأجدر الترفيع في الشريحة الأولى ليصبح الدخل المحدد الخاضع للضريبة يتجاوز 10 آلاف دينار سنويا لأنه بالنسبة لي اعفاء الشريحة التي يتجاوز دخلها السنوي 10 آلاف دينار من الضرائب تعد خطوة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية ولدعم الفئات ذات الدخل المحدود التي تعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية على هذه الفئة مما يساعدها على تلبية احتياجاتها الأساسية وتعزيز قدرتها الشرائية وبالتالي تحفيز الاقتصاد الوطني وكمثال على ذلك عمال الحضائر الذين يشكلون فئة هشة في المجتمع حيث يعانون من تدني الأجور ومن ظروف عمل صعبة مما يستدعي دعمهم من خلال إعفاءهم من الضرائب.

وقد أكد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة على ضرورة تكثيف الاهتمام بالفئات المحدودة الدخل مشيرا إلى أهمية توفير الدعم اللازم لهم لضمان تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية اذ يعتبر الإعفاء من الضرائب وسيلة فعالة للحد من الفقر ومن التهميش الاجتماعي ويعكس التزام الدولة بدعم الفئات الهشة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي عبر تقليص الفجوة الاقتصادية بين الطبقات.

كذلك النقطة الموالية سيدتي هي الفصل 54 الذي يتضمن تخفيف المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد اللاقطات الشمسية، هذا الإجراء أيضا لا يمكننا سوى تثمينه ويعتبر خطوة إيجابية نحو تشجيع استخدام الطاقة المتجددة في البلاد ولكن هناك العديد من الأسباب التي تستدعي إسقاط هذا الفصل:

أولا، هذا الفصل يتعارض مع مبدأ التعويل على الذات الذي يعد الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني، حيث يجب أن تعتمد البلاد على قدرتها الذاتية في الإنتاج والابتكار بدلا عن الاعتماد المستمر على الواردات، زيادة الاعتماد على التوريد بدلا من تشجيع الصناعات المحلية قد يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري مما يزيد من الضغط

على الاقتصاد الوطني وبدلا من ذلك كان من الأفضل دعم الصناعات المحلية وتوفير حوافز للمستثمرين المحلين لتطوير تقنيات جديدة في مجال الطاقة المتجددة مما يعزز الاقتصاد الوطني ويخلق فرص عمل دائمة ومستدامة.

ثانيا، ما يعيق هذا التوجه نحو التوريد قدرة البلاد لجلب الاستثمارات المحلية إذا كانت الشركات المحلية لا تستطيع التنافس بسبب ضعف الحوافز أو ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بالمنتجات المستوردة، فإن المستثمرين المحليين قد يترددون في ضخ المزيد من الأموال في صناعة محلية تواجه تحديات كبيرة.

هذه العوامل، تقلل من فرص النمو الاقتصادي المستدام في القطاعات الحيوية كالطاقة المتجددة وهو مجال يحتاج إلى دعم محلي قوي لتحقيق التطوير والتوسع.

أكثر من ذلك، العقل التونسي المبدع والمبتكر قد يجد صعوبة في إيجاد الفرص لتطوير تقنيات جديدة أو تحسين المنتجات المحلية خاصة إذا كان السوق مشبعا بالمنتجات الموردة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بقيت دقيقة.

السيدة سامية السويسي

الابتكار يحتاج إلى بيئة تحفز البحث والتطوير المحلي وهو أمر يصعب تحقيقه إذا كان السوق مفتوحا بشكل مفرط أمام الواردات التي تغرق السوق بأسعار تنافسية.

تساؤل سيدتي: لماذا رصدنا 165 مليار لدعم السيارات الكهربائية و30 مليار لتوريد اللاقطات الشمسية، في حين أن الدعم ضعيف جدا للإجراءات الاجتماعية الأخرى؟

أخيرا لدي مقترح سيدتي الوزيرة، نطالب كأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم بمدنا بالنتائج الأولية لتطبيق قانون المالية بعد ستة أشهر من تطبيقه ونقترح في هذا الإطار جلسة عامة تقييمية لتنفيذ قانون المالية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة السيدة فوزية الناوي، لها أربع دقائق.

السيدة فوزية الناوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والفريق المرافق لها،

السيدة الوزيرة، أنا اليوم سأقترح تخفيض الضارب وتوحيده من 28% إلى 10% أعلم أن هذا مستحيل، لكن دعيني أشرح لك السبب.

هذه الضريبة الموحدة تضعف الناس الذين يعملون حاليا في الاقتصاد الموازي لتنخرط في المنظومة الاقتصادية الرسمية، مما ينعش الدورة الاقتصادية ويقلل من عدد العاملين في السوق الموازية والموجودين على الطرقات وفي الإنترنت وهم يهربون السلع ووزيرة المالية تعلم هذا.

لذلك نقول لك سيدتي الوزيرة، لو نخصص "un taux unifié pour tout le monde" سينخرط الجميع وحتى التي تعمل في المنزل ستفكر في الانخراط في "CNSS" ويكون لها "باتيندا" وهذا سينعكس على القدرة الشرائية في ظل غياب أو فقدان العديد من المنتوجات في السوق كالبطاطا والطماطم وفي ظل غلاء المعيشة الذين نتحدث عنه.

ثانيا، السيدة الوزيرة الأشخاص المنخرطين أصبحت غير قادرة على دفع معلوم القباضة والـ "CNSS" وتضاعف هذه المبالغ بالخطايا وبهذا الاجراء كذلك فإن الأشخاص الذين يقومون بتبييض الأموال بدون رقيب سينخرطون أيضا.

السيدة الوزيرة، سؤالي الثاني بهم مراجعة الاقتطاع من رواتب المتقاعدين، هؤلاء الناس الذين أفنوا حياتهم في العمل يريدون العيش بكرامة حيث أصبحوا اليوم غير قادرين حتى على شراء أدويتهم، لأنّ كل عائلة لديها أبناء يعانون من البطالة والمتقاعد هو من يتكفّل بهم ومع غلاء المعيشة ومع تدهور القدرة الشرائية المتقاعد الذي عمل طوال عمره يجد نفسه غير قادر على تلبية أبسط ضروريات الحياة الى درجة أن يتمنى الموت على حياة دون كرامة.

السيدة الوزيرة، إن العقوبات الجبائية تدفع بالكثيرين من منظوري الدولة إلى إيقاف عجلة الاقتصاد والعقوبات المسلطة عليهم دفعت بالعديد منهم بإيقاف النشاط وبالهجرة السيدة الوزيرة.

مقترحنا هو إيجاد الحلول البديلة، مثل جدولة الديون والصلح الجبائي على سبيل المثال ما حصل زمن الكورونا والتي مازال الناس يعانون من تداعياتها.

شيء آخر السيدة الوزيرة، عدم تسديد مستحقات الدولة لأصحاب المخابز وكما تعلمون السيدة الوزيرة أن سعر "البقات" 190 مليم وأنتم تعلمون ما يتطلبه صنع الخبز من دقيق وملح وخميرة ومن عمال ومن دفع فواتير الماء والكهرباء و"CNSS" وقباضة مالية لذلك فإن أصحاب المخابز يجدون أنفسهم في معاناة عندما لا تعطيهم الدولة مستحقاتهم من تعويضات وكل أصحاب المخابز يعانون وأصبحوا عاجزين عن دفع معاليم "CNSS" والقباضة المالية والعديد منهم أعلموني بأنهم قد فكروا حتى في غلق مخابزهم لكن قالوا أنهم يوم أغلقوا المخبزة لعدم توفر مادة الدقيق، سألتهم وزارة التجارة والوالي والمعتمد عن سبب اغلاق المخبزة فهم لا يعرفون الخفايا...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الناجي بن الكيلاني، له أربع دقائق.

السيد الناجي بن الكيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك وبالسادة الزملاء النواب وبنائبيك وبالسيدة وزيرة المالية وبكل الوفد المرافق لها،

في البداية، أودّ أن أثمّن مجهودات كل إطارات وزارة المالية وعلى رأسهم السيدة الوزيرة، على المجهود المبذول طوال الأشهر الماضية لإعداد مشروع الميزانية أو قانون المالية وهذا لا يمكن أن ينكره أحد.

ثانيا، كما أود أن أثمن الجوانب الإيجابية الموجودة في قانون المالية كالمواصلة في السياسة التي رسمها سيادة رئيس الجمهورية بالتعويل على الذات والابتعاد شيئا فشيئا على سياسة التداين والاقتراض والارتهان للبنك الدولي ونحن نعرف تبعات ذلك.

كما أهنئهم على نجاحهم في التحكم في التوازنات المالية لسنة 2024 وهذا ما يفسر عدم اللجوء إلى قانون ميزانية تكميلية.

كما أنني أثمن محاولة الحكومة وعلى رأسها وزارة المالية تكريس البعد الاجتماعي للدولة الذين لمسناه في عديد الفصول ذات البعد الاجتماعي.

كذلك لأول مرة تقريبا في قانون المالية، تم ذكر مفاهيم جديدة "كالعاملات الفلاحيات" وهذا يعتبر إنجازا أصبحنا اليوم نتحدث عن هذه الفئة أو على هذه الشريحة وهذا لم يكن موجود سابقا.

كذلك الفصل 20 الذي يتعلق بضحايا العمليات الإرهابية، تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة وهذا يعد كذلك موصلة لسياسة السيد رئيس الجمهورية لإعطاء هذه الفئة حقها واعتبارهم مواطن من الدرجة الأولى وهذا ما يفسر وجود أربعة زملاء معنا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم ولكن كنائب في المجلس الوطني للجهات والأقاليم، لدي عدة تحفظات على قانون المالية المعروض أمامنا:

أولا، بصفتي نائب في البناء القاعدي الجديد لم أر توجه أو تكريس لفلسفة الأقاليم والجهات في قانون المالية وهذا نتمنى وجوده إن شاء الله في الميزانيات القادمة.

ثانيا، بناء مشروع قانون المالية لا يختلف عن السنوات التي سبقته القائم بالأساس على فلسفة محاسباتية، رصد الموارد ثم تدعيمها بالاقتراض، تخلينا عن الاقتراض الخارجي ولكن مازلنا مواصلين في سياسة الاقتراض الداخلي والتي بلغت تقريبا 21872 مليار دينار حسب تقرير ميزانية الدولة لسنة 2025 وبالطبع أن نقترض داخليا هذا أفضل ولكن الاقتراض هو اقتراض.

عندما أرى ميزانية 2024 وأرى نسبة النمو المتوقع تحقيقها ونحن الآن في آخر السنة تقريبا لم نصل للهدف وهذا ما يتطلب منا مراجعة حساباتنا.

أيضا لا يختلف قانون المالية لسنة 2025 على سابقيه في تغييب متواصل لمطلب أساسي قامت عليه الثورة أصلا وهو مطلب التشغيل خاصة لأصحاب الشهائد العليا وهنا أرجو تفسيرا مقنعا لأننا رأينا تقريبا أن كل الفئات وقع ذكرها بل أكثر من ذلك ثمّنا الفصول الخاصة بالعاملات الفلاحيات وهؤلاء أصحاب حق، هؤلاء الناس عانوا الأمرين خلال سنوات متعددة وكل الحكومات تقريبا قد تلاعبت بهذا الموضوع...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

دقيقة أخرى تفضل.

السيد الناجي بن الكيلاني

كنت أنتظر السيدة الوزيرة، أن تكوني سباقة كوزيرة في الحكومة خاصة بعد 25 جويلية في البحث عن حلول ولو على مدى سنوات ولدينا تقاليد في تسوية الوضعيات.

بعض الفصول بصراحة أطلب استفسارا بخصوصها مثلا الفصل 30 الذي يهم التخفيف في الجباية على القهوة والشاي والذي من منظوري الخاص أرى أنه بمثابة تغطية على فشل ديوان التجارة في قيامه بواجباته، صحيح قانون المالية فيه توجه عام تكريس لمبدأ التعويل على الذات والقطع مع التداين، لكن كنت أفضل أن يكون فيه أيضا تكريس لمقاومة الفساد لأن الوضعية التي وصلنا إليها حاليا هي نتيجة لسياسة الدولة على مدى سنوات ولفساد لا ينكره أحد ونحن في حرب على الفساد، شمل حتى الإدارة التونسية، لأنه اذا ذهبنا في التخفيف بتعلة توفير مواد الاستهلاك لتفادي الحالات التي رأيناها في السنة الماضية والبحث على القهوة وعلى السكر وكذا لكن هذا يعتبر أيضا تغطية على فشل ديوان التجارة.

الفصل29 هذا الفصل الذي يهم الصيدلية المركزية، أين سياسة التعويل على الذات ودعم المنتوج المحلي؟ في نفس الإطار الصيدلية المركزية هي مؤسسة عمومية ونفتخر بها ولكن لم تصل لهذه الحالة ولهذا الارتهان والعجز عن تسديد ديونها الخارجية، إلا من سوء التسيير ونحن بصراحة كشعب وكدولة لدينا كل المقومات السيدة الوزيرة حتى تكون مؤسساتنا من أكبر المؤسسات في هذا الاختصاص خاصة وأن القارة الإفريقية تقريبا يمكن أن تكون سوقا كبيرة في قطاع الأدوية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة، السيدة سعيدة شقير، لها أربع دقائق.

السيدة سعيدة شقير

شكرا سيدي الرئيس ونائبيه،

نرحب بالسيدة الوزيرة وزيرة المالية والوفد المرافق لها من إطارات سامية بالدولة التونسية،

نثمن مجهوداتك سيدتي، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025 ولكن لدي بعض الملاحظات:

نلاحظ في مشروع قانون المالية هذا وقد دخلنا في تقسيم جديد للأقاليم، المشروع الذي تم القيام به هذه السنة لم نلاحظ وجود هذه الخصوصية، لم نر احترام لتقسيم الأقاليم لا توجد مؤشرات خاصة بالأقاليم، نتمنى أن نرى هذا في القانون القادم والقانون الذي يليه.

كما ندعوك سيدتي بكل احترام إلى زيادة دعم ميزانية وزارة التربية خاصة لترميم البنية التحتية وأنت تعرفين ما تعانيه المدرسة التونسية.

كذلك مزيد دعم آليات القروض التنموية الخاصة بالنساء وأيضا بالشباب، كما ندعوكم أيضا إلى تسهيل الإجراءات لدعم الشركات الأهلية وأيضا لدينا هنا في أريانة مزرعة اسمها "أوتيك" هذه المزرعة هي مزرعة كبيرة وكانت تحتوي على عدد من رؤوس الأبقار بالمئات وكانت تموّل ولايات هامة في مجال اللحوم الحمراء، هذه الضيعة وقع إتلافها ونرجو أن نعيد النظر فيها وإعادة إحياء هذه الضيعة.

كذلك شركة "ستيل" هام جدا إعادة شركة "ستيل" وكلنا تربينا على هذه الشركة ونعرف دور هذه الشركة للحد من الاحتكار والمضاربة في قوت التونسيين.

سيدتي الوزيرة، ندعوك أيضا إلى إعادة تفعيل الفرقة الوطنية لمراقبة السيارات الإدارية وهي فرقة تعمل بالشراكة مع وزارة النقل ووزارة الداخلية، كانت تعمل والآن معطلة عن العمل ونريد أن نراها تعمل مرة أخرى.

وزارة النقل، لديها مشاريعها، إعادة بناءات معينة ونحن كلجنة رأينا أن هذا ليس الوقت المناسب نحن نعاني من أسطول نقل مهترئ جدا، من حركة مرورية كبيرة جدا، من تعطيلات وبالتالي فإن الاقتصاد أيضا سيشهد تعطلا فإن خصصنا هذه الأموال الخاصة بجلب السيارات الإلكترونية لدعم أسطول النقل حتى يكون أسطولا يراعي ويحترم البيئة، لكان هذا أفضل ويساهم بصفة كبيرة في دوران عجلة الاقتصاد التونسي.

شيء آخر مهم جدا سيدتي، التجار يغلقون مبكرا على الساعة الثامنة بينما الفضاءات الكبرى تغلق أبوابها على الساعة العاشرة ليلا. يعود التونسيون من عملهم ويخرجون لاشتراء حاجياتهم على الساعة الثامنة على الأقل ونراهم يذهبون بأعداد كبيرة لهذه الفضاءات أرى أن تجارنا وأن الصناعة التونسية أولى باستقطاب هؤلاء المواطنين نحن نحترم هذه الفضاءات ولكن لابد من إعطاء التاجر التونسي فرصته أيضا، كذلك في تونس العاصمة لماذا يتم غلق الدكاكين الثامنة أو العاشرة ليلا أظن أن الـ "couvre-feu" قد انتهى، لماذا لا يتم التمديد في الوقت؟ يجب أن تكون العاصمة مفتوحة 24/24 حتى تدور عجلة الاقتصاد أكثر وحتى تدور الأموال أكثر.

قطاع البناء أيضا لم نر...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إضافة دقيقة.

السيدة سعيدة شقير

قطاع البناء مهم جدا يجب إيلاؤه لفتة كريمة لأن المواطن أصبح غير قادر على اشتراء مسكن وقطاع البناء هو العنصر الأول في الاقتصاد التونسي.

وأخيرا، "Enactus Tunisia" تحصلت على الجائزة الأولى في أفضل المشاريع التنموية في العالم وهي مجموعة من التونسيين، لماذا لا يتم استدعاؤهم والاستماع إليهم وفي المشروع القادم لماذا لا تكون لديهم أفكار بالإمكان تطبيقها؟

وشكرا سيدتي، نحن نحترمكم جميعا وأنا أحب كل التونسيين.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم رياض الدريدي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد رياض الدريدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

أريد أن أشكر كل كفاءات الدولة اليوم في قضية "BFT"، شكر خاص لأنهم أنقذوا الدولة التونسية من دفع مبالغ مالية طائلة.

سيدتي الوزيرة، أود أن أتطرق للدعم فأكثر شيء مقلق في الميزانية هو الدعم السيدة الوزيرة وكل وزير يأتي وكل رئيس حكومة لا يقوم بحل هذا الموضوع، يجب أن يكون هناك جرأة لأنه يجب وضع معرف وحيد ونحل مشكل الدعم لأنه من غير المعقول أن يأتي السياح من الخارج ويشتروا منتوجاتنا المدعمة، هذا الأمر لا يشرف تونس، لذلك يجب أن تكون لدينا الجرأة لحل هذا الموضوع بصفة جذرية وهذا سيساعد البلاد كثيرا.

سيدتي الوزيرة، سيارات المصلحة في الوزارات في كل ميزانية نجد فيها شراءات وهذا بالنسبة لي يعد إهدارا للمال العام، علينا البحث عن حلول أخرى بأن تصبح السيارة على ملك الموظف ويقوم بخلاصها على أقساط وهكذا يحافظ عليها لأنه في تونس لدينا دائما فكرة "رزق البيليك" كل موظف يخرج بالسيارة لقضاء مصلحة إدارية يذهب بها لقضاء مصالحه الخاصة وهذا بطبيعة الحال دون تعميم.

بالنسبة إلى ذوي الإعاقة إن لم يكن مانع السيدة الوزيرة بإمكاننا الوقوف إلى جانب هؤلاء بمنحهم مجانية التنقل في كامل تراب الجمهورية وهذا دعم بسيط.

السيدة الوزيرة، كل عمل منجز تتخلله الأخطاء ولكن سيدتي الوزيرة في المستقبل عندما يرد علينا مشروع ميزانية يا حبذا لو نجد فيه الجرأة، فيه تمشيات ورؤى جديدة، إستراتيجية واضحة ولا يجب أن نكرر كل سنة نفس المشاريع لأنه بهذا الشكل لا يمكننا أن نتقدم.

شكرا لكم على العمل الذي تقومون به نحن نعلم أن هناك العديد من الأشخاص يعملون دائما لمصلحة البلاد والعباد وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل النائب المحترم أيمن العبيدي، له أربع دقائق.

السيد أيمن العبيدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكافة إطارات الوزارة،

نحن اليوم بصدد مناقشة قانون المالية والذي رغم ما يتضمنه من بعض الإيجابيات، فإنه يظل دون المأمول ولا يرتقي إلى حجم التحديات المصيرية التي تواجه الشعب التونسي، فقد أخفق هذا القانون في التقدم جوهريا نحو معالجة القضايا الأساسية التي تهم المواطن التونسي وعلى رأسها الانتصار للفئات المستضعفة والجهات المقصية التي عانت طويلا من التهميش وغياب التنمية.

إن الحديث عن المناطق المهمشة، يقودنا بالضرورة إلى ولاية القصرين رمز الصمود والنضال، التي شكلت عبر التاريخ منارة للمقاومة والتغيير من علي بن غذاهم صاحب الانتفاضة الشعبية الكبرى في القرن التاسع عشر إلى ثورة 17 ديسمبر التي أطلقت شرارة الكرامة والحرية لكل التونسيين.

ولكن هل من المنطقي أن تبقى ولاية القصرين، قاسمة ظهر الطغاة وأيقونة الثورة، تكافئ بمزيد من التهميش وضعف البنية التحتية وغياب العدالة التنموية، هل من العدل أن تظل القصرين خارج دائرة الاهتمام الفعلي في السياسات الاقتصادية؟

إن مسؤوليتنا كنائبات ونواب شعب وكبرلمان يفترض أن يكون صوت المواطن، هي أن نطالب بمشروع قانون مالية يضع في أولوياته العدالة الاجتماعية والتنمية الجهوية، قانون يعيد الأمل للشباب الذي ما زال يهاجر ويقف على أعتاب البطالة، قانون يعكس روح الثورة ويحقق أهدافها في الحرية والكرامة والعدالة.

نحن بحاجة إلى رؤية استراتيجية تضع المناطق المهمشة في صدارة المشاريع الكبرى وتركز على تحسين البنية التحتية وتوفير

فرص العمل، ودعم الفلاحين والحرفيين الذين يشكلون العمود الفقري للاقتصاد المحلي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن قانون المالية على هذه الشاكلة لن يزيد البلاد سوى عطالة ومزيدا من الانحرافات، أين أنتم مما أكده السيد رئيس الجمهورية في دعم الفئات الهشة ومحدودة الدخل؟ أين أنتم من التشجيع على السوق المحلية والإنتاج المحلي؟ أين أنتم من سياسة التعويل على الذات التي ندعمها وبقوة؟

كل ما في الأمر، مجرد تحسينات في شروط العبودية وتبديد البطالة في صفوف الشعب، في الحقيقة مثل هذه الإجراءات لن تؤسس إلا لمناويل تنموية لا تختلف عن المناويل السابقة التي عمقت من جرح الفلاح البسيط والحرفي الذي ظل عاجزا أمام التدفق الهائل للسلع المستوردة والصناعي الذي ترك ليواجه مصيره المجهول بمفرده.

ختاما، ليكن في علمنا جميعا بأن الاستمرار في نفس السياسات الترقيعية لن يزيد إلا من تعميق معاناة الشعب وفقدان ثقته في مؤسسات الدولة، فعلى الجميع أن يتحمل مسؤولياته كاملة اليوم قبل أن نلفظ جميعا من قبل هذا الشعب الذي لن يقبل بالخذلان مجددا.

الوقت ينفد والإصلاح الجاد لم يعد خيارا بل ضرورة حتمية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا وفي الختام أحيل الكلمة للسيدة النائبة المحترمة السيدة هدى الجلاصي، لها ثلاث دقائق.

السيدة هدى الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالضيوف الكرام،

السيدة الوزيرة، يحتوي مشروع قانون المالية على العديد من الفصول الإيجابية ذات الطابع الاجتماعي على غرار الإجراءات المتعلقة بصندوق فاقدي الشغل وإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، الشركات الأهلية وجرحى الثورة إلى آخره ولكن في مشروع قانون المالية تم الترفيع في نسبة الأداء على المرابيح بالنسبة إلى الشركات، كما نلاحظ ارتفاعا في نفقات التأجير في سنة 2025، مع انخفاض في نسبة الاستثمار.

هذه الإجراءات لا تشجع على الاستثمار وفيها ضرب لمواطن الشغل ومن شأنها أن ترفع من نسبة البطالة كما هو الحال بالنسبة إلى الفصل 28 الذي يخص إجراءات لمساندة صغار مربي الأبقار، كان من الأجدر التحري حول أسباب نقص قطيع الأبقار والذي يرجع بالأساس إلى عاملين أساسيين:

أولا: غلاء تكلفة الاعتناء بالأبقار وخاصة ثمن الأعلاف.

ثانيا: ضعف المردودية لسعر الحليب.

سيدتي الوزيرة، مشروع قانون المالية لم يعالج هذه الأسباب، هذا الفصل الذي يشجع على توريد الأبقار، نرى فيه تعزيزا للفلاحة الأجنبية لا للفلاحة التونسية.

نفس الإشكال بالنسبة إلى الفصل 36، فيما يخص تخفيف جباية الحليب المجفف والزبدة الذي نرى أنه يدعم الفلاح الأجنبي على حساب الفلاح التونسي.

سيدتي الوزيرة، في الختام باختصار شديد، نرجو عند حذف فصل أن يتم دراسته من جميع النواحي ليكون فاعلا ولا نضطر إلى الرجوع في كل مرة إلى نقطة الصفر وشكرا.

رفع الجلسة

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، هكذا ننهي فترة النقاش بالنسبة إلى قانون المالية.

نرفع الجلسة على أن يتم استئنافها غدا على الساعة العاشرة صباحا للاستماع إلى أجوبة السيدة الوزيرة. إذا ترفع الجلسة.

(كانت الساعة السابعة والنصف مساء)

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : دينار واحد

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : 17 دينارا
بالخارج ..... : 20 دينارا

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".